الجُمَلُ المُختَلَفُ في إعرابِها

إبراهيم بن صالح الحـنـدود

أستاذ النحو المشارك ـ كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية ـ القصيم

مقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينَ، نبيِّنا محمدٍ النبيِّ الأميِّ العربيِّ الأمينِ الذي اصطفاهُ اللهُ تعالى خاتماً للنبيينَ، وعلى آله وصحبه أجمعينَ. وبعدُ:

فقدْ رغبَ إليَّ بعضُ الأصدقاءِ أنْ أكتبَ في الجملِ التي اختلفَ النحويونَ فيها: منْ حيثُ محلُّها الإعرابي؛ ألَها محلٌّ منَ الإعرابِ أمْ لا؟؛ إذْ نقرأ في كتبهم أنَّ هذه الجملةَ أو هذه الجملَ لها محلٌّ من الإعرابِ، أو أنْ ليسَ لها محلٌّ منْ ذلكَ، دونَما إشارةٍ إلى وجودِ خلافٍ فيها، وكأنَّ هذه الجملَ متَّفقٌ على إعرابها هذا الإعرابَ، وإنْ جاءتْ إشاراتٌ مبعثرةٌ في بعضِ كتبهم ـ وفي صفحاتِ الحواشي فيما بعدُ ـ عنْ وجودِ خلافٍ في مسألةٍ أو مسألتين فإنَّنا لا نجدُ ما يشفي غليلَ الباحثِ منْ حيثُ حصرُ تلكَ المسائلِ، والوقوفُ عندَها بالدراسةِ.

إنَّ المتتبعَ لكتبِ علماءِ النحوِ يدركُ دونَ عناءٍ أنَّ دراسةَ الجُمَلِ لمْ تنلْ في بدايةِ النشأةِ الأولى لعلمِ النحوِ حظًّا وافراً منَ الدراسةِ والبحثِ، وبقيتْ دراسةُ الجملةِ تتردَّدُ بينَ النحاةِ في حيِّزٍ ضيِّقٍ يهتمُّ بإعرابِ أركانِ الجملةِ الاسميَّةِ والجملةِ الفعليَّةِ، معَ الإشارةِ ـ أحياناً ـ إلى بعضِ الجملِ التي تحلُّ محلَّ الاسمِ المفردِ في الإعرابِ، كالصِّفةِ والخبرِ، حتَّى جاءَ المراديُّ (٧٤٩ هـ) فألَّفَ رسالةً في جُمَلِ الإعرابِ، ثُمَّ جاءَ بعدَه العلاَّمةُ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ (٧٦١ هـ) ـ في "مغني اللبيبِ" ـ وأفردَ للجملةِ باباً واسعاً نقلَ معظمَ ما قيلَ عنِ العلماءِ في هذا المجالِ.

وقد واجهتُ صعوبةً كبيرةً في لمِّ شتاتِ هذا الموضوعِ وتجميعِ أطرافِه ودراستِه، لكنَّها في الوقتِ ذاتِه دراسةٌ ممتعةٌ، زوَّدتني بفائدةٍ علميَّةٍ عظيمةٍ في هذا الموضوعِ. وأنا على رجاءٍ أنْ أكونَ قدْ كفيتُ الباحثَ عناءَ البحثِ في هذا الموضوعِ الذي لمْ يخصُّه أحدٌ ـ فيما أعلمُ ـ بكتابٍ، وقلَّما بسَطَتْه المصادرُ النحويَّةُ.

ولعلَّ السؤالَ الذي يطرحُ نفسَه ـ ههنا ـ هو: ما حجمُ الخلافِ في هذه الجملِ؟ لأنَّ الخلافَ في كثيرٍ من المسائلِ شبهُ عامٍّ بين طائفتين كبيرتين كأنَ يكونَ بين البصريينَ والكوفيينَ، أو بينَ طائفةٍ كبيرةٍ من العلماءِ المشهورينَ ممَّنْ لهم ثقلُهم في علمِ العربيةِ... وغير ذلك. وبعضُ المسائلِ لا يعدو الخلافُ فيها أن يكونَ شاذاً قد انفردَ بالخروجِ عنْ قولِ العامَّةِ فيه عالمٌ أو اثنانِ.

وكثيرٌ من الدارسين ـ إنْ لمْ يُعْنَ أحدُهم ببحثِ مسألةٍ من هذه المسائلِ ـ لا يعلمُ حجمَ الخلافِ في ذلك، فأحببتُ أن أجمعَ هذه المسائلَ، وأستقصيَ أقوالَ العلماءِ فيها.

وجعلتُ بينَ يدي البحثِ الرئيسِ مقدمةً وتمهيداً، وفي عَقِبِه خاتمةً ذكرتُ فيها أهمَّ النتائجِ وبعضَ التوصياتِ.

أمَّا التمهيدُ فقدْ جعلتُه في خمسةِ مباحثَ؛ عرضتُ في الأولِ منها لمفهومِ النحويينَ للجملةِ والكلامِ، والفرقِ بينَهما. وذكرتُ في الثاني تقسيمَ الجملةِ. ثُمَّ وقفتُ في الثالثِ عندَ الجملتيْنِ الكُبرى والصُّغرى مع التفريقِ بينَهما.

ولَمْ أُغفلْ الحديثَ عنْ الجملِ المتَّفقِ على محلِّها الإعرابي، فجعلتُ المبحثَ الرابعَ في الجملِ التي لا محلَّ لها منَ الإعرابِ. وخصصتُ الخامسَ للجملِ التي لها محلٌّ منَ ذلكَ.

ولعلَّ منْ نافلةِ القولِ أنَّ علماءَ النحوِ قدْ بذلوا جهوداً كبيرةً في جمعِ النحوِ ودراستِه، وأخلصوا له، فتركوا تراثًا علميًّا وكنوزًا ثرَّةً تزخرُ بالفكرِ الخلاَّقِ، لا نزالُ حتَّى يومِنا هذا نقتاتُ منهما، وذلكَ لإيمانِهم العميقِ بأنَّ ما يقومونَ به إنَّما هو خدمةٌ للغةِ العربيةِ، لغةِ القرآنِ الكريمِ.

ويشرفني أنْ أسيرَ على تلكَ الخطا فأشاركَ بجهدِ المقلِّ في خدمةِ لغتي انطلاقًا منْ ذلكَ المبدأ العظيمِ.

وغايةَ رجائي أنْ أكونَ قدْ أصبتُ فيما إليه قصدتُ، وإلاَّ فحسبي أنني حاولتُ. وعلى اللهِ ـ سبحانَه ـ قصدُ السبيلِ، وهوَ حسبي ونعمَ الوكيلُ. واللهُ الموفقُ والهادي إلى سواءِ السبيلِ، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

التمهيد

الجملة وتقسيماتها

أولاً: الجملةُ والكلامُ:

يُشيرُ عددٌ منَ الدارسينَ إلى أنَّه لَمْ يُستخدمْ مصطلحَ (الجملة) أو (الجمل) في القضايا النحويَّة قبلَ محمدِ بنِ يزيدَ المبرِّدِ (٢٨٥ هـ) حينَ استعملَ هذينِ المصطلحَيْنِ للإشارةِ إلى: الفعلِ وفاعله، أو: المبتدأ وخبره، ومنْ ذلكَ قولُه: «الأفعالُ معَ فاعليها جُمَلٌ»، وقولُه: «ومثلُ هذا منَ الجملِ قولُكَ: مررتُ برجلٍ أبوه منطلقٌ»، ولوْ وضعتَ في موضعِ (رجل) معرفةً لكانتِ الجملةُ في موضعِ حالٍ، فعلَى هذا تجري الجملُ» فهوَ يستعملُ اللفظتينِ في مجالِ تقريرِ الحقيقةِ النحويَّةِ القائلةِ إنَّ الجملَ بعدَ النكراتِ صفاتٌ، وبعدَ المعارفِ أحوالٌ(١).

أمَّا سيبويه فلَمْ يستخدمْ هذا المصطلحَ؛ لأنَّه كانَ يُعنَى بالتمثيلِ وبوصفِ التركيبِ في أغلبِ الأحيانِ دونَ تسميته(٢).

ـ وقدْ سوَّى بعضُ النحاةِ في المرحلةِ التي تلتْ سيبويه بينَ مصطلحي (الكلام) و (الجملة) ونظروا إليهما على أنَّهما مترادفان، يُقصدُ بكلٍّ واحدٍ منهما ما يُقصدُ بالآخرِ، وهوَ اللفظُ المفيدُ فائدةً يحسُنُ السكوتُ عليها، دونَ إشارةٍ إلى تعميمٍ أو تخصيصٍ(٣).

ويأتي على رأسِ القائلينَ بالترادفِ بينَ الجملةِ والكلامِ أبو الفتحِ بنُ جنِّي (٣٩٢هـ) حيثُ عرَّفَ (الكلامَ) بأنَّه "كلُّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه مفيدٍ لمعناه، وهوَ الذي يُسمِّيه النحويونَ الجملَ" وبأنَّه في لغةِ العربِ عبارةٌ عنِ الألفاظِ القائمة

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي ١٣٤. وانظر: المقتضب ٤/١٢٣، ٤/ ١٢٥.

(٢) ينظر: في بناء الجملة العربية ٣٩.

(٣) ينظر: في بناء الجملة العربية ٢٩ ـ ٣٠.

برؤوسِها المستغنيةِ عنْ غيرِها، وهيَ التي يُسمِّيها أهلُ هذه الصناعةِ الجملَ على اختلافِ تراكيبِها "(١).

كما سَوَّى عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ (٤٧١ هـ) بينَهما إذْ يُقرِّرُ في جملِه: "أنَّ الواحدَ مِنَ الاسمِ والفعلِ والحرفِ يُسمَّى كلمةً، فإذا ائتلفَ منها اثنانِ فأفادا نحو: خرجَ زيدٌ سُمِّيَ كلامًا وسُمِّيَ جملةً "(٢).

وكذلكَ الزمخشريُّ (٥٣٨ هـ) الذي يقولُ: «والكلامُ هوَ المركبُ مِنْ كلمتينِ... إلى قولِه وتُسمَّى الجملةَ»(٣).

وقدْ قدَّمَ أبو البقاءِ العكبريُّ (٦١٦ هـ) أدلةً متعدِّدةً ليُبرهنَ على أنَّ الكلامَ عبارةٌ عنِ الجملةِ المفيدةِ فائدةً تامَّةً. وأنَّه لفظٌ يعبِّرُ بإطلاقِه على الجملةِ المفيدةِ، وأنَّ هذا قولُ جمهورِ النحاةِ(٤).

ونقلَ ابنُ منظورٍ عنِ ابنِ سيده مَنْ يعدُّ الجملةَ مرادفةً للكلامِ(٥). ومِمَّنْ قالَ بهذا في العصرِ الحديثِ الأستاذ عباس حسن(٦).

ثُمَّ أتى بعدَ هذه المرحلةِ مَنْ فرَّقَ بينَ هذينِ المصطلحيْنِ (الجملة) و (الكلام) بجعلِ الجملةِ أعمَّ مِنَ الكلامِ، وذلكَ لأنَّ الإسنادَ الذي يوجدُ في الجملةِ قدْ يكونُ أصليًّا في تركيبٍ مقصودٍ لذاتِه، أو أصليًّا في تركيبٍ غيرِ مقصودٍ لذاتِه، وأمَّا الإسنادُ في الكلامِ فلا بُدَّ أنْ يكونَ أصليًّا في تركيبٍ مقصودٍ لذاتِه فحسب .

(١) الخصائص ١/١٧.

(٢) الجمل ٧٣.

(٣) المفصل ٦.

(٤) ينظر: التبيين ١١٣ وما بعدَها.

(٥) ينظر: لسان العرب (كلم) ١٢/٥٢٣.

(٦) ينظر: النحو الوافي ١/١٥.

يقولُ الرضيُّ: " والفرقُ بينَ الجملةِ والكلامِ أنَّ الجملةَ ما تضمَّنَ الإسنادَ الأصليَّ سواءً كانتْ مقصودةً لذاتها أوْ لا، ... والكلامُ ما تضمَّنَ الإسنادَ الأصليَّ، وكانَ مقصوداً لذاته، فكلُّ كلامٍ جملةٌ، ولا ينعكسُ "(١).

أي: لا تكونُ كلُّ جملةٍ كلاماً، وذلكَ لأنَّ الجملةَ على هذا أعمُّ منَ الكلامِ، فكلاهما يتضمَّنُ الإسنادَ الأصليَّ، ثُمَّ ينضافُ قيدُ الإسنادِ الأصليِّ في الكلامِ يُخصِّصُه، ولا تشركُه الجملةُ في هذا التقييد(٢).

وهذه الفكرةُ القائلةُ بتنوُّعِ علاقاتِ الإسنادِ وتعدُّدها هيَ التي بَنَى عليها ابنُ مالكٍ ـ وهوَ معاصرٌ للرضيِّ ـ موقفَه في تحريرِ مفهومِ كلٍّ منْ (الكلام) و (الجملة) منْ ناحيةٍ، وتحديدِ ما بينَهما منْ علاقةٍ منْ ناحيةٍ ثانيةٍ، ففي كُلٍّ منَ الجملةِ والكلامِ إسنادٌ، بيدَ أنَّ الإسنادَ في كُلٍّ منهما يختلفُ عنِ الإسنادِ في الآخرِ، فهوَ يُقرِّرُ أنَّ الكلامَ ما تضمَّنَ منَ الكلمِ إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته، وأمَّا الجملةُ فهيَ ـ وإنْ تضمَّنتْ إسناداً فإنَّ إسنادَها قدْ يكونُ مقصوداً لغيره(٣).

وقدْ توافقَ كلامُ ابنِ هشامٍ معَ كلامِ الرضيِّ في ذلكَ منْ حيثُ كونُ الكلامِ أخصَّ منَ الجملةِ؛ إذْ شرطُه الإفادةُ بخلافها. فقالَ: " الكلامُ: هوَ القولُ المفيدُ بالقصدِ، والمرادُ بالمفيدِ ما دلَّ على معنًى يحسُنُ السكوتُ عليه. والجملةُ: عبارةٌ عنِ الفعلِ وفاعله، كـ (قامَ زيدٌ) والمبتدأ وخبره، كـ (زيدٌ قائمٌ)، وما كانَ بمنزلةِ أحدهما نحو: ضُربَ اللصُّ، و أقائمٌ الزيدانِ ؟ و كانَ زيدٌ قائماً، و ظننتُه قائماً.

وبهذا يظهرُ لكَ أنَّهما ليسا مترادفينِ كما يتوهَّمُه كثيرٌ منَ الناسِ ".

ودلَّلَ على ذلكَ بقوله: "ولهذا تسمعهم يقولونَ: جملةُ الشرطِ، وجملةُ

(١) شرح الكافية ١/٣٣.

(٢) ينظر: في بناء الجملة العربية ٣٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/٦.

الجوابِ، وجملةُ الصِّلةِ، وكلُّ ذلكَ ليسَ مفيداً فليسَ بكلامٍ "(١).

ومعنى ذلكَ أنَّ التركيبَ المتضمِّنَ إسناداً إنْ كانَ مستقلاً بنفسه وأفادَ فائدةً يحسُنُ السكوتُ عليها سُمِّيَ كلاماً وسُمِّيَ جملةً، ولا ينعكسُ عكساً لُغَوِيًّا؛ أي: ليسَ كلُّ جملةٍ كلاماً؛ لأنَّه تعتبرُ فيه الإفادةُ بخلافها؛ ألا تَرَى أنَّ جملةَ الشرطِ نحو: إنْ قامَ زيدٌ منْ قولكَ: (إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ) تُسمَّى جملةً لاشتمالها على المسندِ والمسندِ إليه. ولا تُسمَّى كلاماً؛ لأنَّها لا تُفيدُ معنًى يحسُنُ السكوتُ عليه؛ لأنَّ (إنْ) الشرطيَّةَ أخرجتْها عنْ صلاحيَّتها لذلكَ؛ لأنَّ السامعَ ينتظرُ الجوابَ. وكذلكَ القولُ في جملةِ الجوابِ، وهيَ جملةُ (قامَ عمروٌ) منَ المثالِ المذكورِ(٢).

وحاولَ بعضُ النحويينَ الجمعَ بينَ مصطلحِ الجملةِ والكلامِ والتوفيق بينَهما، وهو أنَّ إطلاقَ الجملةِ على ما ذُكرَ منَ الواقعةِ شرطًا أو جوابًا أو صلةً إطلاقٌ مجازيٌّ؛ لأنَّ كلاًّ منها كانَ جملةً قبلُ، فأُطلقتْ عليه باعتبارِ ما كانَ.

وهذا يبدو حلاًّ مقبولاً لا يتعارضُ معَ ما ذهبَ إليه القائلونَ بالترادفِ منْ جهةٍ، وما ذهبَ إليه المخالفونَ منْ جهةٍ أخرى(٣).

ثانياً: تقسيم الجملة:

ذهبَ معظمُ النحاةِ إلى القولِ بأنَّ الجملةَ في لغةِ العربِ قسمانِ: اسميَّةٌ وفعليَّةٌ(٤).

---

(١) المغني ٤٩٠.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٦٨، و موصل الطلاب ٢٩ ـ ٣٠، و الجملة العربية دراسة لغوية نحوية ٣١.

(٣) ينظر: الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعرابا ٣٧.

(٤) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١ / ١١، وشرح المفصل ١ /٨٨، والتسهيل ٤٨، والجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً٨١

فالاسميَّةُ: هيَ التي صدرُها اسمٌ، كزيد قائمٌ، وهيهاتَ العقيقُ، وقائمٌ الزيدانِ، عندَ مَنْ جوَّزَه وهُوَ الأخفشُ والكوفيونَ(١).

والمرادُ بصدرِ الجملةِ المسندُ أو المسندُ إليه، فلا عبرةَ بما تقدَّمَ عليهما منْ حروفِ المعاني، كحروفِ العطفِ وحروفِ النفي ونحوِها؛ فإنَّه لا يُغيِّرُ التسميةَ، سواءٌ أغيَّرَ الإعرابَ دونَ المعنى نحو: إنَّ زيداً قائمٌ، أمِ المعنى دونَ الإعرابِ نحو: أزيدٌ تفضَّلا، وهَلْ زيدٌ قائمٌ، أمْ غيَّرَهما معاً نحو: ما زيدٌ قائماً، أمْ لَمْ يُغيِّرْ واحداً منهما نحو: قدْ قامَ زيدٌ، ولَزيدٌ قائمٌ، فلا عبرةَ بما تقدَّمَ على هذه الجملِ كلِّها من الحروفِ؛ لأنَّ المرادَ بصدرِ الجملةِ المسندُ أو المسندُ إليه(٢).

والجملةُ الفعليَّةُ هيَ التي صدرُها فعلٌ؛ سواء أكانَ ماضيًا، أمْ مضارعًا، أمْ أمرًا، نحو: (قامَ زيدٌ، ويضربُ عمروٌ، واضربْ زيداً) وسواء أكانَ الفعلُ متصرفًا أمْ جامداً نحو: (نعْمَ العبدُ) وسواء أكانَ تامًّا أمْ ناقصًا نحو: (كانَ زيدٌ قائمًا) وسواء أكانَ مبنيًّا للفاعلِ، أمْ مبنيًّا للمفعولِ(٣) نحو: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾(٤).

ويُرادُ ـ أيضاً هاهنا ـ بصدرِ الجملةِ المسندُ أو المسندُ إليه، فلا عبرةَ بما تقدَّمَ عليها منَ الحروفِ، نحو: (أقامَ زيدٌ ؟ وإنْ قامَ زيدٌ، وقدْ قامَ زيدٌ، وهلاَّ قمتَ).

والمعتبرُ ـ أيضًا ـ ما هُوَ صدرٌ في الأصلِ، فالجملةُ منْ نحو: (كيفَ جاءَ زيدٌ) ومنْ نحو: ﴿فَأيَّ آياتِ اللهِ تُنْكِرُونَ﴾(٥)، ومنْ نحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾(٦)، و: ﴿خُشَّعًا أبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾(٧) فعليَّةٌ؛ لأنَّ هذه الأسماءَ في

(١) المغني ٤٩٢.

(٢) ينظر: مبرز القواعد الإعرابية ٩٠، وموصل الطلاب ٣٢.

(٣) ينظر: مبرز القواعد الإعرابية ٨٤، وموصل الطلاب ٣٢.

(٤) الآية ١٠ من سورة الذاريات.

(٥) من الآية ٨١ من سورة غافر.

(٦) من الآية ٨٧ من سورة البقرة.

(٧) من الآية ٧ من سورة القمر.

نيَّةِ التأخيرِ، وكذا الجملةُ في نحوِ: (يا عبدَ اللهِ) ونحوِ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾(١) و: ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾(٢)، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾(٣) لأنَّ صدورَها في الأصلِ أفعالٌ، والتقديرُ: أدعو زيداً، وإنْ استجارَكَ أحدٌ، وخَلَقَ الأنعامَ، وأقسمُ والليلِ(٤).

وقدْ خالفَ الدكتورُ مهدي المخزومي ـ من الباحثينَ المحدثينَ ـ ابنَ هشامٍ في الجملةِ التي يكونُ خبرُها فعلاً، فهيَ في رأيِ ابنِ هشامٍ اسميَّةٌ، وفي رأيِ المخزوميِّ فعليَّةٌ؛ لأنَّه يَرَى أنْ يُبنَى تقسيمُ الجملةِ على أساسٍ آخرَ ينسجمُ معَ طبيعةِ اللغةِ، ويستندُ إلى ملاحظةِ الجُملِ، ومراقبةِ أجزائها في أثناءِ الاستعمالِ، وينبغي أنْ يستندَ تقسيمُ الجملةِ إلى المسندِ لا إلى المسندِ إليهِ كما فعلَ ابنُ هشامٍ وغيرُه؛ لأنَّ أهميَّةَ الخبرِ، أوِ الحديثِ إنَّما تقومُ على ما يؤديهِ المسندُ مِنْ وظيفةٍ، وعلى ما للمسندِ إليهِ مِنْ دلالةٍ(٥).

ومالَ الدكتورُ علي جابر المنصوري إلى ما رآه المخزوميُّ، ذلكَ لأنَّ ما يراهُ يُوفِّرُ علينا ظاهرةَ التقديرِ للفاعلِ فيما لو أُخِّرَ الفعلُ في نحوِ: الطالبُ يكتبُ. لأنَّ الطالبَ الذي يراه ابنُ هشامٍ مبتدأً هو فاعلٌ في حقيقتِه، لكنَّه قُدِّمَ لأهميَّتِه في الكلامِ، فلا داعيَ لاعتبارِه مبتدأً في الوقتِ الذي نعتبرُ فيه ضميرَه فاعلاً، والضميرُ مطابقٌ للمضمرِ له ويُشيرُ إليه، فهوَ على هذا فاعلٌ، إنْ تقدَّمَ وإنْ تأخَّرَ(٦).

هذا هوَ الشائعُ عندَ النحويينَ؛ أعني أنَّ الجملةَ نوعانِ: اسميَّةٌ وفعليَّةٌ.

وقدْ خرجَ بعضُ العلماءِ عنْ هذا التقسيمِ، وذهبوا في ذلكَ مذاهبَ متباينةٍ.

(١) من الآية ٦ من سورةِ التوبة.

(٢) من الآية ٥ من سورةِ النحل.

(٣) الآية الأولى من سورةِ الليل.

(٤) ينظر: المغني ٤٩٢ ـ ٤٩٣.

(٥) في النحو العربي قواعد وتطبيق ٨٦ (بتصرف يسير).

(٦) الدلالة الزمنية في الجملة العربية ٣٤.

فزادَ الزمخشريُّ وغيرُه الجملةَ الشرطيَّةَ، ومثَّلَ لها بخبرِ المبتدأ في قولِكَ: بكرٌ إنْ تُعطِهِ يشكرْكَ(١). وخطَّأه ابنُ هشامٍ إذْ قالَ: "والصوابُ أنَّها مِنْ قبيلِ الفعليَّةِ"(٢). يريدُ أنَّ الجملةَ الشرطيَّةَ هيَ جملةٌ فعليَّةٌ لا غيرُ.

والزمخشريُّ متابعٌ في ذلكَ أبا عليٍّ الفارسيَّ الذي قسَّمَ الجملةَ إلى أربعةِ أقسامٍ، هي: الجملةُ الاسميَّةُ، والجملةُ الفعليَّةُ، والجملةُ الظرفيَّةُ، والجملةُ الشرطيَّةُ(٣). وسبقَ أبا القاسمِ ـ أيضًا ـ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ(٤).

وخالَفَ ابنُ يعيش مَنْ ذهبَ إلى هذا التقسيمِ، وذكَرَ أنَّ الجملةَ ضربانِ فعليَّةٌ واسميَّةٌ وعلَّلَ رأيَه في الجملةِ الشرطيَّةِ وإعرابِها فيَرَى أنَّها جملةٌ فعليَّةٌ، قالَ: "لأنَّ الشرطيَّةَ في التحقيقِ مركَّبةٌ مِنْ جملتيْنِ فعليَّتيْنِ: الشرطُ فعلٌ وفاعلٌ، والجزاءُ فعلٌ وفاعلٌ"(٥). وقالَ: "لأنَّ الشرطَ لا يكونُ إلاَّ فعلاً ولا يليه مبتدأ وخبرٌ، فلا تقولُ: إنْ زيدٌ قائمٌ أقُمْ. وقدْ يجوزُ في الاستفهامِ أنْ تقولَ: أزيدٌ قائمٌ؟ فقدْ علمتَ أنَّ حروفَ الجزاءِ ألزمُ للفعلِ مِنْ حروفِ الاستفهامِ"(٦).

وذَكَرَ ابنُ هشامٍ في المغني(٧) جملةً رابعةً أسماها الظرفيَّةَ. قالَ: "وهيَ المصدَّرةُ بظرفٍ أو مجرورٍ، نحو: أعندَكَ زيدٌ، وأفي الدارِ زيدٌ؟ إذا قدَّرتَ (زيدًا) فاعلاً بالظرفِ والجارِّ والمجرورِ، لا بالاستقرارِ المحذوفِ، ولا مبتدأ مخبرًا عنهُ بهما(٨).

(١) المفصل ٢٤.

(٢) المغني ٤٩٢.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي ٤٣.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٢٧٤.

(٥) شرح المفصل ١ / ٨٨.

(٦) المصدر السابق ٢ / ٣٨. وانظر: الجملة النحوية نشأة وتطورًا وإعرابًا ٨١.

(٧) المغني ٤٩٢.

(٨) لأنكَ إنْ قدَّرتَه مبتدأ مخبرًا عنه بالظرفِ كانتِ الجملةُ اسميَّةً بلا ريبٍ، وإنْ قدَّرتَه مرفوعًا بالاستقرارِ المحذوفِ نُظِرَ إلى المتعلَّقِ، فإنْ قُدِّرَ فعلاً فالجملةُ فعليَّةٌ، وإنْ قُدِّرَ اسمًا فاسميَّةٌ. حاشية العمراني ٨٦.

ومثَّلَ الزمخشريُّ للجملةِ الظرفيَّةِ بقولِه: خالدٌ في الدارِ[١]. وهوَ يُريدُ أنَّ (في الدارِ) جملةٌ، وهيَ المقصودةُ بالظرفيَّةِ؛ لأنَّ الفعلَ (استقرَّ) حُذِفَ قبلَها، فانتقلَ الضميرُ منَ الفعلِ إليها،وأُضمِرَ فيها[٢].

ولعلَّ الذي حملَ القائلينَ بالجملةِ الظرفيَّةِ أنَّ نحوَ: عندَ زيدٍ نَمِرَةٌ، وأمامَكَ عَقَباتٌ، ونحو: ﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ﴾[٣]، وقولكَ: في الدارِ رجلٌ، وأمثالَها ليستْ فعليَّةً؛ لأنَّ الفعلَ لا يظهرُ فيها، وليستْ اسميَّةً؛ لأنَّ الاسميَّةَ ما كانَ المبتدأ أوِ المسندُ إليه فيها صدراً ما لَمْ يطرأ على المسندِ ما يقتضي تقديمَه، كأنْ يحظى باهتمامِ المتكلمِ وعنايتِه. وتقدُّمُ المسندِ في هذه الجملِ ليسَ طارئاً، ثُمَّ إنَّ المسندَ فيها يُشيرُ إلى الكينونةِ العامَّةِ، أوِ الوجودِ العامِّ، ممَّا يجعلُها إلى أنْ تكونَ فعليَّةً أقربُ منها إلى أنْ تكونَ اسميَّةً، كلُّ هذه الجملِ بينَ بينَ، لا هيَ بالاسميَّةِ، ولا هيَ بالفعليَّةِ[٤].

والاختيارُ أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ الظرفِ أو الجارِّ والمجرورِ مبتدأ مؤخرٌ حُذِفَ خبرُه، لدلالةِ شبهِ الجملةِ عليه، فالجملةُ اسميَّةٌ[٥].

ثالثاً: انقسامُ الجملةِ إلى صُغْرَى وكُبْرَى:

قَسَّمَ بعضُ النحويينَ الجُمَلَ إلى صُغْرَى، أو ما يُسمَّى بالجُمَلِ البسيطةِ، وإلى كُبْرَى، أو ما يُسمَّى بالجُمَلِ المركَّبةِ.

وقالوا: الكُبرَى هيَ الاسميَّةُ التي خبرُها جملةٌ نحو: زيدٌ قامَ أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ والصُغرى هي الجملةُ المبنيَّةُ على غيرِها، كـ(قامَ أبوه) منْ قولِكَ: زيدٌ قامَ

(١) ينظر: المفصل ٢٤.

(٢) ينظر: المغني ٤٩٢، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ١٩.

(٣) من الآية ١٠ من سورة إبراهيم.

(٤) ينظر: الإعراب وبناء الجملة في النحو العربي ٨٦ - ٨٧.

(٥) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٢٠.

أبوه. أوْ هِيَ الجملةُ المخبرُ بها عن مبتدأ في الأصلِ نحو: إنَّ زيداً أبوه منطلقٌ، وكانَ زيدٌ قدْ قامَ أبوه، أو في الحالِ كقولِكَ: زيدٌ أبوه منطلقٌ، اسميَّةً كانتْ أو فعليَّةً(١).

وقَدْ تكونُ الجملةُ صُغْرَى وكُبْرَى باعتبارَيْنِ، نحو: (زيدٌ أبوهُ غلامُهُ منطلقٌ)؛ فـ(زيد) مبتدأ أوَّلٌ، و (أبوه) مبتدأ ثانٍ، و (غلامُه) مبتدأ ثالثٌ، و (منطلقٌ) خبرُ المبتدأ الثالثِ، والمبتدأ الثالثُ وخبرُه خبرُ المبتدأ الثاني وهوَ (أبوه) والرابطُ بينَهما الهاءُ منْ (غلامه)، والمبتدأ الثاني وخبرُه وهما (أبوه غلامُه منطلقٌ) خبرُ المبتدأ الأوَّلِ وهو (زيدٌ) والرابطُ بينَهما الهاءُ من (أبوه).

ومجموعُ الكلامِ جملةٌ كُبْرَى لا غيرُ، و جملةُ (غُلامُه منطلقٌ) صُغْرَى لا غيرُ؛ لأنَّها خبرٌ، و جملةُ (أبوهُ غلامُه منطلقٌ) كُبْرَى باعتبارِ (غُلامُه منطلقُ)، أي وقوع الخبرِ فيها، وصُغْرَى باعتبارِها خبراً عمَّا قبلَها(٢).

وحاصلُ المعنى: زيدٌ غلامُ أبيه منطلقٌ(٣).

ومثلُه ﴿لكنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾(٤)؛ إذِ الأصلُ (لكنْ أنا هوَ اللهُ ربي)(٥) ففيها ـ أيضاً ـ ثلاثةُ مبتدآتٍ إذا لَمْ يُقدَّرْ (هُوَ) ضميراً له سُبحانَه، ولفظُ الجلالةِ بدلٌ منه أوْ عطفُ بيانٍ عليه، بَلْ قُدِّرَ ضميرَ الشأنِ وهُوَ الظاهرُ، ثُمَّ حُذِفَتْ همزةُ (أنا) حذفًا اعتباطيًّا، وقيلَ: حذفًا قياسيًّا بأنْ نُقِلَتْ حركتُها ثُمَّ حُذِفَتْ، ثُمَّ أُدغِمَتْ

(١) ينظر: القواعد الصغرى لابن هشام ١٤٠، ومبرز القواعد الإعرابية ١٠٤، والجملة العربية دراسة لغوية نحوية ١٥، ومنهج البحث اللغوي ٢٩

(٢) ينظر: المغني ٤٩٧، ومبرز القواعد الإعرابية ١١٠ ـ ١١٢، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ٧٦ ـ ٧٧،

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٧٧.

(٤) من الآية ٣٩ من سورة الكهف.

(٥) ويدلُّ على هذا الأصلِ قراءةُ أُبَيٍّ بن كعبٍ والحسنِ: ﴿لكنْ أنا هو الله ربي﴾ فحُذفتْ همزتُه مع حركتِها فاجتمعَ المثلانِ منْ جنسٍ واحدٍ فأُدغمَ. وقرأ ابنُ عامرٍ بإثباتِ ألفِ (أنا) في حالتَي الوصلِ والوقفِ جميعًا. ينظر: السبعة في القراءات ٣٩١، مختصر في شواذ القرآن ٨٠، المحتسب ٢/٢٩.

نونُ (لكن) في نونِ (أنا).

فـ (أنا) مبتدأ أوَّلٌ، و (هو) ضميرُ الشأنِ مبتدأ ثانٍ، و (الله) مبتدأ ثالثٌ، و (ربي) خبرُ المبتدأ الثالث، والثالثُ وخبرُه خبرُ المبتدأ الثاني، ولا يحتاجُ لرابطٍ؛ لأنَّها خبرٌ عنْ ضميرِ الشأنِ، والثاني وخبرُه خبرُ الأوَّلِ، والرابطُ بينَهما ياءُ المتكلمِ. ويُسمَّى المجموعُ جملةً كبرى، و (الله ربي) جملةً صُغرى، و (هو الله ربي) جملةً كبرى بالنسبة إلى (اللهُ ربي) وصُغرى بالنسبة إلى (أنا)[1].

وقدْ تكونُ الجملةُ لا صُغرى ولا كُبرى لفقدِ الشرطينِ، كـ (قامَ زيدٌ) و (هذا زيدٌ)[2].

ومثلُ ذلكَ: أصبحَ العلمُ يسيراً، إنْ تجتهدْ تنجحْ، فهيَ ليستْ كُبرَى ولا صُغرَى؛ لأنَّها تركيبٌ بسيطٌ تقومُ كُلُّ جملةٍ منها برأسِها، ولا تتصلُ بغيرِها اتصالاً إسناديًّا أصليًّا أو فرعيًّا[3].

ولَمْ يكتفِ بعضُ النحويينَ بتقسيمِ الجملةِ إلى الصُغرَى والكُبرَى فقسَّمَ الجملةَ الكُبرَى ـ بالنظرِ إلى التركيبِ الداخليِّ للجملةِ ـ إلى قسميْنِ:

أوَّلهما: ذاتُ الوجهِ الواحدِ: وهيَ ما كانتْ اسميَّةَ الصدرِ، والخبرُ جملةٌ اسميَّةٌ مثل: الفضلُ خيرُه واسعٌ، أوْ صدرُها فعلٌ مسندٌ إلى جملةٍ فعليَّةٍ مثل: ظننتُ زيداً يقومُ أبوه.

وثانيهما: ذاتُ الوجهيْنِ، وهيَ التي صدرُها اسمٌ، والخبرُ جملةٌ فعليَّةٌ؛ لأنَّها باعتبارِ الاسمِ الواقعِ في صدرِها تُسمَّى اسميَّةً، وباعتبارِ الفعلِ الواقعِ في عجزِها تُسمَّى فعليَّةً، فهيَ ذاتُ اعتباريْنِ[4]. وذلكَ نحو: الجريحُ يستغيثُ، ومنهُ قولُه

(١) ينظر: المغني ٤٧٩، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ٧٩، وحاشية الشمني ٥٧ ـ ٥٨.

(٢) موصل الطلاب ٣٥، حاشية الشمني ٥٨.

(٣) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٢٥.

(٤) ينظر: مبرز القواعد الإعرابية ١٢١.

تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾[1]، أوْ صدرُها فعلٌ مُسندٌ إلى جملةٍ اسميَّةٍ، نحو: تبيَّنَ لي أيُّكم صادقٌ، وما يزالُ العلمُ في طلبِه خيرٌ[2].

رابعاً: الجملُ التي لا محلَّ لها منَ الإعراب

منَ القواعدِ المقرَّرةِ عندَ النحويينَ أنَّ الأصلَ في الجُملةِ ألاَّ يكونَ لها موضعٌ منَ الإعرابِ؛ وإنَّما كانتْ كذلكَ؛ لأنَّها إذا كانَ لها موضعٌ منَ الإعرابِ تَقَدَّرَتْ بالمفردِ، والأصلُ في الجملةِ أنْ تكونَ مستقلَّةً لا تتقدَّرُ بمفردٍ، فتكون جزءَ كلامٍ لما قبلَها[3]. ومُقتضَى هذا مقتضَى اعتبارِ جميعِ الجُمَلِ غيرَ ذاتِ محلٍّ، إلاَّ ما يُستثنَى منها، ومنْ ثَمَّ عدم حصرِها اكتفاءً بحصرِ ما له محلٌّ منها، بيدَ أنَّهم - لأسبابٍ تعليميَّةٍ - رأوا تحديدَ هذه الجملِ[4]، وإنِ اختلفوا في تعدادِها؛ فالشائعُ عندَ جمهورِهم كابنِ هشامٍ ومَنْ تبعَه أنَّ الجملَ التي لا محلَّ لها منَ الإعرابِ سبعٌ؛ هيَ الجملةُ الاستئنافيَّةُ، والجُملةُ الاعتراضيَّةُ، والجُملةُ التفسيريَّةُ، وجُملةُ جوابِ القَسَمِ، وجُملةُ جوابِ الشرطِ غيرِ الجازمِ، أوِ الجازمِ الذي لَمْ يقترنْ بالفاءِ، أو (إذا) الفجائيَّةِ، وجُملةُ الصِّلةِ، والجُملةُ التابعةُ لما لا محلَّ لهُ منَ الإعرابِ. وقالَ المراديُّ: " وأمَّا الجملُ التي لا موضعَ لها منَ الإعرابِ فتسعٌ " فزادَ الجملةَ الواقعةَ بعد أدواتِ التحضيضِ والواقعةَ بعد أدوات التعليقِ غيرِ العاملة[5].

أما أبو حيان في ارتشافِ الضربِ فيراها اثنتيْ عشرةَ جملةً، ومردُّ ذلكَ إلى أنَّه

(١) من الآية ٢٢٢ من سورة البقرة.

(٢) ينظر: المغني ٤٩٩، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ٢٧، وحاشية العمراني ١٢٢، والجملة العربية دراسة لغوية نحوية ١٥١.

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ٢٤٩، والارتشاف ٣/١٣١٦، والمغني ٥٠٠، والحلل في الكلامِ على الجمل للأصبحي ٣٧.

(٤) ينظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم ١٧٩.

(٥) ينظر: رسالة في جمل الإعراب ١٠٥.

فَصَّلَ في الجملةِ التابعةِ لما لا محلَّ له؛ فعدَّ الجملةَ الواقعةَ توكيداً لما لا محلَّ له منَ الإعرابِ، نحو: (قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ) موضعاً، والجملةَ المعطوفةَ على ما لا محلَّ له، نحو: (جاءَ زيدٌ وخرجَ عمروٌ) موضعاً آخرَ. وعدَّ الجملةَ الواقعةَ بعدَ أدواتِ الابتداءِ موضعاً آخرَ غيرَ الجملةِ الابتدائيَّةِ.

وقدْ أنعمتُ النظرَ في هذه المواضعِ وقارنتُ بعضَها ببعضٍ، وقرأتُ ما قالَه النحويونَ فيها فوجدتُ نفسي مطمئنَّةً إلى أنَّ هذه المواضعَ تسعةٌ، هي[1]:

الأوَّل: الجملةُ الابتدائيَّة[2]، وهيَ الواقعةُ في ابتداءِ الكلامِ، اسميَّةً كانتْ أو فعليَّةً. وتقعُ الجملةُ ابتداءَ كلامٍ؛ لفظًا ونيَّةً، نحو: زيدٌ قائمٌ، وقامَ زيدٌ، أوْ نيَّةً لا لفظًا، نحو: راكبًا جاءَ زيدٌ؛ لأنَّ الجملةَ في نيَّةِ التقديمِ، والحالُ في نيَّةِ التأخيرِ، أو حُكْمًا، وهيَ الواقعةُ بعدَ أدواتِ الابتداءِ، كـ (إنَّ) وأخواتِها إذا كُفَّتْ بـ (ما) نحو: إنَّما زيدٌ قائمٌ، و (هَلْ) و (ألا) الاستفتاحيَّةِ، و (أمَا) أختِها، و (ما) النَّافيةِ غيرِ الحجازيَّةِ، نحو: هَلْ زيدٌ قائمٌ؟ وألا خالدٌ مسافرٌ، وأمَا محمدٌ مقيمٌ، وما جعفرٌ سائرٌ.

الثاني: الجملةُ المستأنفةُ، والاستئنافُ لغةً هو الابتداءُ، يُقالُ: استأنفتُ الشيءَ

(١) ينظر ـ للوقوفِ على هذه المواضعِ بصورة مفصَّلة ـ: الارتشاف ٣/١٦١٣ ـ ١٦١٨، والمغني ٥٠٠ ـ ٥٣٦، ورسالة في جمل الإعراب ١٠٥ ـ ١٢١، والقواعد الصغرى لابن هشام ١٤٢ ـ ١٤٣، والحلل في الكلامِ على الجمل للأصبحي ٣٧ ـ ٤٨، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٣٧ ـ ٢٠٤، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢/ ٢١ ـ ٣٠، والهمع ٤/ ٥٥ ـ ٥٧، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٤٧ ـ ٦٧، وشرح قواعد الإعراب للقوجوي ٣٥ ـ ٥٦، وحاشية العمراني على مبرز القواعد الإعرابية للرسموكي ١٣٥ ـ ٢٢٣، وحاشية الشنواني على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للأزهري ٧٨ ـ ١١٦، والجملة النحوية. نشأةً وتطوراً وإعرابًا للدكتور فتحي الدجني ٩٦ ـ ١٢٨، والمدخل إلى دراسة النحو العربي ١٧٩ ـ ٢٠٤.

(٢) الابتداءُ عاملٌ معنويٌّ، ولضعفِه هذا لَمْ يكن له عملٌ في غيرِ الأسماءِ، ولذلكَ كانتِ الجملةُ التي يُبدأ بها الكلامُ لفظًا أو تقديرًا لا محلَّ لها من الإعرابِ، وهي الجملةُ الابتدائية. ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٣٥.

إذا ابتدأتُه، وأخذتُ أولَه. ولهذا جَمَعَ ابنُ هشامٍ بينَ الجملة الابتدائيَّة والجملة الاستئنافيَّة فقالَ: " الابتدائيَّةُ، وتُسمَّى - أيضاً - المستأنفةَ وهُوَ أوضحُ؛ لأنَّ الجملةَ الابتدائيَّةَ تُطلقُ على الجملة المصدَّرة بالمبتدأ، ولو كانَ لها محلٌّ "(١).

ويذهبُ بعضُهم - وهو الصحيحُ - إلى الفصلِ بينَ الجملتيْنِ؛ بداعي أنَّ الجملةَ الابتدائيَّةَ هيَ التي يُبدأ بها الكلامُ. أمَّا المستأنفةُ فهيَ التي تأتي في أثناءِ الكلامِ، ومنقطعةً عمَّا قبلَها انقطاعاً صناعيًّا، أي انقطاعاً إعرابيًّا لا معنويًّا، لاستئنافِ كلامٍ جديدٍ، فلا تتعلَّق به باتِّباعٍ، أو إخبارٍ، أو نعتٍ، أو حالٍ. فجملةُ (رحمه الله) من قولكَ: (ماتَ فلانٌ، رحمه الله) مُستأنفةٌ، أي: منقطعةٌ عمَّا قبلَها انقطاعاً إعرابيًّا على الرغمِ منْ ارتباطها بما قبلَها في المعنى(٢). وكذلكَ الشأنُ في قوله تعالى: ﴿ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ ﴾(٣).

وقَدْ تدخلُ عليها أحرفُ الاستئناف، كالواوِ، والفاءِ، و(ثُمَّ)، و(أمْ) المنقطعة، و(بَلْ)، و (لكنْ) مجرَّدةً منَ الواوِ العاطفة؛ وذلكَ كقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى * بَلْ تُؤْثِرُونَ الحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الخَلْقَ ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ ﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾(٦)، ونحو: زيدٌ مقيمٌ لكنْ عمروٌ مسافرٌ.

الثالث: الجملةُ الواقعةُ صِلَةً لاسمٍ موصولٍ، أوْ لحرفٍ مصدريٍّ، فالأوَّلُ نحو:

---

(١) المغني ٥٠٠.

(٢) ينظر: الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعرابًا ٩٧، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ٣٦ - ٣٧.

(٣) من الآيتين ٨٣، ٨٤٢٠ من سورة الكهف.

(٤) الآيات ١٤ - ١٦ من سورة الأعلى.

(٥) من الآية ٢٠ سورة العنكبوت.

(٦) من الآية ١٦ سورة الرعد.

جاءَ الذي وجهُه حَسَنٌ، والثاني نحو: يُعجبني أنْ يذهبَ زيدٌ، ومنه قولُه ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ﴾(١) فجملةُ (تخشعَ قلوبُهم) لا موضعَ لها منَ الإعرابِ؛ لأنَّها صلَةٌ للموصولِ الحرفيِّ (أنْ)، و (أنْ) مع صلتِها (تخشعَ) في موضعِ رفعٍ؛ لأنَّها مؤولةٌ بمصدرٍ وهُوَ فاعلُ (يأْنِ) أي: ألَمْ يأنِ للذينَ آمنوا خُشُوعُ قُلوبهم لذكرِ الله؟ وكذلكَ الجملةُ الواقعةُ صلةً لـ (ما) المصدريَّةِ وغيرِها منَ الحروفِ المصدريَّة.

الرابع: الجملةُ المُعترِضةُ بينَ شيئيْنِ متلازميْنِ، وهيَ المفيدةُ تقويَةً بينَ جزأي صلةٍ(٢)، نحو: جاءَ الذي جودُه ـ والكرمُ زَيْنٌ ـ مبذولٌ، أو إسنادٍ، كوقوعِها بينَ الفعلِ والفاعلِ في قولِكَ: نَجَحَ ـ أعتقدُ ـ زيدٌ، وفي قولِ الشاعرِ:

وَقَدْ أدْرَكَتْني ـ والحَوادثُ جَمَّةٌ ـ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ(٣)

أوْ بينَ الشرطِ وجوابِه، كما في قولِه تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾(٤)، ونحو ذلكَ، وكوقوعِها بين نعتٍ ومنعوتٍ كقولِه ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾(٥)، فقولُه: (لو تعلمونَ) اعتراضٌ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ. أو تقعُ بينَ الجارِّ ومجرورِه، نحو: هذا غلامُ ـ واللهِ ـ زيدٍ. أو بينَ المبتدأ والخبرِ كقولكَ: أمَّةُ الإسلامِ ـ أنا واثقٌ ـ منتصرةٌ. أو بينَ الفعلِ ومفعولِه، نحو: أكلتُ ـ أظنُّ ـ تفاحًا وعنبًا.

(١) من الآية ١٦ من سورة الحديد.

(٢) هذا كلامُ ابنِ مالكٍ. وقالَ غيرُه: جملةُ الاعتراضِ هيَ المناسبةُ لمقصودٍ بحيثُ تكونُ كالتوكيدِ له، أو التنبيه على حالٍ منَ أحواله. رسالة في جمل الإعراب ١١٨.

(٣) البيت من الطويل، لجُوَيْريةَ ـ وقيل: حُويرثة ـ بن بدر، من بني دارمٍ، من أبيات له يمدح فيها بني عجلٍ، وقد أطلقوه جزاءً لمدحه.

والبيت في سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٠، والخصائص ١ / ٣٣١، ٣٣٦، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٢٨، ولسان العرب (هيم) ١٢ / ٦٢٦، والمغني ٥٠٦، والهمع ٤ / ٥٣، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٠٧، والدرر ٤ / ٢٥.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٥) الآية ٧٦ من سورة الواقعة.

الخامس: أنْ تَقَعَ جواباً للقسمِ، سواءٌ أذُكِرَ فعلُ القَسَمِ وحرفُه، أمِ الحرفُ فقط، أمْ لَمْ يُذكرا، فالأوَّلُ نحو: أُقسمُ باللهِ لأفعلنَّ، والثاني نحو: ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾(١)، ﴿ وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾(٢)، والثالثُ نحو: ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُون ﴾(٣).

السادس: الجملةُ التفسيريَّةُ، وهيَ الجُملةُ التي تكونُ فضلةً، كاشفةً لحقيقةِ ما تليه. ولها ثلاثةُ أقسامٍ: مجرَّدة منْ حرفِ التفسيرِ، كقولِه تعالى: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللهِ ﴾(٤)، فجملةُ (تؤمنون) تفسيرٌ للتجارةِ، وقيل: مستأنفةٌ معناها الطلبُ، كأنهم قالوا: كيفَ نفعلُ؟ فقالَ لهم: تؤمنونَ، أي: آمنوا. ومقرونةٌ بـ(أنْ) كقولِه تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ ﴾(٥)، ومقرونةٌ بـ(أيْ)، وهذه تدخلُ على الأسماءِ وأشباهِ الجُملِ، فيكونُ ما بعدَها عطفَ بيانٍ، وعلى الكلماتِ مُراداً لفظُها ـ على الحكايةِ ـ فتكونُ في محلِّ رفعٍ خبراً، وعلى الجُمَلِ فتكونُ الجُمَلُ بعدَها تفسيريَّةً لا محلَّ لها، ومنَ ذلكَ قولُ الشاعرِ:

وترمينَني بالطرفِ أي: أنتَ مُذْنِبٌ ... وتقْلينني، لكنَّ إياكِ لا أقلي(٦)

---

(١) الآيتان ١، ٢ سورة العصر.

(٢) من الآية ٥٧ سورة الأنبياء.

(٣) الآية ٣٩ من سورة القلم.

(٤) من الآيتين ١٠، ١١ من سورة الصف.

(٥) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنون.

(٦) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله. و قوله: " ترمينني " يعني: تشيرين إليَّ، والطرف: البصر. وقوله: " لا أقلي " أي: لا أبغض، ومنه قوله تعالى: ﴿ ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾.
شرح المفصل ٨/ ١٤٠، وتذكرة النحاة ٢٣، والمغني ١٠٦، ٥٢٣، ٥٣٩، والجنى الداني ٢٣٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٤، والهمع ٤/ ٥٦، ٣٧٠، ٢/ ٨٢٨، والخزانة ١١/ ٢٢٥، ٢٢٩، والدرر ٤/ ٣١، ٥/ ١٢١.

فجملةُ (أنتَ مذنب) هيَ تفسيرٌ لقوله: (ترميني بالطرف)؛ لأنَّ الرميَ بالطرف هُوَ نظرُ الغاضب، ولا يكونُ ذلكَ إلاَّ عنْ ذنب[١]. ويُشترطُ في مثلِ هذا أنْ تقعَ (أيْ) بينَ جملتين، كلٌّ واحدة منهما تامَّةٌ مستغنيةٌ بنفسها، والثانيةُ تفسيرٌ لمعنى الأولى.

السابع: جملةُ الشرطِ غيرِ الظرفيِّ، وهيَ كلُّ جملةٍ وَلِيَتْ أداةَ شرطٍ غيرَ ظرفيَّةٍ. وقَدْ أغفلَها النحاةُ، واختلفَ المعربونَ فيها، وأكثرُهم يذكرونَ في الأعاريبِ أنَّها لا محلَّ لها دونَ أنْ يجعلوا لها اسماً أو اصطلاحاً يُميِّزُها ممَّا سواها منَ الجُملِ التي لا محلَّ لها منَ الإعراب. وكانَ أبو حيَّانَ قَدْ تنبَّه إليها غيرَ أنَّه قيَّدَها بالجملِ التي تقعُ بعدَ حروفِ الشرطِ غيرِ العاملة، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُكَ، ولو جاءَ زيدٌ لأكرمتُكَ[٢].

ورأى بعضُهم[٣] وجوبَ إسقاطِ هذا القيدِ ليدخلَ في هذا الموضوعِ كلُّ أداةٍ شرطيَّةٍ غيرِ ظرفيَّة، حرفاً كانتْ أو اسماً، عاملةً كانتْ أوْ غيرَ عاملة، نحو: لو، لولا، لوما، كيفَ، إنْ، إذْما، مَنْ، ما، مهما، كيفَما، أيٌّ.

الثامن: أنْ تَقَعَ جواباً لشرطٍ غيرِ جازمٍ مطلقاً، كجواب (لوْ) و (لولا) و (لَمَّا) و (كيفَ)، نحو: (لو جاءَ زيدٌ أكرمتُكَ، ولولا زيدٌ لأكرمتُكَ)؛ فجملةُ (أكرمتُكَ) في الموضعينِ لا محلَّ لها. أوْ تقعَ جواباً لشرطٍ جازمٍ ولَمْ تقترنْ بالفاءِ الرابطةِ للجواب، ولا بـ (إذا) الفجائيَّة؛ نحو: (إنْ تَقُمْ أقُمْ، وإنْ قُمتَ قمتُ)؛ أمَّا الأوَّلُ فلظُهورِ الجزمِ في لفظِ الفعلِ، وأمَّا الثاني فلأنَّ المحكومَ لموضعِه بالجزمِ الفعلُ، لا الجُملةُ بأسرِها[٤]، فإنْ اقترنتْ بأحدِهما كانتْ في محلِّ جزمٍ.

(١) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٤٠.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٦١٧.

(٣) هو الدكتور فخر الدين قباوة في إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٤٣.

(٤) ينظر: الهمع ٤/ ٥٦.

التاسع: أنْ تَقَعَ تابعةً لما لا موضعَ له، كأنْ تَقَعَ توكيداً لما لا موضعَ له من الإعراب، نحو: قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ، أو تكونَ معطوفةً على ما لا موضعَ لهُ من الإعراب، نحو: جاءَ زيدٌ وخَرَجَ عمروٌ. ولا يكونُ ذلكَ في النعت؛ لأنَّ الجملةَ الوصفيَّةَ لها موضعٌ منَ الإعرابِ دائماً، كما أنَّ الصفةَ لا تكونُ للجُمَلِ؛ لأنَّ الجملةَ لا تُوصفُ.

وقدْ جمعَ المرادي هذه المواضعَ فقالَ(١):

وأتَتْكَ تسْعٌ ما لَهـا مِنْ مَـوْضِعِ ... صِلَةٌ ومُعْتَرِضٌ وجُمْلَةُ مُبْتَدي

وَجَوابُ أقْسامٍ وما قَدْ فَسَّرَتْ ... في أشْهَرٍ وَالخُلْفُ غَيْرُ مُبَعَّدِ

وَبُعَيْدَ تَحْضيضٍ وَبَعْدَ مُعَلِّقٍ ... لا جـازِمٍ وجَـوابُ ذلكَ أوْرِدِ

وَكَـذاكَ تابِعَـةٌ لِشَيءٍ مـا لَـهُ ... مِنْ مَوْضِعٍ فافْهَمْهُ غَيرَ مُفَنَّدِ

لكنَّ المرادي لَمْ يذكر الجملةَ الاستئنافية. كما ذكرَ الجملةَ الواقعةَ بعدَ أدواتِ التحضيضِ، وهيَ على الصحيح داخلةٌ في الجملةِ الابتدائيَّة، أوِ الاستئنافية.

خامساً: الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب

يُحدِّدُ النحويونَ الإطارَ العامَّ للجُمَلِ التي لها محلٌّ منَ الإعرابِ ـ الرفع، أو النصب، أو الجر ـ بصلاحيَّتها للوقوعِ موقعَ المفردِ، وتقديرِها بهِ(٢)، أي: إذا انسَلَخَتْ عَنْ جمليَّتِها، وجازَ تأويلُ مضمونِها بمفردٍ، أو نابتْ مَنابَه، ومِنْ ثَمَّ أخْذِها حُكْمَه(٣).

وزَعَمَ الرضيُّ أنَّ كونَ الجملةِ ذاتَ محلٍّ لا يُلزِمُ تقديرَها بالمفردِ، وإنَّما يعني أنَّها

(١) رسالة في جمل الإعراب ١٠٥.

(٢) ينظر: الجمل في النحو للجرجاني ٧٣، والحلل في الكلام على الجمل للأصبحي ٣٧.

(٣) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل للدكتور فخر الدين قباوة ١٢٩، والمدخل إلى دراسة النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم ٢٠٥.

وَقَعَتْ موقعًا يصحُّ وقوعُ المفردِ فيه. قالَ: " فإنْ قيلَ: خبرُ المبتدأ ـ أيضًا ـ إذَا كانَ جملةً يصيرُ بسببِ المبتدأ بتقديرِ المفردِ، قلتُ: لا نُسَلِّمُ، وما الدليلُ على ذلكَ ؟ فإنَّ هذه دعوى مِنْ بعضِ النحاةِ، أطلقوها بلا بُرهانٍ عليها قطعيٍّ، سوى أنَّهم قالوا: الأصلُ هُوَ الإفرادُ، فيجبُ تقديرُها بالمفردِ. وهُمْ مُطالبُونَ بأنَّ أصلَ خبرِ المبتدأ الإفرادُ، بَلْ لو ادُّعِيَ أنَّ الأصلَ فيه الجملةُ لَمْ يبعُدْ؛ لأنَّ الإخبارَ في الجُمَلِ أكثرُ، وكونُها في محلِّ الرفعِ لا يدلُّ على تقديرِها بالمفردِ، بَلْ يكفي في تقديرِ الإعرابِ في الجُمَلِ وُقوعُها موقعًا يصحُّ وُقوعُ المفردِ فيه "(١).

ويُحَدِّدُ جمهورُ النحويينَ هذه الجُمَلَ ـ تفصيلاً ـ في سبعةِ مواضعَ(٢)؛ هِيَ(٣):

الأولى: الجملةُ الواقعةُ خبرًا لمبتدأ في الأصلِ، أوْ في الحالِ. ويُحكمُ على موضعِها بما يستحقُّه الخبَرُ الذي سَدَّتْ مَسَدَّه، فتكونُ تارةً في موضعِ رفعٍ، كالجملةِ الواقعةِ خَبَرَ المبتدأ نحو: (زيدٌ أبوهُ قائمٌ) أو خَبَرًا لـ (إنَّ) وأخواتِها نحو: (إنَّ زيدًا وجهُهُ حَسَنٌ)، أو خَبَرًا لـ (لا) التي لنفْيِ الجِنْسِ المُعربِ اسمُها نحو: (لا ربيئةَ قومٍ يجيءُ بخيرٍ). وتكونُ تارةً في موضعِ نصبٍ، كالجملةِ الواقعةِ خَبَرًا لـ (كانَ) وأخواتِها نحو: (كانَ خالدٌ يقولُ الشِّعْرَ أخوهُ)، و (كادَ) وأخواتِها، نحو:

---

(١) شرح الكافية ٤ / ١٠٣.

(٢) قالَ ابنُ هشامٍ: والحقُّ أنَّها تسعٌ، والذي أهملوه: الجملةُ المُستثناةُ نحو: ﴿ إلاَّ مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللهُ ﴾ [الغاشية ٢٣]، والجملةُ المُسندُ إليها، نحو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦].

(٣) للمزيدِ من الاطلاعِ على هذه المواضعِ ينظر الكتب التالية: الجمل في النحو للجرجاني ٧٣ ـ ٧٤، والارتشاف ٣ / ١٦١٨، والمغني ٥٣٦ ـ ٥٥٩، والقواعد الصغرى لابنِ هشام ١٤٠ ـ ١٤٢، ورسالة في جملِ الإعراب للمرادي ٦٢ ـ ١٠٤، والحلل في الكلامِ على الجملِ ٤٨ ـ ٦٧، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ٨٢ ـ ١٣٦، وموصل الطلاب إلى قواعدِ الإعرابِ للشيخ خالد الأزهري ٣٦ ـ ٤٦، والأشباه والنظائر ٢ / ٢٣٣٠، وشرح قواعد الإعراب للقوجوي ١٩ ـ ٣٥، وحاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب ٥٨ ـ ٧٠، وحاشية الأمير على المغني ٢ / ٦٢ ـ ٧١، وحاشية العمراني على مبرز القواعد الإعرابية للرسموكي ٢٢٤ ـ ٢٨٨، والمدخل إلى دراسة النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم ٢٠٥ ـ ٢٢٩، وإعراب الجمل وأشباه الجمل للدكتور فخر الدين قباوة ١٢٩ ـ ٢٥٦.

(كادَ زيدٌ ينطقُ)، و (ما) الحجازيَّة وأخواتها، نحو: (ما زيدٌ أبوهُ مسافرٌ) و (لا رجلٌ يَصْدُقُ) و (إنْ زيدٌ يُسافرُ أخوهُ). ويندرجُ في قولنا: " الواقعة خبرًا " الجملةُ الواقعةُ مفعولاً ثانيًا لـ (ظَنَنْتُ) وأخواتها، نحو: (ظنَنْتُ زيداً يقومُ أبوه) وثالثًا لـ (أعْلَمْتُ) وأخواتها، نحو: (أعْلَمْتُ زيداً عمرًا ينطلقُ غلامُه)؛ لأنَّها كانتْ خَبَرًا للمبتدأ قبلَ دُخُولِ الناسخِ.

الثانية: الجملةُ الحاليَّةُ، ولا تكونُ إلاَّ في موضعِ نصبٍ على اختلافِ أنواعِها؛ لأنَّ الحالَ منصوبةٌ دائمًا، مثالُ ذلكَ: (جاءَ زيدٌ وغلامُه بينَ يَدَيْه)، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَلا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وأنْتُمْ سُكَارَى ﴾[1]، ومنه قولُ المصطفى ﷺ: " أقربُ ما يكونُ العبدُ منْ ربِّه وهُوَ ساجدٌ "[2]، هذا في الجملةِ الاسميَّة، ومثالُ الجملةِ الفعليَّة قولُه تعالى: ﴿ وَجَاءوا أباهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾[3]. وكذلكَ ما أشْبَهَ ذلكَ منَ الجُمَلِ الواقعةِ بعدَ معرفةٍ.

الثالثة: الجملةُ المحكيَّةُ بالقولِ إذا كانَ القولُ المَحْكِيُّ بِهِ غيرَ مَصُوغٍ للمفعولِ، فحينئذٍ يكونُ محلُّ الجملةِ نصبًا على المفعوليَّةِ باتِّفاقٍ، نحو: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ ﴾[4]. وقَدْ يُحذفُ بعضُ الجملةِ المحكيَّةِ بالقولِ ويبقَى بعضُها كقولِه تعالى: ﴿ قَالُوا سَلامًا قَالَ سَلامٌ ﴾[5]. انتصَبَ (سَلامًا) على إضمارِ الفعلِ، أي: سَلَّمنا[6].

الرابعة: الجملةُ المضافُ إليها، ومحلُّها الجرُّ باتِّفاقٍ، اسميَّةً كانتْ أوْ فعليَّةً؛ لأنَّ

---

(١) من الآية ٤٣ من سورةِ النساء.

(٢) الحديث رواه أحمد في مسنده ١ / ٤٢١. ورواه الترمذي في الجامع الصحيح (كتاب الدعوات ١١٩) برواية: " أقربُ ما يكونُ الربُّ من العبدِ في جوفِ الليلِ الآخرِ ".

(٣) من الآية ١٦ من سورةِ يوسف.

(٤) من الآية ٣٠ من سورةِ مريم.

(٥) من الآية ٦٩ من سورةِ هود.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٥ / ٢٤١.

المضافَ إليه مجرورٌ دائمًا. ومِنْ ذلكَ: الجملةُ المضافُ إليها أسماءُ الزمانِ المبهمةُ غيرُ الشرطيَّةِ، كـ(حين، ويوم، وليلة) كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العالَمِينَ ﴾(١): ﴿ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ ﴾(٢)، وكقولِ الشاعرِ(٣):

عَلَى حِينِ عاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبا فَقُلْتُ: ألَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ(٤)

الخامسة: الجملةُ التي عُلِّقَ عنها العاملُ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾(٥)، ﴿ لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾(٦)، ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هؤلاءِ يَنْطِقُونَ ﴾(٧) فالفعلُ في الآيةِ الأولى مُعَلَّقٌ بلامِ الابتداءِ، وفي الثانيةِ مُعَلَّقٌ بالاستفهامِ، وفي الثالثةِ مُعَلَّقٌ بـ(ما) النَّافيةِ.

السادسة: الجملةُ التابعةُ. وحكمُها في الإعرابِ حُكْمُ المتبوعِ، فإنْ كانَ المتبوعُ مُعْرَبَ اللفظِ والمحلِّ فلها محلٌّ مِنَ الإعرابِ، وإلاَّ فلا مَحَلَّ لها. وهيَ أقسامٌ: منها الوصفيَّةُ نحو: (جاءني رجلٌ يكتبُ غلامُه) و (سمعتُ رجلاً يشتمُ زيداً) و (مررتُ برجلٍ يقرأ صحيفةً)، ومنها المعطوفةُ، وهيَ بحسبِ المعطوفِ عليه نحو:

(١) الآية ٦ من سورة المطففين.

(٢) الآية ١٦ من سورة غافر.

(٣) هو النابغة الذبياني.

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوان الشاعر ص ٤٤ من قصيدة قالها في مدح النعمانِ بن المنذرِ والاعتذارِ إليه، كما هجا فيها مُرَّةَ بن ربيع بن قريع.

(العتاب): اللوم. و(المشيب): الشيب. و (تَصْحُ) أي: تُفيق. و (الوازع): هو الزاجرُ عن اللهوِ.

والمعنى: لمتُ نفسي على الصبا لمكانِ شيبي.

والبيت في الكتاب ١ / ٣٦٩، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٧، وأمالي بن الشجري ١ / ٦٨، ٢ / ٣٨٥، ٦٠١، وشرح المفصل ٨ / ١٣٦، والمقاصد النحوية ٣ / ٤٠٦، ٤ / ٣٥٧، والتصريح ٢ / ٤٢، والهمع ٣ / ٢٣٠، والدرر ٣ / ١٤٤.

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٦) من الآية ١٢ من سورة الكهف.

(٧) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء.

(جاءَ رجلٌ أبوهُ فاضلٌ وأخوهُ عالمٌ) و (ظَنَنْتُ زيداً قائماً ويخرُجُ أبوهُ) و (مررتُ برجلٍ يكتبُ ويُجيدُ الشِّعْرَ). ومنه الجملةُ المؤكِّدَةُ، ولا تكونُ إلاَّ في التوكيدِ اللفظيِّ، فإنْ أكَّدْتَ ما لَهُ موضعٌ منَ الإعرابِ فلها موضعٌ منَ الإعرابِ، وإلاَّ فَلا، فمثالُ الأوَّلِ: (زيدٌ أبوهُ قائمٌ أبوهُ قائمٌ، ومثالُ الثاني: (جاءَ جاءَ زيدٌ).

ومنها الجملةُ الواقعةُ بَدَلاً، فإنْ كانتْ بَدَلاً منْ مُعْرَبٍ أو منْ مبنيٍّ له محلٌّ منَ الإعرابِ فلها محلٌّ، وإلاَّ فلا، فمثالُ الأوَّلِ (عَرَفْتُ زيداً أبو مَنْ هُوَ)، ومثالُ الثاني: (أنتَ تأتينا تُلِمُّ بنا).

السابعة: الجملةُ الواقعةُ جواباً لأداةِ شرطٍ عاملةٍ، وهيَ (إنْ) وأخواتها، ومحلُّها الجزمُ إذا كانتْ مُصَدَّرَةً بالفاءِ، سواء كانت اسميَّةً أوْ فعليَّةً، أوْ بـ (إذا) الفجائيَّة، ولا تكونُ إلاَّ اسميَّةً. فمثالُ المصدَّرةِ بالفاء: ﴿وَمَنْ يُهِنِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ﴾(١)، فقولُه: (ما له من مُكرمٍ) جملةٌ في موضعِ جزمٍ؛ لأنَّها جوابُ أداةٍ جازمةٍ.

ومثالُ المصَدَّرةِ بـ (إذا) ـ أعني الفجائيَّةَ ـ: (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أيديهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)(٢) فـ (إذا هم يقنطون) جملةٌ في موضعِ جزمٍ.

وقدْ جَمَعَ المراديُّ الجُمَلَ التي لها محلٌّ منَ الإعرابِ في الأبياتِ التالية(٣):

جُمَلٌ أَتَتْ وَلَهَا مَحَلٌّ مُعْرَبُ ... سَبْعٌ لأنْ حَلَّتْ مَحَلَّ المُفْرَدِ

خَبَرِيَّةٌ، حَالِيَّةٌ، مَحْكِيَّةٌ ... وَكَذا المُضافُ لَها بِغَيْرِ تَرَدُّدِ

وَمُعَلَّقٌ عَنْهَا وَتابِعَةٌ لِما ... هُوَ مُعْرَبٌ، أوْ ذو مَحَلٍّ فاعْدُدِ

وَجَوابُ شَرْطٍ جازِمٍ بالفاءِ أوْ ... بِإذا، وَبَعْضٌ قَالَ: غَيْرُ مُقَيَّدِ

وقدْ توسَّع أبو حيَّانَ في تقسيمِ هذه الجُمَلِ ذاتِ المحلِّ الإعرابيِّ فقسَّمَها بحسبِ

(١) من الآية ١٨ من سورة الحج.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٣) رسالة في جمل الإعراب ٦٢. وانظر: الأشباه والنظائر ٢ / ٢٤.

مَحالِّها الأربعِ؛ رفعًا، ونصْبًا، وجرًّا، وجَزْمًا[١]، وهُوَ لا يختلِفُ عنِ تقسيمِ جمهورِ النحويينَ غيرَ أنَّ فيه تكرارًا للجملةِ الواحدةِ أكثرَ مِنْ مرَّةٍ، تَبَعًا لحالتِها الإعرابيَّةِ، حيثُ نجدُ في تقسيمه ذِكْرًا للجملةِ الواقعةِ خَبَرًا ـ على سبيلِ المثالِ ـ خمسَ مراتٍ؛ ثلاثٌ منها في حالةِ الرفعِ، هِيَ خبرُ المبتدأ، وخبرُ (لا) النَّافيةِ للجنسِ، وخبرُ (إنَّ) وأخواتِها، وثنتانِ في حالةِ النصبِ، هما خبرُ (ما) الحجازيَّةِ، وخبرُ (لا) أختِها.

الجمل المختلف فيها: ألها محلٌّ من الإعراب أم لا؟

١ ـ الجملةُ المعلَّقة في نحوِ (عرفتُ زيداً أبو مَنْ هُوَ)

اختلفَ النحويونَ في إعرابِ الجملةِ التي عُلِّقَ عنها العاملُ إنْ تَعَدّى العاملُ إلى واحدٍ بعدَما أخذَ مفعولَه، نحوَ: عرفتُ زيداً أبو مَنْ هُوَ.

وقبلَ أنْ أذكرَ الخلافَ في ذلكَ أُشيرُ ـ باختصارٍ ـ إلى ما قالَه النحاةُ في الجملةِ التي عُلِّقَ عنها العاملُ، فقالوا: أصلُ التعليقِ عنِ العملِ أنْ يكونَ في الأفعالِ الداخلةِ على المبتدأ والخبرِ التي يَصِحُّ فيها أنْ تُلغَى[٢]. ثُمَّ إنَّ الجملةَ بعدَ الفعلِ المعلَّقِ في موضعِ النصبِ. ولا يكونُ التعليقُ إلاَّ في الأفعالِ القلبيَّةِ، وما أُلحِقَ بها.

والجملةُ بعدَ المعلَّقِ في موضعِ نصبٍ بنزعِ الخافضِ إنْ تعدَّى بِهِ نحوَ: (فَكَّرْتُ أيُّهم زيدٌ) كأنَّه في الأصلِ: فَكَّرْتُ في أيِّهم زيدٌ، إلاَّ أنَّهم استقبحوا تعليقَ الخافضِ لضَعْفه فحَذَفوهُ وأوصلوا الفعلَ إليه بنفسِه، وموضعُه نصبٌ؛ لأنَّ ما يصلُ إليه الفعلُ بحرفِ جَرٍّ

(١) ينظر: التذييل والتكميل ج٣ ل ١٠١ / أ ـ ب.

(٢) ذَهَبَ ابنُ السرَّاجِ، وأبو عليٍّ، وابنُ الباذشِ، وابنُ طاهرٍ، وجماعةٌ إلى أنَّه لا يكونُ التعليقُ إلاَّ فيما جازَ إلغاؤُه، وما عَدَاهُ فبالحملِ عليه. ينظر: الارتشاف ٤ / ٢١٢٠.

وذَهَبَ السيرافيُّ، وجماعةٌ إلى أنَّه يجوزُ في أفعالِ القلوبِ مُطلقًا سواءٌ أكانَ ممَّا يُلغَى، أو مما لا يُلغى. ينظر: الارتشاف ٤ / ٢١٢١.

إذا حُذِفَ معه حرفُ الجرِّ وَصَلَ بنفسه، نحو: أمرتُكَ بالخيرِ، وأمرتُكَ الخيرَ(١) ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾(٢) و: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ ﴾(٣) لأنَّه يُقالُ: نظرتُ فيه، وتفكَّرتُ فيه ولكنْ عُلِّقتْ هُنا بالاستفهامِ عَنِ الوصولِ في اللفظِ إلى المفعولِ، وهيَ مِنْ حيثُ المعنى طالبةٌ له على معنى ذلكَ الحرفِ. وفي موضعِ مفعولِه إنْ تَعَدَّى إلى واحدٍ، نحوَ: عرفتُ هَلْ زيدٌ في الدارِ، وعَرَفْتُ مَنْ أبوكَ ؟ فالجملةُ المعلَّقُ عنها في موضعِ مفعولِه، أي: عرفتُ هذا الأمرَ، ومنهُ ـ على رأي المازنيِّ وابنِ مالكٍ ـ: أمَا تَرَى أيُّ بَرْقٍ ها هُنا.

لأنَّ الرؤيةَ فيه عندَهما بَصَرِيَّةٌ(٤)، و (رَأى) البصريَّةُ وسائرُ أفعالِ الحواسِّ إنَّما تتعدَّى لواحدٍ بلا خلافٍ(٥).

وتكونُ سادَّةً مَسَدَّ مفعولَيْنِ إنْ تَعَدَّى إلى مفعولَيْنِ أصلُهما المبتدأ والخبرُ، فتقومُ مقامَ الأوَّلِ والثاني نحوَ: علمتُ أزيدٌ عندَكَ أمْ عمروٌ(٦). ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى ﴾(٧)، أوِ الثاني والثالث، نحوَ: أعلمتُكَ هَلْ زيدٌ

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٢١.

(١) من الآية ١٩ من سورة الكهف. قالَ أبو حيان: " فلينظر: يجوزُ أنْ يكونَ مِنْ نَظَرِ العيْنِ، ويجوزُ أنْ يكونَ مِنْ نَظَرِ القلبِ، والجملةُ في موضعِ نصبٍ بـ (فلينظر) معلَّقٌ عنها الفعلُ. و (أيُّها) استفهامٌ مبتدأ، و (أزْكَى) خبرُه. ويجوزُ أنْ يكونَ (أيُّها) موصولاً مبنيًّا مفعولاً لـ (ينظر) على مذهبِ سيبويه، و (أزكى) خبر مبتدأ محذوفٍ... " البحر المحيط ٦ / ١١١.

(٣) من الآية ١٨٤ من سورة الأعراف.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٩٢، وتعليق الفرائد ٤ / ١٨٢.

(٥) المغني ٥٤٤.

(٦) أي: الهمزةُ للاستفهامِ، و (زيد) مبتدأ، والظرفُ خبرُه، و (عمرو) معطوفٌ عليها، والجملةُ سادَّةٌ مَسَدَّ المفعولَيْنِ؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يعملُ فيه ما قبلَه. هامش رسالة في جمل الإعراب ٩٢.

(٧) من الآية ٧١ من سورة طه. قالَ أبو حيان: " (وَلَتَعْلَمُنَّ) هُنا معلَّقٌ، (أيُّنا أَشَدُّ) جملةٌ استفهاميَّةٌ مِنْ مبتدأ وخبرٍ في موضعِ نَصْبٍ لقولِه (وَلَتَعْلَمُنَّ) سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولَيْنِ، أوْ في موضعِ مفعولٍ واحدٍ إنْ كانَ (لَتَعْلَمُنَّ) مُعَدًّى تعدية (عَرَفَ)، ويجوزُ على الوجهِ أنْ يكونَ (أيُّنا) مفعولاً لـ (تعلمُنَّ) وهُوَ مبنيٌّ=

في الدارِ ؟[١].

وإنْ كانَ مِنْ بابِ ما يتعدَّى إلى واحدٍ بنفسِه، وجاءتْ بعدَه جملةُ الاستفهامِ نحو: (عَرَفْتُ زيداً أبو مَنْ هُوَ ؟) كانَ الاسمُ مفعولاً بـ (عَرَفْتُ) باتِّفاقٍ[٢]، وأمَّا الجملةُ ففيها الخلافُ على ثلاثةِ مذاهبَ:

الأوَّل: أنَّ الجملةَ في موضعِ نصبٍ على الحالِ[٣]، وعزاهُ أبو حيانَ إلى المبردِ، والأعلمِ، وابنِ خروفٍ[٤]، وتابعهُ في ذلكَ المراديُّ[٥] والأصبحيُّ[٦] والسيوطيُّ[٧] والصبَّانُ[٨].

قلتُ: الذي وجدتُه في كتابِ (النكتِ في تفسيرِ كتابِ سيبويهِ) للأعلمِ مُخالفٌ لما نُقلَ عنه، حيثُ يَرَى أنَّ الجملةَ بَدَلٌ مِنْ (زيد) ـ على ما سيأتي في المذهبِ الثاني ـ وما نُقلَ عنهُ إنَّما هُوَ قولٌ حكاهُ عنِ المبردِ، ولَمْ يقبلْه، فقالَ: « فـ (زيد) منصوبٌ بـ (عَرَفْتُ) و (أبو مَنْ هُوَ) عندَ المبردِ حالٌ، وهُوَ غَلَطٌ؛ لأنَّ الجملةَ إذا كانتْ في موضعِ الحالِ جازَ أنْ تدخلَ عليها الواوُ كقولِكَ: مررتُ بزيدٍ

= على رأيِ سيبويه، و (أشَدُّ) خبرُ مبتدأ محذوفٍ، و (أيُّنا) موصولة، والجملةُ بعدَها صلةٌ، والتقديرُ: ولتعلمُنَّ مَنْ هُوَ أشَدُّ عذاباً وأبقَى " البحر المحيط ٦ / ٢٦١.

(١) ينظر: شرح الجمل ١ / ٣٢١، ٢ / ٤٢٦، وشرح التسهيل ٢ / ٩٢، وشرح الكافية ٤ / ١٦٦ ـ ١٦٧، والمغني ٥٤٣، ورسالة في جملِ الإعراب ٩٠ ـ ٩١، والمساعد ١ / ٣٧١، وتعليق الفرائد ٤ / ١٨٢ ـ ١٨٣، وشفاء العليل ١ / ٤٠١ ـ ٤٠٢، والهمع ٢ / ٢٣٨، وحاشية الصبان ٢ / ٣٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابنِ عصفور ١ / ٣٢١، والحلل في الكلامِ على الجمل ٥٥.

(٣) ينظر: شرح الجمل ١ / ٣٢١، ٤٢٦، والمغني ٤١٨، ٥٤٥، وتعليق الفرائد ٤ / ١٨٤.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤ / ٢١٢١، والتذييل والتكميل ج ٣ ل ١٠١ / أ ـ ب.

(٥) ينظر: رسالة في جملِ الإعرابِ ٩٤.

(٦) ينظر: الحلل في الكلامِ على الجمل ٥٦.

(٧) ينظر: الهمع ٢ / ٢٣٨.

(٨) ينظر: حاشية الصبان ٢ / ٣٢.

وأبوهُ قائمٌ. وأنتَ لا تقولُ: عَرَفْتُ زيداً وأبو مَنْ هُوَ، فَقَدْ بَطَلَ الذي قالَ مِنَ الحالِ، والصوابُ أنْ تكونَ الجملةُ بَدَلاً مِنْ زيدٍ، وموضعُها نَصْبٌ؛ كأنَّكَ قلتَ: عَرَفْتُ أبو مَنْ هُوَ»(١).

ورُدَّ هذا المذهبُ بأنَّ الجُمَلَ الإنشائيَّةَ لا تكونُ حالاً(٢)، وأنَّ المعنى ليسَ على: عرفتُ زيداً في هذه الحالِ(٣).

وَرَدَّه ابنُ عصفورٍ بأنَّ جملةَ المبتدأ والخبرِ إذا كانتْ في موضعِ الحالِ يجوزُ دُخُولُ الواوِ عليها، ولا يتغيَّرُ المعنى الذي كانتِ الجملةُ تُعطيه قبلَ دُخُولِ الواوِ نحو: (جاءَ زيدٌ يَدُهُ على رأسِه)، يسوغُ فيه أنْ تقولَ: ويَدُه على رأسِه، والمعنى واحدٌ، وأنتَ لو قلتَ: عَرَفْتُ زيداً وأبو مَنْ هُوَ، لَمْ يكنْ معناهُ كمعنى عَرَفْتُ زيداً أبو مَنْ هُوَ، ألا تَرَى أنَّ المعنى في عَدَمِ الواوِ: عَرَفْتُ أبو مَنْ زيدٌ، ومعَ الواوِ: عَرَفْتُ زيداً وعَرَفْتُ أبو مَنْ هُوَ. فَدَلَّ ذلكَ على أنَّ الجملةَ ليستْ في موضعِ الحالِ(٤).

الثاني: أنَّ الجملةَ في موضعِ المفعولِ الثاني وأنَّ (عَرَفْتُ) ضُمِّنَتْ معنى (عَلِمْتُ) فتعدَّتْ إلى مفعولَيْنِ، كما ضُمِّنَتْ (نَبَّأْتُ وأنْبأْتُ وأخْبَرْتُ) معنى (أعْلَمْتُ) فَتَعَدَّتْ تَعَدِّيها(٥)، وهُوَ مذهبُ أبي عليٍّ ـ فيما حكاهُ عنه ابنُ جنِّي ـ وتبعَه أبو عبدِ اللهِ بن أبي العافيةِ(٦)، واختارَه أبو حيَّانَ(٧).

ورُدَّ بأنَّ التضمينَ بابُه الشِّعْرُ، وما جاءَ منهُ في الكلامِ محفوظٌ، ولا يُقاسُ عليه

(١) النكت ١/ ٣٢٩.

(٢) ينظر: المغني ٤١٨، ٥٤٥، وتعليق الفرائد ٤/ ١٨٤، وحاشية الصبان ٢/ ٣٢.

(٣) ينظر: الحلل في الكلامِ على الجمل ٥٦.

(٤) ينظر: شرح الجمل ١/ ٣٢١ ـ ٣٢٢، ٢/ ٣٢٦.

(٥) ينظر: شرح الجمل ١/ ٣٢١، ٢/ ٣٢٦، والمغني ٥٤٥، وتعليق الفرائد ٤/ ١٨٤.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ٢١٢٢، والحلل في الكلامِ على الجمل ٥٧.

(٧) ينظر: الهمع ٢/ ٢٣٨، وحاشية الصبان ٢/ ٣٢.

لقلَّتِه، وأمَّا ما نحنُ فيه فمقيسٌ(١). قالَ ابنُ هشامٍ: «وعلى القولِ بأنَّ (عرف) بمعنى (عَلِمَ) فهلْ يُقالُ: إنَّ الفعلَ مُعَلَّقٌ عَنِ الجملةِ الاستفهاميَّةِ في هذه الصورةِ أمْ لا ؟ قالَ جماعةٌ منَ المغاربةِ: إذا قلتَ: (علمتُ زيداً لأَبُوهُ قائمٌ) أو (ما أبوهُ قائمٌ) فالعاملُ مُعَلَّقٌ عَنِ الجملةِ، وهُوَ عاملٌ في محلِّها النصبَ على أنَّها مفعولٌ ثانٍ. وخالَفَ في ذلكَ بعضُهم؛ لأنَّ الجملةَ حكمُها في مثلِ هذا أنْ تكونَ في موضعِ نصبٍ، وأنْ لا يُؤثرَ العاملُ في لفظِها، وإنْ لَمْ يُوجَد مُعَلِّقٌ، وذلكَ نحوَ: علمتُ زيداً أبوه قائمٌ»(٢).

الثالثُ: أنَّ الجملةَ بَدَلٌ منَ الاسمِ الذي قبلَها؛ فإذا قلتَ: (عَرَفْتُ زيداً أبو مَنْ هُوَ) فالجملةُ منْ قولكَ: (أبو مَنْ هُوَ) بَدَلٌ منْ (زيد)(٣). ثُمَّ اختُلِفَ فقيلَ: هيَ بَدَلُ كُلٍّ منْ كُلٍّ على حَذْفِ مُضافٍ، والتقديرُ: عرفتُ قصَّةَ زيدٍ، أوْ أمرَ زيدٍ أبو مَنْ هُوَ ؟ وهُوَ مذهبُ أبي سعيدٍ السيرافيِّ(٤)، واختيارُ ابنِ عصفورٍ، وابنِ مالكٍ(٥). واحتيجَ إلى هذا التقديرِ لتكونَ الجملةُ هيَ المبدلَ منه في المعنى(٦).

قالَ ابنُ عصفورٍ: فإنْ قيلَ: منْ أيِّ أقسامِ البَدَلِ هذا ؟ فالجوابُ: أنَّه منْ بابِ بَدَلِ الشيءِ منْ الشيءِ. فإنْ قيلَ: فـ(زَيدٌ) ليسَ بالجملةِ التي هيَ (أبو مَنْ هُوَ)، فالجوابُ: أنَّ ذلكَ يسوغُ على حذفِ مُضافٍ، تقديرُه: عَرَفْتُ قصَّةَ زيدٍ أبو مَنْ هُوَ، أوْ: عَرَفْتُ شَأْنَ زيدٍ أبو مَنْ هُوَ، والقصَّةُ، أو الشأنُ هيَ الجملةُ(٧).

(١) ينظر: شرح الجمل ٢/٣٢٦، والمغني ٥٤٥، والحلل في الكلام على الجمل ٥٧.

(٢) ينظر: المغني ٥٤٥، وتعليق الفرائد ٤/١٨٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤/١٦٨.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/٢١٢٢، ورسالة في جمل الإعراب ٩٣، والحلل في الكلامِ على الجملِ ٥٥، والهمع ٢/٢٣٨.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/٩٢. وينظر ـ أيضاً ـ المساعد ١/٣٧٢، والهمع ٢/٢٣٨.

(٦) الهمع ٢/٢٣٨.

(٧) شرح الجمل ١/٣٢٢ (بتصرف يسير). وانظر: ٢/٤٢٦، والمقرب ١/١٢٠ ـ ١٢١. وكانَ ابنُ عصفورٍ قد ذكرَ المذهبينِ ـ الأولَ والثاني ـ وردَّهما، وسَكَتَ عنْ هذا. بَلْ علَّلَ له، فأُخِذَ من ذلكَ اختيارُه له. =

وذهبَ ابنُ الصائغِ إلى أنَّ الجملةَ بَدَلُ اشتمالٍ مثل: عَرَفْتُ زيداً خَبَرَه، ولا حاجةَ إلى تقديرٍ(١).

والذي أطمئنُّ إليه أنْ تُعربَ الجملةُ بَدَلَ اشتمالٍ؛ لأنَّه لا يُحوجُ إلى تقديرٍ، إضافةً إلى أنَّه أوضحُ مِنْ حيثُ المعنى، وأيسرُ مِنْ حيثُ الاستعمالِ.

٢ ـ هل تقع الجملة فاعلاً أو مفعولَ ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه ؟

أجازَ الكوفيونَ ـ على خلافٍ بينَهم ـ وقوعَ الجملةِ في موضعِ الفاعلِ والمفعولِ الذي لَمْ يُسَمَّ فاعلُه؛ فأجازَ هشام بنُ معاويةَ الضريرُ وثعلبٌ ذلكَ مُطلقًا، وأجازَه الفراءُ وجماعةٌ منَ النحويينَ بشرطِ أنْ يكونَ الفعلُ قلبيًّا، وأنْ يُوجدَ معلِّقٌ عنِ العملِ، نحو: (تبيَّنَ لي أقامَ زيدٌ أم عمروٌ) و (عُلِمَ أقامَ عبدُ اللهِ أمْ بكرٌ) ؟. ولا يُجيزونَ: يسرُّني يَخْرُجُ عبدُ اللهِ، وإنْ جاءَ ما ظاهرُه ذلكَ تأوَّلوه. وقدْ نُسبَ هذا القولُ إلى سيبويه(٢). وأمَّا البصريونَ فيمنعونَ ذلكَ مطلقاً.

على أنَّ الخلافَ بينَ البصريين والكوفيين في هذهِ المسألةِ فيما إذا كانَ المقصودُ الإسنادَ المعنويَّ إلى الجملةِ، أمَّا إذا كانَ المقصودُ الإسنادَ اللفظيَّ لها، فهذا جائزٌ لا خلافَ فيه.

قالَ الزمخشريُّ وابنُ هشامٍ: الذي لا يصحُّ فيه أنْ يُسندَ الفعلُ إلى الفعل هو إسنادُ الفعلِ إلى معنى الفعلِ، أمَّا الإسنادُ إلى لفظِه فجائزٌ؛ إذْ هوَ نحوُ قولكَ: أُلِّفَ (ضَرَبَ) مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ. ومنه: زعموا مطيَّةُ الكذبِ(٣).

= وانظر: الارتشاف ٤ / ٢١٢٢، ورسالة في جمل الإعراب ٩٣، والحلل ٥٦، والمساعد ١ / ٣٧٢، وتعليق الفرائد ٤ / ١٨٤.

(١) ينظر: المساعد ١ / ٣٧٢، والحلل في الكلامِ على الجمل ٥٦، وتعليق الفرائد ٤ / ١٨٤، والهمع ٢ / ٢٣٨، وحاشية الصبان ٢ / ٣٢.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣ / ١٣٢٠، والمغني ٥٢٤، والهمع ٢ / ٢٧٢. والحقُّ أن كلامَ سيبويه غير صريحٍ في هذه المسألة؛ فهو يحتملُ ذلكَ احتمالاً. ينظر: الكتاب ١ / ١٢٠، والحلل في الكلام على الجمل ٥١.

(٣) ينظر: الكشاف ١ / ٣٣، والمغني ٥٢٥.

وقد استدلَّ الكوفيونَ بجملةٍ مِنَ الآياتِ منها قولُه تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾(١)، وقولُه تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثالَ ﴾(٢)، وقولُه تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ القُرُونِ يَمْشُونَ في مَسَاكِنِهِمْ ﴾(٣)، وقولُه تعالى: ﴿ أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ القُرُونِ يَمْشُونَ في مَسَاكِنِهِمْ ﴾(٤).

وبقولِ الشاعرِ:

وما راعَني إلاَّ يَسيرُ بِشُرْطَةٍ ... وعهدي بِهِ قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ(٥)

ففاعلُ (بَدا): ليسجُنُنَّه، وفاعلُ (تبيَّنَ): كيفَ فعلنا، وفاعلُ (يَهْدِ): كم أهلكنا، وفاعلُ (راعَني): إلاَّ يسيرُ.. هذا فيما إذا كانَ الفعلُ مبنيًّا للمعلومِ.

وأمَّا الجملةُ المحكيَّةُ بالقولِ فلهاحالتانِ:

إحداهما: أنْ يكونَ القولُ المحكيُّ بِهِ غيرَ مصُوغٍ للمفعولِ؛ فحينئذٍ يكونُ محلُّ الجملةِ نصبًا على المفعوليَّةِ باتفاقٍ، نحو: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ ﴾(٦).

والثانية: أنْ يكونَ مصُوغاً للمفعولِ؛ فهذا فيهِ الخلافُ السابقُ. وقدِ استشهدَ

(١) الآية ٣٥ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٤٥ من سورة إبراهيم.

(٣) من الآية ١٢٨ من سورة طه.

(٤) من الآية ٢٦ من سورة السجدة.

(٥) هذا بيتٌ من بحرِ الطويلِ، لمعاويةَ بن خليلٍ النصريِّ كما في الخزانة ٨ / ٥٨٤.
(القيْن): الحدَّاد. وقولُه: (يَفُشُّ): من فَشَّ الكيرُ نفسه إذا أخرجَ ما فيه من الريحِ. و(الكير): كيرُ الحدَّاد وهو المنفاخُ. والمعنى: أتعجَّبُ منه وقد كانَ أمسِ حدَّادًا ينفخُ بالكيرِ واليوم رأيتُه قد صارَ واليَ الشرطةِ.
والبيت في: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٤٤٠، ٥٣٥، والخصائص ٢ / ٤٣٤، وشرح المفصل ٤ / ٢٧، وشرح التسهيل ٤ / ٥٠، والمغني ٥٥٩، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٠٠. والتصريح ٢ / ٢٣٤، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٤٠.

(٦) من الآية ٣٠ من سورة مريم.

القائلونَ بجوازِ وقوعِ هذه الجملة نائبًا عنِ الفاعلِ بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا ﴾[1] وبقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأرضِ ﴾[2]، فذهبوا إلى أنَّ الجملةَ في موضعِ المفعولِ الذي لَمْ يُسَمَّ فاعلُه؛ فهيَ ـ على هذا ـ في موضعِ رفعٍ؛ فنائبُ الفاعلِ في (قيلَ) في الآيةِ الأولى (آمِنُوا) وفي الآيةِ الثانيةِ (لا تُفسِدوا).

وقد تأوَّلَ البصريونَ ما ذهبَ إليه الكوفيونَ فقالَ أبو جعفر النحَّاسُ وأبوالبركاتِ الأنباريُّ في قولِه تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ... ﴾: فاعلُ (بدا) فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

أولاً: أنْ يكونَ الفاعلُ ما دلَّ عليه (ليسجننه)، وقامَ مقامَه، أي: ظهرَ لهم أن يسجنوه. وإليه ذهبَ سيبويه.

الثاني: أنْ يكونَ الفاعلُ مصدراً مقدَّراً دلَّ عليه (بدا)، وتقديرُه: (ثمَّ بدا لهم بداءٌ)... وإليه ذهبَ المبردُ والزمخشريُّ وابنُ عطيَّةَ وابنُ الشجريِّ وابنُ مالكٍ[3].

الثالثُ: أنْ يكونَ الفاعلُ محذوفًا، وإنْ لَمْ يكنْ في اللفظِ ما يقومُ مَقامَه، وتقديرُه: (ثُمَّ بَدا لهم رأيٌ لَمْ يكونوا يعرفونَه)[4].

أمَّا قولُه تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾. فقدْ قالَ أبو حيَّانَ: "وفاعلُه مضمرٌ يدلُّ عليه الكلامُ، أي: وتبيَّنَ لكم (هو) أي: حالهم"[5]. وقد قالَ بذلكَ ـ أيضًا ـ أبو البقاءِ العكبريُّ[6] والسمينُ الحلبيُّ[7].

(١) من الآية ١٣ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١١ من سورة البقرة.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٨٧، والكشاف ٢ / ٢٥٥، والمحرر الوجيز ٩ / ٢٩٦، وأمالي ابنِ الشجري ٢ / ٣٧، وشرح التسهيل ٢ / ١٢٢.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٢٩، والبيان ٢ / ٤١.

(٥) البحر المحيط ٥ / ٤٣٦.

(٦) ينظر: التبيان ٢ / ٧٧٣.

(٧) ينظر: الدر المصون ٧ / ١٢٤.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿ أوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أهْلَكْنَا... ﴾ وقولُه: ﴿ أفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أهْلَكْنَا ﴾ فإنَّ الفاعلَ فيهما هو (الهدى) الذي دلَّ عليه الفعلُ (يَهْدِ). أو أنَّ الفاعلَ هو (الله)، وعلى هذينِ القولينِ تكونُ (كَمْ) في محلِّ نصبٍ مفعولاً به لـ (أهلَكْنا). حَكَى هذينِ الوجهينِ أبو جعفر النحَّاسُ عنِ الأخفشِ الأصغرِ[١] عنِ المبردِ[٢].

وأمَّا قولُ الشاعرِ: وما راعَني إلاَّ يَسيرُ بِشُرْطَةٍ ... ...

فمؤوَّلٌ على إضمارِ (أنْ) أي: إلاَّ أنْ يسير. وقد يجوزُ أنْ تكونَ الجملةُ حاليَّةً، والفاعلُ مضمرٌ؛ أي: وما راعني إلاَّ سائراً بِشُرطَةٍ[٣].

قالَ أبو عليٍّ الفارسيُّ: " هذا على حذفِ (أنْ) وتقديرُه: ما راعَنا إلاَّ سَيْرُه بشُرطةٍ "[٤]. وحذفُ (أنْ) وردَ في كلامِ العربِ. وقد رجَّح مذهبَ البصريينَ كثيرٌ منَ العلماءِ؛ كابنِ جنِّي وأبي البركاتِ الأنباريِّ وأبي البقاءِ العكبريِّ وابنِ هشامٍ والسيوطيِّ وهو أن الجملةَ لا يصحُّ أنْ تقعَ فاعلاً[٥].

قالَ ابنُ جنِّي: " وأجازَ هشامٌ (يسرني تقومُ) وينبغي أنْ يكونَ ذلكَ جائزاً عندَه في الشعرِ لا في النثرِ، هذا أولى عندي منْ أنْ يكونَ يرتكبُه منْ غيرِ ضرورة "[٦].

(١) علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن. أخذَ عن المبردِ وثعلبٍ وغيرِهما. تُوفي ببغداد سنة (٣١٥ هـ). من تصانيفه: " شرح كتاب سيبويه "، " المهذب ".
(تاريخ العلماء النحويين ٤٥ ـ ٤٦، ووفيات الأعيان ٣ / ٣٠١ ـ ٣٠٣، وشذرات الذهب ٢ / ٢٧٠).

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٣ / ٦٠. وينظر: مشكلُ إعرابِ القرآن ٢ / ٤٧٤، والبيان ٢ / ٢٦١، والجامع لأحكامِ القرآن ١٤ / ١١٠، والبحر المحيط ٦ / ٢٨٩. ولم أقفْ على رأي المبردِ فيما تحتَ يدي من كتبٍ له.

(٣) ينظر: الخصائص ٢ / ٤٣٤.

(٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٥٣٥.

(٥) ينظر: الخصائص ٢ / ٤٣٥، والبيان ٢ / ٤١، ومنثور الفوائد ٤٥، والتبيان ٢ / ٧٧٣، والمغني ٥٢٤، والهمع ٢ / ٢٧٢.

(٦) الخصائص ٢ / ٤٣٥.

وقالَ الدماميني: " لا أظنُّ أحداً يُنازعُ في أنَّ المسندَ إليه لا يكونُ إلا اسمًا، فحينئذٍ يجبُ حملُ كلامِ هشامٍ ومَنْ معَه على أنَّ الجملةَ مؤوَّلةٌ بمصدرٍ فاعلٍ، غايتُه أنَّه سبكٌ بدونِ سابكٍ، وله نظائرُ "(١).

وأمَّا الجملةُ المحكيَّةُ بالقولِ فقدْ ذهبَ بعضُهمْ إلى أنَّ مرفوعَ (قيلَ) في الآيتينِ ضميرٌ تفسِّرُه الجملةُ بعدَه، وهي (آمنُوا) و (لا تُفسِدوا) فلا موضعَ لها منَ الإعرابِ، والتقديرُ: وإذا قيلَ لهم هو، أي: قول: هو آمنُوا، وقول: هو لا تُفسِدوا، وكذلكَ يُقدَّرُ في نظائرِ هذه الآيةِ (٢).

قيلَ: وهذا مذهبُ البصريين.

وقيلَ: القائمُ مقامَ الفاعلِ (لهم). ورُدَّ بأنَّ الكلامَ لا يتمُّ به. والجملةُ ـ على هذا ـ في موضعِ نصبٍ(٣).

وذهبَ الزمخشريُّ إلى أنَّ الجملةَ قائمةٌ مقامَ الفاعلِ، وقدَّره بأنَّ الإسنادَ إلى لفظِه؛ كأنَّه قيلَ: وإذا قيلَ لهم هذا اللفظُ. قالَ: " فإنْ قلتَ: كيفَ صحَّ أنْ يُسندَ (قيل) إلى (لا تُفسِدوا) و (آمنوا) وإسنادُ الفعلِ إلى الفعلِ ممَّا لا يصحُّ؟ قلتُ: الذي لا يصحُّ هوَ إسنادُ الفعلِ إلى معنى الفعلِ، وهذا إسنادٌ له إلى لفظِه، كأنَّه قيلَ: وإذا قيلَ لهم هذا القولُ وهذا الكلامُ؛ فهوَ نحوُ قولِكَ: أُلِّفَ (ضَرَبَ) منْ ثلاثةِ أحرفٍ. ومنه: زَعَموا مطيَّةُ الكذبِ"(٤). قالَ المراديُّ: "وهذا قولٌ حَسَنٌ"(٥).

(١) حاشية الدسوقي ٢ / ٥٧.

(٢) ينظر: رسالة في جمل الإعراب ٧١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٧٣.

(٤) الكشاف ١ / ٨١ ـ ٨٢، وينظر: البحر المحيط ١ / ٦٤.

(٥) رسالة في جمل الإعراب ٧٤.

ولَمَّا تحدَّثَ ابنُ هشامٍ عنْ قولِه ـ تعالى ـ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ ﴾ وأعربَ جملةَ (لا تُفسِدوا) نائبًا عنِ الفاعلِ عقَّبَ على ذلكَ بقولِه [1]: " فليسَ الإسنادُ فيها منَ الإسنادِ المعنويِّ الذي هوَ محلُّ الخلافِ، وإنَّما هوَ منَ الإسنادِ اللفظيِّ، أي: وإذا قيلَ لهمْ هذا اللفظُ. والإسنادُ اللفظيُّ جائزٌ في جميعِ الألفاظِ؛ كقولِ العربِ: (زَعَموا مطيَّةُ الكذبِ)، وفي الحديثِ: (لا حولَ ولا قوةَ إلاَّ باللهِ كنزٌ منْ كنوزِ الجنَّةِ)[2]... "

وقالَ عباس حسن: " الراجحُ الذي يلزمُنا اتباعُه اليومَ يرفضُ أنْ تقعَ الفعليَّةُ أو الاسميَّةُ فاعلاً " ثمَّ علَّلَ ذلكَ بأنَّه " أكثرُ مسايَرَةً للأصولِ اللغويَّةِ، وأبعدُ منَ التشتيتِ والتفريقِ وآثارِهما السيئةِ في الإبانةِ والتعبيرِ، فالاقتصارُ عليهِ أولى "[3].

وممَّا سبقَ يتبيَّنُ أنَّ ما ذهبَ إليه البصريونَ هو القولُ الصحيحُ.

كما أنَّه يلزمُ منْ قولِ الكوفيينَ الإخلالُ بقواعدِ الإسنادِ التي قرَّرها النحويونَ، أعني أنَّ الإسنادَ لا يتأتَّى إلاَّ منِ اسمينِ، أو منِ اسمٍ وفعلٍ، ولا يتأتَّى منِ فعلينِ ولا منْ حرفينِ، ولا منِ اسمٍ وحرفٍ، ولا من فعلٍ وحرفٍ، ولا من كلمةٍ واحدةٍ؛ لأنَّ الإفادةَ إنَّما تحصلُ منَ الإسنادِ، وهوَ لا بُدَّ له منْ طرفينِ؛ مسندٍ ومسندٍ إليه [4].

قالَ ابنُ يعيش: " الجملُ لا يصحُّ كونُ شيءٍ منها فاعلاً، وإنَّما لم يصحَّ أنْ تكونَ الجملةُ فاعلاً؛ لأنَّ الفاعلَ يصحُّ إضمارُه والجملةُ لا يصحُّ إضمارُها؛ لأنَّ

(١) شرح شذور الذهب ١٦٨ . وينظر: المغني ٥٢٥ .

(٢) الحديثُ رواه الإمامُ أحمدُ في المسند ٥ / ١٥٦ من حديثِ أبي ذرّ الغفاريّ. وفي صحيحِ مسلمٍ عن أبي موسى الأشعريّ أنَّ رسولَ الله ـ صلى الله عليه وسلمَ ـ قالَ: " ألا أدلُّكَ على كلمةٍ من كنوزِ الجنَّةِ ـ أو قال ـ على كنزٍ من كنوزِ الجنَّةِ ؟ فقلتُ: بلى. قال: لا حولَ ولا قوةَ إلاَّ باللهِ " . صحيح مسلم (باب استحباب خفض الصوت بالذكر) ٤٧ .

(٣) النحو الوافي ٢ / ٦٦ ـ ٦٧ .

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٧، وشرح الرضي ١ / ٣٣ ـ ٣٤ .

المضمرَ لا يكونُ إلاَّ معرفةً، والجملُ ممَّا لا يصحُّ تعريفُها مِنْ حيثُ كانتْ معاني الجملِ مستفادةً، ولو كانتْ معرفةً لَمْ تكنْ مستفادةً، فلمَّا تدافَعَ الأمرانُ فيها وتنافَيَا لَمْ يجتمعا "(١).

٣ ـ الجملةُ الواقعةُ بعدَ (مُذْ، ومُنْذُ)

ومِنَ الجملِ المختلفِ فيها عندَ النحويينَ الجملةُ المصَدَّرةُ بـ (مُذْ) أو (مُنْذُ) مِنْ حيثُ موقعُها الإعرابيِّ. وقبلَ أنْ أُبيِّنَ موقَفهم مِنها أقولُ: لـ (مُذْ) و (مُنْذُ) في كلامِ العربِ ثلاثُ حالاتٍ:

إحداها: أنْ يقعَ بعدَهما اسمٌ مجرورٌ، والجمهورُ على أنَّهما ـ حينئذٍ ـ حرفا جَرٍّ(٢) بمعنى (مِنْ) إنْ كانَ الزمانُ ماضيًا، وبمعنى (في) إنْ كانَ حاضرًا، وبمعنى (مِنْ) و (إلى) معًا إنْ كانَ معدودًا نحو: ما رأيتُه مُذْ يومِ الخميسِ، أو مُنْذُ يومِ الخميسِ، أو مُنْذُ يومِنا، أو عامِنا، أو مُذْ ثلاثةِ أيامٍ. وأوْجَبَ هذا ابنُ مالكٍ (٣)، وصحَّحَه ابنُ هشامٍ(٤)، واختارَه المراديُّ(٥).

وقيلَ: اسمانِ بمعنى (مِنْ) إنْ صَلَحَ الوقتُ المجرورُ جَوابًا لـ (متى) وهوَ المختصُّ، نحوَ: ما رأيتُه مُذْ يومِ الجمعةِ، أي: ابتداءُ انقطاعِ الرؤيةِ مِنْ يومِ الجمعةِ، أو بمعنى (في) إنْ كانَ مُبهمًا، نحوَ: ما رأيتُه مُذْ يومٍ، أي في يومٍ أو بمعنى (مِنْ) و (إلى) معًا إنْ كانَ معدودًا نحوَ: ما رأيتُه مُذْ يومينِ، أي: ابتداءُ الانقطاعِ للرؤيةِ في أولِ اليومينِ، وفي ذلكَ ـ أيضًا ـ معنى الغايةِ فقدْ تضمَّنَ ذلكَ معنى (مِنْ) و (إلى) معًا(٦).

(١) شرح المفصل ٤/٢٦ ـ ٢٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/٢١٠، وشفاء العليل ١/٤٧٤، والهمع ٣/٢٢٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٦.

(٤) ينظر: المغني ٤٤١.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٥٠٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٦، والمساعد ١/٥١٢، وشفاء العليل ١/٤٧٤، والهمع ٣/٢٢٥.

الحالُ الثانية: أنْ يليَهما اسمٌ مرفوعٌ نحو: مُذْ يومُ الخميسِ، ومنذُ يومانِ، ولا خلافَ في كونِهما اسمين، لكن في ارتفاعِ ما بعدَهما أقوالٌ:

أحدُها: وعليه المبردُ وابنُ السرَّاجِ والفارسيُّ، أنَّهما ـ حينئذٍ ـ مبتدآن ـ وما بعدَهما خبرٌ. ومعناهما: الأمدُ إنْ كانَ الزمانُ حاضراً أو معدوداً، وأولُ المدَّةِ إنْ كانَ ماضياً(١). وهوَ اختيارُ ابنِ الحاجبِ(٢). ونَسَبَه الرضيُّ لجمهورِ البصريينَ(٣). وهوَ غيرُ صحيحٍ كما سيتبيَّنُ.

وعبارةُ ابنِ السرَّاجِ ـ وتبعه أبو عليّ الفارسيُّ ـ وتبعَهما أبو حيَّانَ ـ: وتقديرُهما في المنكورِ: الأمدُ، وفي المعرفةِ: أوَّلُ الوقتِ؛ فإذا قلتَ: (ما رأيتُه مُذْ يومانِ) فالتقديرُ: أَمَدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومانِ، وفي (ما رأيتُه مُذْ يوم الخميسِ): أوَّلُ انقطاعِ الرؤيةِ يومُ(٤).

قالَ المبردُ: " أمَّا إذا رفعتَ فهيَ اسمٌ مبتدأ وما بعدَها خبرُه، غيرَ أنَّها لا تقعُ إلاَّ في الابتداءِ لقلَّةِ تمكُّنِها وأنَّها لا معنى لها في غيرِه، وذلكَ قولُكَ: لَمْ آتِه مُذْ يومانِ، وأنا أعرفُه مُذْ ثلاثونَ سنةً، وكلَّمتُكَ مُذْ خمسةُ أيامٍ. والمعنى ـ إذا قُلتَ: لَمْ آتِه مُذْ يومانِ ـ: أنَّك قلتَ: لَمْ أرَه، ثُمَّ خبَّرتَ بالمقدارِ والحقيقةِ والغايةِ، فكأنَّكَ قلتَ: مُدَّةَ ذلكَ يومانِ "(٥).

وقالَ ابنُ السرَّاجِ: " وأمَّا الموضعُ الذي يكونانِ فيهِ اسميْنِ مبتدأيْنِ فيكونُ على ضربينِ؛ يكونُ بمعنى الأمَدِ ينتظمُ أوَّلَ الوقتِ إلى آخرِه، والضربُ الآخرُ يكونُ أوَّلَ

(١) ينظر: المغني ٤٤١ ـ ٤٤٢، والهمع ٣/٢٢٣

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١٠، والكافية ١٦٣، والتصريح ٣/٧٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٣/٢١٠.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٦١ ـ ٢٦٢، والارتشاف ٣/١٤١٨ ـ ١٨١٩.

(٥) المقتضب ٣/٣٠.

الوقتِ فقط، فأمَّا الأمَدُ فنحو قولكَ: لَمْ أرَكَ مُذْ يومان، أي: أمَدُ ذلكَ يومان، فـ (مُذْ) ابتداءٌ وما بعدَها خبرٌ لها... وأمَّا أوَّلُ الوقتِ فقولُكَ: ما رأيتُه مُذْ يومُ الجمعة، المعنى: ابتداءُ ذلكَ وأوَّلُ ذلكَ يومُ الجمعة "(١).

وضَعَّفَ بعضُهم هذا القولَ؛ لأنَّ فيه الابتداءَ بنكرةٍ بلا مسوِّغٍ، أو معرفةٍ بلا تعريفٍ معتادٍ(٢).

الثاني: وعليه الأخفشُ، وابنُ السرَّجِ في " الأصول"(٣) والزجَّاجُ والزجَّاجيُّ والرُّمَّانيُّ(٤) وطائفةٌ منَ البصريينَ: أنَّ المرفوعَ بعدَهما مبتدأ، و (مُذْ) و (مُنْذُ) خبرٌ له، وهما منصوبانِ على الظرفيَّة، كما إذا أُضيفا إلى الجملة. ومعناهما: بينَ وبينَ، مضافين، فمعنى ما لقيتُه مُذْ يومان: بيني وبينَ لقائه يومان(٥).

قالَ الزجَّاجيُّ: " وأمَّا (مُذْ) فترفعُ ما مَضَى، وتخفضُ ما أنتَ فيه، كقولكَ: (ما رأيتُه مُذْ يومان)، ومُذْ شهران، ومُذْ عامان، ومُذْ عشرةُ أيامٍ؛ فترفعُ ذلكَ كلَّه؛ لأنَّه ماضٍ بالابتداء، وخبرُه (مُذْ)، والتقديرُ: بيني وبينَ لقائه يومان "(٦).

قال السيوطي: " ولا يخفَى ما في هذا منَ التعسُّف؛ لأنَّه تقديرُ ما لَمْ يُصرِّحوا به في موضعٍ ما"(٧).

وعلى هذا المذهبِ والذي قبلَه الكلامُ جملتانِ(٨).

(١) الموجز ٩٦ - ٩٧.

(٢) ينظر: المساعد ١ / ٥١٥، وشفاء العليل ١ / ٤٧٤.

(٣) ينظر: ٢ / ١٣٧.

(٤) ينظر: معاني الحروف ١٠٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣ / ٢١٠، والارتشاف ٣ / ١٤١٩، والمغني ٤٤١، والمساعد ١ / ٥١٥، والتصريح ٣ / ٧٧، والهمع ٣ / ٢٢٤،

(٦) الجمل ١٤٠.

(٧) الهمع ٣ / ٢٢٤.

(٨) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٦٢، والارتشاف ٣ / ١٤١٩.

الثالثُ ـ وعليه أكثرُ الكوفيينَ ـ واختارَه السهيليُّ وابنُ مضاءٍ وابنُ مالكٍ أنَّهما ظرفانِ مُضافانِ لجملةٍ حُذِفَ فعلُها وبقيَ فاعلُها، والأصلُ: مُذْ مَضَى يومانِ، أو كانَ يومانِ (١). و (مُنْذُ) عندَهم مركَّبةٌ مِنْ (مِنْ) و (إذْ)(٢).

الرابع ـ وعليه بعضُ الكوفيينَ ـ ونَسَبَه الرضيُّ للفراءِ (٣) ـ أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ بناءً على أنَّها مركَّبةٌ مِنْ (مِنْ) و (ذو) الطائيَّةِ، والتقديرُ: ما رأيتُه مِنَ الزمانِ الذي هُوَ يومانِ(٤).

وعلى هذا المذهبِ والذي قبلَه الكلامُ جملةٌ واحدةٌ(٥).

قالَ الرضيُّ: " وأثرُ التكلُّفِ على المذهبينِ ظاهرٌ لا يخفى "(٦).

الحالةُ الثالثةُ: أنْ يَليَها جملةٌ، والكثيرُ أنْ تكونَ فعليَّةً كقولِ الفرزدقِ:

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداه إزَارَهُ فَسَما وأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشبارِ(٧)

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٦، والارتشاف ٣/١٤١٨، والمغني ٤٤٢، والمساعد ١/٥١٣، وشفاء العليل ١/٤٧٤، والهمع ٣/٢٢٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/٢٠٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٣/٢٠٩. قالَ الرضيُّ: " ولعلَّ اللغةَ السُّلَيْميَّةَ غرَّته " يعنى: كسر الميمِ مِنْ (مذ، ومنذُ) عندَ سُلَيْمٍ.

(٤) الارتشاف ٣/١٤١٨، وينظر: المغني ٥٠٥، والهمع ٢/٢٢٤، والتصريح ٣/٧٨.

(٥) ينظر: الارتشاف ٣/١٤١٨، والهمع ٣/٢٢٤.

(٦) شرح الكافية ٣/٢٠٩. وينظر: الارتشاف ٣/١٤١٥.

(٧) البيتُ من الكامل، وهو في الديوان ص ٢٦٧ من قصيدةٍ قالَها الشاعرُ في مدحِ يزيد بن المهلّب بن أبي صفرة.

يُقالُ للرجلِ إذا بلغَ الغايةَ في الفضائلِ: أدركَ خمسةَ الأشبارِ. وهوَ مَثَلٌ. وقيلَ: أرادَ هُنا طول السيف، وأنَّه منتهى طولِه في الغالبِ. وقيل: معناه: ارتفعَ وتجاوزَ حَدَّ الصِّبا. ويريدُ ـ ها هُنا: أنَّه كانَ أميراً مُذْ كانَ صغيراً إلى هذه الغاية.

والبيت في والمقتضب ٢/١٧٦، والجمل ١٢٩، وشرح المفصل ٢/١٢١، ولسان العرب (خمس) ٦/٦٧، والمغني ٤٤٢، والمقاصد النحوية ٣/٣٢١، والهمع ٥/٣١٤، وشرح شواهد المغني ٢/٧٥٥، والخزانة ١/٢١٢.

وقَدْ تكونُ اسميَّةً، كقولِ الشاعرِ:

وما زلتُ محمولاً عَلَيَّ ضَغِينَةٌ ومُضطَلِعَ الأضغانِ مُذْ أنا يافعُ(١)

وفي ذلكَ ثلاثةُ مذاهبُ(٢): أحدُها: أنَّ (مُذْ) و (مُنْذُ) ظرفانِ مضافانِ إلى الجملةِ كسائرِ أسماءِ الزمانِ، ولا محذوفَ بينَهما، وصَرَّحَ بِهِ سيبويهِ. وعليهِ أبو سعيد السيرافيُّ وأبو عليّ الفارسيُّ(٣)، وابنُ مالكٍ(٤).

قالَ سيبويه: " ومِمَّا يُضافُ إلى الفعلِ ـ أيضًا ـ قولُكَ: ما رأيتُه مُنْذُ كانَ عندي، ومُذْ جاءني "(٥). فصرَّحَ بإضافةِ (مُذْ) إلى (كانَ)، وبإضافةِ (مُنْذُ) إلى (جاءني).

والثاني: أنَّهما ظرفانِ مُضافانِ إلى زمانٍ مُضافٍ إلى الجملةِ، وعليه ابنُ عصفورٍ؛ لأنَّهما لا يدخلانِ عندَه إلاَّ على الأسماءِ، ملفوظًا بها، أو مقدَّرةً، فالتقديرُ في: ما رأيتُه مُذْ قامَ زيدٌ: مُذْ زمانِ قيامِ زيدٍ(٦).

والثالث: أنَّهما مبتدآنِ، ويَجِبُ تقديرُ زمانٍ مُضافٍ إلى الجملةِ يكونُ خبرًا عنهما وعليهِ أبو الحسنِ الأخفشُ.

(١) البيت من الطويل، للكُميت بن معروف الأسدي كما في ديوانه ١٣٧ وقيل: هو لرجلٍ من سَلولٍ.
الضغينة: العداوة والحقد. والمُضطلع: القائمُ بالشيءِ الحاملُ له. اليافع: الذي ناهز الحُلُم. يريدُ أنَّه يحملُ العداوةَ، ولا يضرُّه ذلكَ.
ينظر: الكتاب ١/٢٣٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠١، والنكت ١/٤٦٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٥١١، وشرح التسهيل ٢/٢١٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٨١٥، والجنى الداني ٥٠٤، والمساعد ١/٥١٢، وشفاء العليل ١/٤٧٣، والمقاصد النحوية ٣/٣٢٤.

(٢) انظر هذه المذاهبَ في: منهج السالكِ لأبي حيان ٢٥٨، والمغني ٤٤٢، والجنى الداني ٥٠٤، والهمع ٣/٢٢٣.

(٣) ينظر: منهج السالك لأبي حيان ٢٥٨.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٨١٥.

(٥) الكتاب ١/٤٦٠.

(٦) المقرب ١/٢٠٢. وينظر: شرح الجمل ٢/٥٩، ٦١.

وعلى هذا فقد اختُلِفَ: هَلْ لجُملةِ (مُذْ) و (مُنْذُ) ومرفوعِهما محلٌّ منَ الإعرابِ، أمْ لا ؟ فذهَبَ جمهورُ النحويينَ إلى أنَّه لا موضعَ لها منَ الإعرابِ، فهيَ جملةٌ مُستأنَفَةٌ، جوابٌ لسؤالٍ تقديرُه عندَ مَنْ قَدَّرَ (مُذْ) مبتدأً: ما أمدُ ذلكَ؟ وعندَ مَنْ قدَّرَها خبرًا: ما بينَكَ وبينَ لقائه؟[1]. وذَهَبَ أبو سعيد السيرافي إلى أنَّها في موضعِ نصبٍ على الحالِ، كأنَّه قالَ: ما رأيتُه متقدِّمًا[2].

وَرُدَّ قولُ أبي سعيدٍ بأنَّها خَرَجَتْ مخرجَ الجوابِ ـ كما تقدَّمَ ـ وبأنَّه لا رابطَ فيها مِنْ ضميرٍ أو واوِ الحالِ[3].

قالَ الرضيُّ: والكلامُ مع (مُذْ) الاسميَّةِ عندَهم جُملتانِ؛ فـ(ما رأيتُه) جملةٌ، و (مُذْ يومُ الجمعةِ) جملةٌ أخرى. قالوا: ولا يجوزُ عطفُ الثانيةِ على الأولى، وإنْ جازَ ذلكَ إذا صَرَّحتَ بتفسيرِهما، كما تقولُ: (ما رأيتُه وأمدُ ذلكَ يومانِ)؛ وذلكَ أنَّ الثانيةَ صارتْ مرتبطةً بالأولى ممتزجةً بها، فصارتا كالجملةِ الواحدةِ، ولا محلَّ للثانيةِ عندَ جمهورِهم؛ لأنَّها كالمفسِّرَةِ. وقالَ السيرافي: هيَ منتصبةُ المحلِّ على الحالِ، أي: ما رأيتُه متقدِّمًا"[4].

والذي أميلُ إليه أنَّ الجملةَ بعدَ (مُذْ) و (مُنْذُ) في محلِّ جَرٍّ بالإضافةِ، و (مُنْذُ) كلمةٌ واحدةٌ مركَّبَةٌ، وأصلُها (مِنْ) و (إذْ) وهيَ ظرفٌ مُضافٌ إلى الجملةِ بعدَه.

٤ ـ الجملةُ الواقعةُ بعدَ (بَيْنَما وبَيْنا)

أصلُ (بينَ) أنْ يكونَ ظرفَ مكانٍ بمعنى وسط، فلمَّا لحقتْها (ما) والألفُ

(١) ينظر: المغني ٥٠٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٣/٢١٧، والارتشاف ٣/١٤١٨، ١٦١٨، والخلل في الكلامِ على الجملِ ٥٤، ورسالة في جملِ الإعرابِ ٦٧ ـ ٦٨، والهمع ٣/٢٢٤. ولَمْ أقفْ على رأيه في مظانه من شرح كتاب سيبويه.

(٣) المغني ٥٠٥. وينظر: الهمع ٣/٢٢٥.

(٤) شرح الكافية ٣/٢١٧.

صارتْ للزمانِ بمعنى (إذا) كما صرَّحَ به بعضُهم. وليستْ (بينا) محذوفةً مِنْ (بينَما)، ولا ألفُها للتأنيث، خلافاً لمن زعمَ ذيْنكَ، بلْ ألفُها للإشباعِ[١].

وعلى ذلكَ أنشدَ ابنُ جنِّيّ قولَ الشاعرِ:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أتَانا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزَنَادَ راعي[٢]

فقالَ: أرادَ (بيْنَ نحنُ نرقبُه أتانا) فأشبعَ الفتحةَ فحدثتْ بعدَها ألفٌ[٣].

وقالَ الرضيُّ: " أصلُ (بينَ) أنْ يكونَ مصدراً بمعنى الفراق؛ فتقديرُ (جلستُ بينَكما): جلستُ مكانَ فراقِكما، وتقديرُ (فعلتُ بينَ خروجكَ ودخولكَ): زمانَ فراقِ خروجكَ ودخولكَ، فحُذفَ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه، فـ (بينَ) كما تبيَّنَ مستعملٌ في الزمانِ والمكانِ، وأمَّا إذا كُفَّ بـ (ما) أو (الألف) وأُضيفَ إلى الجملِ فلا يكونُ إلاَّ للزمانِ، لما تقدَّمَ مِنْ أنَّه لا يُضافُ مِنَ المكانِ إلى الجملِ إلاَّ (حيثُ)... "[٤].

واختُلفَ في الجملةِ الواقعةِ بعدَ (بيْنا) و (بَيْنَما)؛ فذهبَ جمهورُ النحويينَ إلى أنَّها في موضعِ جرٍّ بإضافتِهما إليها نفسِها دونَ حذفِ مضافٍ[٥]. وكلامُ ابنِ مالكٍ نصٌّ في أنَّ الجملةَ الواقعةَ بعدَ (بينا) و (بينَما) مضافٌ إليها حيثُ قالَ:

---

(١) ينظر: المساعد ١ / ٥٠٣، وتعليق الفرائد ٥ / ١٥٩.

(٢) البيتُ من (الوافر). يُنسبُ لنُصَيب بنِ رباحٍ. وهو في ديوانه ١٠٤. ونسَبَه سيبويه لرجلٍ من قيسِ عيلان. و (الوفضة): خريطة الراعي التي يضعُ فيها الراعي زادَه. و (الزناد): الخشبةُ التي تُقدحُ بها النارُ. وهو منصوبٌ على موضعِ الوفضة؛ لأنَّ المعنى: أتانا معلِّقًا وفضةً وزنادَ راعي.

والبيت في: سر الصناعة ١ / ٢٣، ٢ / ٧١٩، والمحتسب ٢ / ٧٨، وشرح المفصل ٤ / ٩٧، ٦ / ١١، وشرح التسهيل ٢ / ٢٠٩، وتذكرة النحاة ١٢٣، والمغني ٤٩٤، والجنى الداني ١٧٦، والمساعد ١ / ٥٠٢، والهمع ٣ / ٢٠١، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٩٨، والدرر ٣ / ١١٨.

(٣) سر الصناعة ١ / ٢٤. وينظر: ٢ / ٧١٩، وشرح المفصل ٦ / ١١، وتذكرة النحاة ١٢٣.

(٤) شرح الكافية ٣ / ١٩٦.

(٥) ينظر: المساعد ١ / ٥٠٤، وتعليق الفرائد ٥ / ١٦١.

"ويلزمُ (بينَما وبينا) الظرفيَّةَ الزمانيَّةَ والإضافةَ إلى جملةٍ"(١). ومقتضى هذا أنَّ (ما) ـ عندَه ـ غيرُ كافَّةٍ عنِ الإضافةِ، وكذا الألف.

وذهبَ أبو علي الفارسيُّ وابنُ جنِّي وابنُ يعيش ـ وحقَّقه الرضيُّ ـ إلى أنَّ إضافتَها إلى الجملةِ على تقديرِ حذفِ زمانٍ مضافٍ إلى الجملةِ؛ لأنَّ المضافَ إلى الجملِ ظرفُ زمانٍ دونَ ظرفِ المكانِ، ولأنَّ (بينَ) تقَعُ على أكثرَ منْ واحدٍ، ولا بُدَّ منِ اثنينِ فما فوقَهما، والتقديرُ: بينا أوقاتِ زيدٌ قائمٌ أقبلَ عمروٌ، واختارَه ابنُ الباذش(٢). و (ما) والألفُ إنَّما هما كافَّتانِ لها عنِ الإضافةِ إلى المفردِ المصرَّحِ بهِ، والجملةُ ـ وإنْ وقعتْ مضافًا إليها بحسبِ الظاهرِ (بينا) و (بينَما) ـ فإنَّما هما في الحقيقةِ مضافانِ إلى الزمانِ المضافِ إلى الجملةِ (٣).

قالَ أبو الفتحِ: " فإنْ قيلَ: فإلامَ أضافَ الظرفَ الذي هوَ (بَيْنَ) وقدْ علمنا أنَّ هذا الظرفَ لا يُضافُ منَ الأسماءِ إلاَّ إلى ما يدلُّ على أكثرِ منَ الواحدِ، أو ما عُطِفَ عليهِ غيرُه بالواوِ دونَ سائرِ حروفِ العطفِ، نحو: المالُ بينَ القومِ، والمالُ بينَ زيدٍ وعمروٍ، وقولُه: (نحنُ نرقبُه) جملةٌ، والجملةُ لا مذهبَ لها بعدَ هذا الظرفِ؟

فالجوابُ: أنَّ ههنا واسطةً محذوفًا، وتقديرُ الكلامِ: (بينَ أوقاتِ نحنُ نرقبُه

(١) التسهيل ٩٣. وينظر: تعليق الفرائد ٥ / ١٦١.

وأجازَ بعضُ النحويينَ ـ ومنهم أبو علي الفارسي وابنُ مالكٍ ـ إضافةَ (بيْنا) إلى المصدرِ كما في:

بَيْنا تَعَنُّقِه الكُماةَ ورَوْغِه يومًا أُتيحَ لهُ جَريءٌ سَلْفَعُ

إيضاح الشعر ٢٩٠ ـ ٢٩١، وينظر: شرح المفصل ٤ / ٩٩، والتسهيل، والمساعد ١ / ٥٠٤.

وألحقَ بعضُهم (بينَما) بها، فأجازَ إضافتَها إلى مفردٍ مصدرٍ نحو: بينما قيام زيد قامَ عمرو.

وقالَ أبو حيَّانَ: والصحيحُ أنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّه لَمْ يُسمعْ، ولا يسوغُ قياسُ بينَما على بينا. ينظر: الهمع ٣ / ٢٠٣.

(٢) هو أبو الحسنِ علي بن أحمدَ، المعروفُ بابنِ الباذشِ الغرناطيّ. من أهلِ المعرفةِ بالأدبِ واللغةِ والقراءاتِ. صنَّفَ " شرح كتاب سيبويه "، " المقتضب "، " شرح الجمل ". توفي سنة ٥٢٨ هـ.

(إنباه الرواة ٢ / ٢٢٧، وغاية النهاية ١ / ٥١٨ ـ ٥١٩، وبغية الوعاة ٢ / ١٤٢ ـ ١٤٣).

(٣) ينظر: شرح الكافية ٣ / ١٩٦، وتعليق الفرائد ٥ / ١٦١.

أتانا) أي: أتانا بينَ أوقاتِ رِقْبَتِنا إيَّاه، والجملُ مِمَّا يُضافُ إليها أسماءُ الزمانِ، نحو: أتيتُكَ زمنَ الحجاجُ أميرٌ، وأوانَ الخليفةُ عبدُ الملكِ، ثُمَّ إنَّه حَذَفَ المضافَ الذي هوَ (أوقات) وأولَى الظرفَ الذي كانَ مضافًا إلى المحذوفِ الجملةَ التي أُقيمتْ مُقامَ المضافِ إليها، كقولِه تعالى ذِكْرُه: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[1] أي: أهلها. هكذا علَّقتُ عنْ أبي علي في تفسيرِ هذه اللفظةِ وقتَ القراءةِ عليه، وقَلَّ مَنْ يضبطُ ذلكَ إلاَّ مَنْ كانَ مُتْقنًا أصيلاً في هذه الصناعة "[2].

وقالَ ابنُ يعيش: "فأمَّا قولُه: بيْنا نحنُ نرقبُه إلخ فالمرادُ: بينَ أوقاتِ نحنُ نرقبُه؛ لأنَّه قدْ أُضيفَ إلى الجملةِ، وإنَّما يُضافُ إلى الجملةِ أسماءُ الزمانِ دونَ غيرِها، فلذلكَ قلنا إنَّ المرادَ : بينَ أوقاتِ نحنُ نرقبُه "[3].

ومنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّ (بَيْنا) و (بَيْنَما) ليستا مضافتيْنِ؛ لأنَّ (ما) و(الألف) كافَّتانِ والجملةُ بعدَهما لا محلَّ لها منَ الإعرابِ.

قالَ الأصبحيُّ: " وكونُ الجملةِ بعدَ (بينَما) و (بينَا) لا موضعَ لها منَ الإعرابِ هوَ الصحيحُ منَ المذاهبِ "[4].

وذهبَ آخرونَ إلى أنَّ (ما) كافَّةٌ عنِ الخفضِ، والألفُ إشباعٌ؛ لأنَّ كونَ الألفِ كافَّةً لَمْ يثبتْ، وثَبَتَ كونُها إشباعًا، فالجملةُ بعدَ الألفِ في موضعِ جرٍّ بالإضافةِ، وبعدَ (ما) لا محلَّ لها منَ الإعرابِ. واختارَه المغاربةُ[5]. وهوَ ظاهرُ كلامِ الرضيِّ - كما يبدو لي - فإنَّه قال: " ولَمَّا قُصِدَ إلى إضافةِ (بَيْنَ) اللازمِ إضافتُه إلى مفردٍ، إلى

(١) من الآية ٨٢ من سورة يوسف.

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٢٤.

(٣) شرح المفصل ٤ / ٩٩.

(٤) الحلل في الكلام على الجمل ٤١.

(٥) ينظر: المساعد ١ / ٥٠٤، والهمع ٣ / ٢٠٢.

جملةٍ ـ والإضافةُ إلى الجملةِ كَلاَ إضافة ـ زادُوا عليه (ما) الكافَّةَ؛ لأنَّها التي تكفُّ المقتضي عنِ الاقتضاءِ، أو أشبعوا الفتحةَ فتولَّدتْ ألفٌ لتكونَ الألفُ دليلَ عدمِ اقتضائه للمضافِ إليه؛ لأنَّه كأنَّه وُقِفَ عليه، والألفُ قدْ يُؤتَى به للوقفِ"(١).

والراجحُ عندي أنَّ الجملةَ الواقعةَ بعدَ (بَيْنَ) و (بَيْنَما) لا موضعَ لها منَ الإعرابِ؛ لأنَّ (ما) في (بيْنَما) قدْ كفَّتْها عن الإضافةِ إلى الجملةِ بعدَها. وأمَّا الألفُ في (بَيْنا) فهيَ ـ وإنْ لَمْ يُعهدْ كونُها كافَّةً ـ فهيَ أشبهُ بما يكفُّ غيرَه عنِ العملِ، وإشباعٌ دالٌّ على عدمِ إضافةِ ما قبلَه لما بعدَه، كما قالَ الرضيُّ. والله أعلمُ.

٥ ـ الجملةُ الواقعةُ بعدَ (إذا) الشرطيَّة

تأتي (إذا) للوقتِ المستقبلِ مضمَّنةً معنى الشرطِ غالبًا، نحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ * وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجًا * فَسَبِّحْ...﴾(٢) ولذلكَ تُجابُ بالفاءِ، نحو: (فَسَبِّحْ). وقدْ تخلو منْ تَضمُّنِ معنى الشرطِ فتكونُ لمجرَّدِ الظرفيَّةِ في المستقبلِ نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾(٣).

وقدِ اختُلِفَ في الجملةِ الواقعةِ بعدَها:

فذهبَ الأكثرونَ إلى أنَّ (إذا) مضافةٌ للجملةِ التي بعدَها والعاملُ فيها الجوابُ، أي أنَّ الجملةَ التاليةَ لها في موضعِ جرٍّ بإضافةِ (إذا) إليها(٤)؛ لأنَّها ظرفٌ كـ (حين ووقت).

وذهبَ بعضُ النحويينَ ـ ومنهم ابنُ الحاجبِ ـ(٥) إلى أنَّها ليستْ مضافةً إلى

(١) شرح الكافية ٣/١٩٦.

(٢) الآيات ١ ـ ٣ من سورة النصر.

(٣) الآيتان ١، ٢ من سورة الليل.

(٤) ينظر: المغني ٥٤٧، وحاشية الدسوقي ٢/٩٧.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرحِ المفصل ١/٥١٣.

الجملة، بلْ هيَ معمولةٌ للفعلِ الذي بعدَها، لا لفعلِ الجوابِ، حملاً على أخواتِها مِنْ أسماءِ الشرطِ والجملةُ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ (١). وسيأتي القولُ مفصلاً في العاملِ في (إذا).

وتكونُ إضافتُها عندَ الجمهورِ إلى جملةٍ مصدَّرةٍ بفعلٍ ظاهرٍ؛ ماضٍ كثيراً، ومضارعٍ دونَ ذلكَ(٢)، وقدِ اجتمعا في قولِ أبي ذؤيبٍ:

والنَّفسُ راغِبَةٌ إذا رَغَّبْتَها وإذا تُرَدُّ إلى قَليلٍ تَقْنَعُ (٣)

قالَ سيبويه في بابِ ما يُضافُ إلى الأفعالِ مِنَ الأسماءِ: "جملةُ هذا البابِ أنَّ الزمانَ إذا كانَ ماضياً أُضيفَ إلى الفعلِ، وإلى الابتداءِ والخبرِ؛ لأنَّه في معنى (إذْ)، فأُضيفَ إلى ما يُضافُ إليه (إذْ)، وإذا كانَ لما لَمْ يقعْ لَمْ يُضَفْ إلاَّ إلى الأفعالِ؛ لأنَّه في معنى (إذا)، وإذا هذه لا تُضافُ إلاَّ إلى الأفعالِ"(٤).

وقالَ الهرويُّ: "واعلمْ أنَّه لا يقعُ بعدَ (إذا) التي للجزاءِ إلاَّ الفعلُ؛ لأنَّ الجزاءَ لا يكونُ إلاَّ بالفعلِ. وإذا رأيتَ الاسمَ بعدَها مرفوعاً فرفْعُه على تقديرِ فعلٍ قبلَه؛ لأنَّه لا يكونُ بعدَها الابتداءُ والخبرُ. وذلكَ قولُكَ: إذا زيدٌ قامَ فقمْ إليه؛ تقديرُه: إذا قامَ زيدٌ. قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾(٥) معناهُ: إذا كُوِّرتِ الشمسُ"(٦).

(١) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١١، والجنى الداني ٣٦٩، ورسالة في جمل الإعراب ٧٩، والمساعد ١/ ٥٠٧، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ١١٢.

(٢) ينظر: التسهيل، وتعليق الفرائد ٥/ ١٦٩.

(٣) البيتُ من الكاملِ، ومعناه واضحٌ، وهو من قصيدته المشهورة في رثاءِ أولاده الخمسة الذينَ ماتوا بالطاعون. ينظر: شرح أشعارِ الهذليينَ ١/ ١١، وشرح اختيارات المفضل ٣/ ١٦٩٣، والمغني ٢٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦٢، والهمع ٣/ ١٨١، والدرر ٣/ ١٠٢.

والشاهدُ فيه إضافةُ (إذا) إلى الجملةِ الفعليةِ المصدَّرةِ بالماضي في صدرِ البيتِ، وبالمضارع في عجزِه.

(٤) الكتاب ١/ ٤٦١.

(٥) الآية الأولى من سورة التكوير.

(٦) الأزهية ٢٠٤.

ومِمَّن يرى أنَّ (إذا) لا تَضافُ إلاَّ إلى جملةٍ فعليَّةٍ الزمخشريُّ وابنُ مالكٍ في شرحِ الكافيةِ الشافيةِ[1]. قالَ أبو القاسمِ: "و(إذا) لا تُضافُ إلاَّ إلى الفعليَّةِ؛ تقولُ: إذا قامَ زيدٌ، وإذا يقومُ زيدٌ "[2].

وإذا وليَها اسمٌ بعدَه فعلٌ كقولِه تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[3] جُعِلَ الفعلُ المتاخِّرُ عندَ هؤلاءِ مفسِّرًا لفعلٍ متقدِّمٍ رافعٍ للاسمِ[4].

قالَ ابنُ يعيش: " وافتقارُها إلى جملةٍ بعدَها توضحُها وتُبيِّنُها...، ولما تضمنته مِنْ معنى الجزاءِ لَمْ يقعْ بعدَها إلاَّ الفعلُ، نحو: آتيكَ إذا احمرَّ البسرُ، وإذا يقومُ زيدٌ، فأمَّا قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾[5] فشاهدٌ على جوازِ وقوعِ كلٍّ واحدٍ مِنَ المضارعِ والماضي بعدَها، فإذا وقعَ الاسمُ بعدَها مرفوعًا فعلى تقديرِ فعلٍ قبلَه؛ لأنَّه لا يقعُ بعدَها المبتدأ والخبرُ، لما تضمَّنته مِنَ الشرطِ والجزاءِ، والشرطُ والجزاءُ مختصَّانِ بالأفعالِ "[6].

وقالَ ابنُ الحاجبِ: " إذا وقعَ بعدَ (إذا) اسمٌ مرفوعٌ أو منصوبٌ قُدِّرَ معمولاً لفعلٍ ليوفرَ عليها ما تقتضيه مِنَ الفعلِ، كقولِه تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[7]، تقديرُه: إذا انشقَّتِ السماءُ. وقدْ أجازَ بعضُ النحويينَ أنْ تكونَ جملةً اسميَّةً مبتدأ وخبرًا "[8].

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٣٧.

(٢) ينظر: المفصل ١٧١.

(٣) الآية الأولى من سورة الانشقاق.

(٤) ذكرَ السيرافيُّ أنَّ سيبويه لا يمنع وقوعَ المبتدأ بعدَ (إذا) لكن بشرطِ كونِ الخبرِ فعلاً. وذكرَ السهيليُّ أنَّ سيبويه يُجيزُ على رداءةٍ الابتداءَ بعدَ (إذا) الشرطيَّةِ وأدواتِ الشرطِ إذا كانَ الخبرُ فعلاً. المساعد ١ / ٥٠٧.

(٥) الآيتان ١، ٢ من سورة الليل.

(٦) شرح المفصل ٤ / ٩٦.

(٧) الآية الأولى من سورة الانشقاق.

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥١٠-٥١١.

ويعني ابنُ الحاجبِ ببعضِ النحويينَ أبا الحسنِ الأخفشَ فإنَّه أجازَ ارتفاعَ الاسمِ بالابتداءِ(١). ووافقَه ابنُ مالكٍ في التسهيلِ وشرحِه ـ في مجيءِ الجملةِ الابتدائيَّةِ المصرَّحِ بجزأيها اسمينِ بعدَ (إذا) التي فيها معنى الشرطِ نحو: إذا زيدٌ قائمٌ فقُمْ معه(٢). وعدَّ الرضيُّ مجيءَ الاسميَّةِ الخاليةِ عنِ الفعلِ بعدَها شاذًّا(٣).

قالَ ابنُ مالكٍ: وقدْ تُغني ابتدائيَّةُ اسمٍ بعدَها عنْ تقديرِ فعلٍ وفاقًا للأخفشِ، فيجوزُ في (السَّماء) ـ في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾(٤) ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾(٥) ـ أنْ تُعربَ فاعلاً بفعلٍ مقدَّرٍ يُفسِّرُه الظاهرُ، وهوَ الوجهُ الذي أوجبَه سيبويه، وأنْ تُعربَ مبتدأً، والجملةُ الفعليَّةُ بعدَها خَبَرًا، وهذا مذهبُ الأخفشِ، وبقولِه أقولُ؛ لأنَّ طلبَ (إذا) للفعلِ ليسَ كطلبِ (إنْ) بلْ طلبُها له كطلبِ ما هوَ بالفعلِ أولَى ممَّا لا عملَ له، كهمزةِ الاستفهامِ، فكما لا يلزمُ فاعليَّةُ الاسمِ بعدَ الهمزةِ لا يلزمُ بعدَ (إذا)(٦).

وضعَّفَ هذا ابنُ الشجريِّ بحجَّةِ اقتضاءِ هذا الظرفِ للجوابِ، كما يقتضيه حرفُ الشرطِ، ولأنَّه ينقلُ الماضي إلى الاستقبالِ، كقولكَ: إذا جاءَ زيدٌ غدًا أكرمْه، كما تقولُ: إنْ جاءَ زيدٌ غدًا(٧).

---

(١) استدلَّ ابنُ جنِّي في الخصائص ١ / ١٠٤ وما بعدَها لمذهبِ أبي الحسنِ الأخفشِ، وممَّا استشهدَ به قولُ ضيغمٍ الأسديِّ:

إذا هوَ لَمْ يَخْفِني في ابنِ عَمِّي وإنْ لَمْ أَلْقَهُ الرجلُ الظَّلُومُ

ثم قالَ ابن جني: ومَعَنا ما يشهدُ لقولِه هذا شيءٌ غيرُ هذا... ".

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٢١٣، والارتشاف ٣ / ١٤١١.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٣ / ١٩١.

(٤) الآية الأولى من سورة الانفطار.

(٥) الآية الأولى من سورة الانشقاق.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٧) ينظر: الأمالي ٢ / ٨٢. وينظر الخلافَ في هذه المسألة في الإنصاف ٢ / ٦٢٠.

وبيَّنَ ابنُ الشجريِّ والرضيُّ أنَّ (إذا) محتاجةٌ إلى إضافةٍ توضِّحُ معناها ككلمة (بعض) وأنَّها مفتقرةٌ إلى إضافةٍ إلى جملةٍ، غيرَ أنَّهما لَمْ يُبيِّنا نوعَ هذه الجملة، فأطلقا، ولَمْ يُقيِّدا كما تقدَّمَ مِنْ تقييدِ ذلكَ بالفعليَّة(١).

ويترتَّبُ الخلافُ في (إذا): هلْ هيَ مضافةٌ إلى الجملةِ التي تليها أو لا؟ على كونِ الجملةِ التي تليها عاملةً فيها، أو لا؟ فإنْ كانتْ عاملةً فيها فليستْ بمضافةٍ إليها، وإنْ لَمْ تكنْ فهيَ مضافةٌ إليها.

ولعلي أذكرُ ـ الآنَ ـ الخلافَ في العاملِ في (إذا) الشرطيَّة، فأقولُ:

ذهبَ الأكثرونَ إلى أنَّ العاملَ فيها هوَ ما في الجوابِ مِنْ فعلٍ أو شبهِه(٢) فيعملُ جوابُه فيها عملَ النصبِ على الظرفيَّة، وهذا معنى قولِهم: (إذا) ظرفٌ مستقبلٌ خافضٌ لشرطِه منصوبٌ بجوابِه، يعني أنَّها ملازمةُ الإضافةِ إلى شرطِها، والمضافُ إليه لا يعملُ في المضافِ؛ ففي قولِه تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ﴾(٣) (إذا) منصوبةٌ بـ(سَبِّحْ) الذي هوَ جوابُها، ومثلُه: إذا جاءَ زيدٌ جاءَ عمرٌو(٤).

إذًا: فحجَّةُ القائلينَ بأنَّ الجوابَ هوَ العاملُ في (إذا) أنَّها قدْ وُضعتْ للوقتِ المعيَّنِ، وهوَ لا يتعيَّنُ إلاَّ بنسبتِه إلى ما يتعيَّنُ به مِنْ شرطِه، فيصيرُ مُضافًا إلى الشرطِ، فإذا صارَ مُضافًا تعذَّرَ عملُ المضافِ إليه في المضافِ؛ لئلاَّ يُؤديَ إلى أنْ يكونَ الشيءُ عاملاً ومعمولاً من وجهٍ واحدٍ، وهذا لا يجوزُ، فوجبَ أنْ يكونَ العاملُ هوَ الجوابُ(٥).

(١) ينظر: أمالي ابنِ الشجري ٢/٥٩٨، وشرح الكافية ٣/١٩٠.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١٢، وشرح الكافيةِ للرضي ٣/١٨٩، والمغني ١٣١، وتعليق الفرائد ٥/١٧٧، وشرح قواعد الإعراب للقوجوي ٨٦.

(٣) الآية الأولى من سورة النصر.

(٤) ينظر: مبرز القواعد الإعرابية ٢٥٨.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١٢، وشرح قواعد الإعراب للقوجوي ٨٦.

ومنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّ العاملَ فيها شرطُها[١]. قالَ السيوطيُّ: وعليه المحقِّقونَ، واختارَه أبو حيَّانَ؛ حملاً على سائرِ أدواتِ الشرطِ[٢].

وقدْ وصفَ أبو حيَّان مذهبَ الجمهورِ بالفسادِ، وساقَ أربعةَ أوجهٍ لبيانِ فسادِ ما ذهبوا إليه:

أحدها: أنَّ (إذا) الفجائيَّةَ قدْ تقعُ جوابًا لـ(إذا) الشرطيَّةِ، وما بعدَ (إذا) لا يعملُ فيما قبلَها.

والثاني: اقترانُ جوابِها بالفاءِ، وما بـ(ما) نحو: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آياتُنا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾[٣]، وما بعدَ (ما) النَّافيةِ لا يعملُ فيما قبلَها.

والثالثُ: أنَّ جوابَها جاءَ منفيًّا فيما قبلَها.

والرابعُ: اختلافُ وقتَي الشرطِ والجوابِ في بعضِ المواضعِ، نحو: إذا جئتَني غدًا أجيئكَ بعدَ غدٍ[٤].

ومِمَّن ذهبَ ـ أيضًا ـ إلى أنَّ العاملَ فيها شرطُها ابنُ الحاجبِ وابنُ هشامٍ في المغني[٥]؛ فإنَّهما يريانِ أنَّ (إذا) و(متى) سواءٌ في كونِ الشرطِ عاملاً، وعندَ الأولِ أنَّ تقديرَ الإضافةِ في (إذا) لا معنى له. وأمَّا ما ذُكِرَ مِنْ كونِها لوقتٍ معيَّنٍ فمسلَّمٌ عندَه، لكنَّه حاصلٌ بذكرِ الفعلِ بعدَها كما يحصُلُ في قولكَ: زماناً طلعتْ فيه الشمسُ، فإنَّه يحصلُ التعيينُ ولا تلزمُ الإضافةُ، وإذا لَمْ تلزمِ الإضافةُ لَمْ يلزمْ فسادُ عملِ الشرطِ[٦].

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١٢، وشرح الكافية للرضي ٣/١٨٩، المغني ١٣٠.

(٢) الهمع ٣/١٨١.

(٣) من الآية ٢٥ من سورة الجاثية.

(٤) التذييل والتكميل ج ٢ ل ٢١٤/أ. وينظر: الجنى الداني ٣٦٩ فقد نقلَ صاحبُه هذا ـ أيضًا ـ عن أبي حيان.

(٥) ينظر: المغني ١٣١.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١٣.

أمَّا الرضيُّ فمذهبُه في هذه المسألة يقومُ على التفصيلِ إذْ قالَ: "الأوْلى أنْ نُفَصِّلَ ونقولَ: إذا تضمَّنَ (إذا) معنى الشرطِ فحكمُه حكمُ أخواته منْ (متى) ونحوِه، وإنْ لَمْ يتضمَّنْ نحو: إذا غربتِ الشمسُ جئتُكَ، بمعنى أجيئُكَ وقتَ غروبِ الشمسِ، فالعاملُ فيه هوَ الفعلُ الذي في محلِّ الجزاءِ استعمالاً، وإنْ لَمْ يكنْ جزاءً في الحقيقة"(١).

وأجابَ المراديُّ عنْ هذا فقالَ: " والجوابُ عنْ هذه الوجوه أنَّ الجمهورَ إنَّما يقولونَ: إنَّ العاملَ فيها جوابُها، إذا كانَ صالحًا للعملِ، فإنْ مَنَعَ منْ عمله فيها مانعٌ كـ(إذا) الفجائيَّة، و(إنَّ) ونحوِهما، فالعاملُ فيها ـ حينئذٍ ـ مقدَّرٌ يدلُّ عليه الجوابُ، وهذا حاصلُ كلامِهم، وصرَّحَ أبو البقاءِ في إعرابِه بأنَّ الفاءَ الداخلةَ في جوابِ (إذا) لا تمنع منْ عملِ ما بعدَها في (إذا). وذكرَ الحوفيُّ والزمخشريُّ أنَّ العاملَ في: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾: فَسَبِّحْ. وهذا يدلُّ على أنَّ الفاءَ عندَهما لا تمنع كما قالَ أبو البقاءِ"(٢).

والراجحُ عندي أنَّ العاملَ في (إذا) هو الشرطُ. وأمَّا ما نُسبَ إلى الأكثرينَ فقدْ أوردَ عليه ابنُ هشامٍ أموراً أهمُّها في نظري(٣) أنَّه يلزمُ هؤلاءِ في نحوِ (إذا جئتَني اليومَ أكرمتُكَ غداً) أنْ يعملَ (أكرمتك) في ظرفينِ متضادَّينِ، وذلكَ باطلٌ عقلاً؛ إذِ الحدثُ الواحدُ المعيَّنُ لا يقعُ بتمامه في زمانينِ، وقصداً، إذِ المرادُ وقوعُ الإكرامِ في الغدِ لا في اليومِ.

(١) شرح الكافية ٣/١٨٩.

(٢) الجنى الداني ٣٦٩ ـ ٣٧٠. وينظر: الكشاف ٤/٢٣٩.

(٣) ومِمَّا أورده عليهم أنَّ الشرطَ والجزاءَ عبارةٌ عنْ جملتينِ تربطُ بينهما الأداةُ، وعلى قولهم تصيرُ الجملتانِ واحدةً؛ لأنَّ الظرفَ عندَهم من جملة الجواب، والمعمولُ داخلٌ في جملة عامله. ومنها: أنَّ هذا ممتنعٌ في قولِ زهيرٍ:

بَدا ليَ أنِّي لستُ مُدركَ ما مَضَى ولا سابقًا شيئًا إذا كانَ جائيا

لأنَّ الجوابَ محذوفٌ، وتقديرُه: إذا كان جائيًا فلا أسبقُه. ومنها: أنَّ الجوابَ وَرَدَ مقرونًا بـ(إذا) الفجائيَّة وبالحرف الناسخ، وكلٌّ منهما لا يعملُ ما بعده فيما قبلَه. ينظر: المغني ١٣١ ـ ١٣٢.

٦ ـ الجملةُ الواقعةُ في الاستثناءِ بالفعلِ

ومنَ الجملِ المختلَفِ فيها ـ أيضًا ـ جملةُ أفعالِ الاستثناءِ (لَيْسَ) و (لا يكونُ) و(خَلا) و (عَدَا) و (حَاشَا)؛ فقيلَ: لا موضعَ لها، وقيلَ: هيَ في موضعِ نصبٍ على الحالِ[١].

فأجازَ أبو سعيد السيرافيُّ ألاَّ يكونَ لها موضعٌ منَ الإعرابِ، وصَحَّحَه أبو حيَّان[٢]. وأجازَ أبو سعيدٍ ـ أيضًا ـ أنْ تكونَ الجملةُ في موضعِ نصبٍ على الحالِ، كأنَّكَ قلتَ: خالينَ زيداً.

قالَ السيرافيُّ: " وأمَّا موضعُ (ليسَ، ولا يكونُ) منَ الكلامِ فإنَّه يحتملُ شيئين؛ أحدَهما: أنْ يكونَ منْ كلامٍ غيرِ الأولِ؛ كأنَّه عقَّبَ الكلامَ الأولَ بجملةٍ بَيَّنَ بها خُصوصًا لعُمومِ الكلامِ الأولِ، كما يقولُ القائلُ: جاءني القومُ وما أريدُ زيداً ولا أعنيه، وجاءني الناسُ وما جاءني زيدٌ "[٣]. ومثَّلَ أبو سعيدٍ لذلكَ بقولِ اللهِ ـ عَزَّ وجَلَّ ـ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾[٤] ثُمَّ قالَ بعدَ ذلكَ: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ ففي الجملةِ الثانيةِ منَ التخصيصِ ما هوَ بمنزلةِ الاستثناءِ؛ إذْ قامتْ مَقامَ (إلاَّ أنْ يكونَ له إخوةٌ فيكونُ لها السدسُ).

ومعنى: مُستأنَفَةٌ، أي: لَمْ تتعلَّقْ بما قبلَها في الإعرابِ، وإنْ تعلَّقَتْ به معنًى فلا محلَّ لها[٥].

وإنَّما جازَ ألاَّ يكونَ للجملةِ منَ الفعلِ والفاعلِ والمفعولِ موضعٌ منَ الإعرابِ معَ

(١) ينظر: التذييل والتكميل ج/٣ ل ٤٩ ب، والارتشاف ٣/١٥٣٩، والمغني ٥٠٥، والجنى الداني ٤٣٧، ورسالة في جملِ الإعراب ٦٨، والحلل في الكلامِ على الجمل ٥٤.

(٢) ينظر: منهج السالك ١٧٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه (مخطوط) ج/٣ ل ١٢٨ (أ).

(٤) هذه والتي بعدَها من الآية ١١ من سورة النساء.

(٥) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/٢١٠، وحاشية الصبان ٢/١٦٣.

تعلُّقِها بما قبلَها؛ لوقُوعِها موقعَ (إلاَّ زيداً)، والأصلُ في أدواتِ الاستثناءِ (إلاَّ)، فكما أنَّ (إلاَّ زيداً) لا موضعَ له مِنَ الإعرابِ معَ تعلُّقِه بما قبلَه فكذلكَ هذه. قالَه أبو حيَّان في النكتِ الحسان[١]، ونَقَلَه عنه الأزهريُّ في التصريح[٢].

وقالَ في التذييلِ والتكميلِ: "ولا يُنكرُ ذلكَ، ألا تَرَى أنَ قولَكَ: ما رأيتُه مُذْ يومانِ أنَ الجملةَ الابتدائيَّةَ التي هيَ يومانِ لا موضعَ لها مِنَ الإعرابِ وهيَ مفتقرةٌ إلى ما قبلَها، ولَوْ قُطِعَتْ مذ يومانِ مِنَ الكلامِ الذي قبلَه لَمْ يكنْ لَهُ فائدةٌ "[٣].

ونَسَبَ بعضُ النحويينَ إلى ابنِ عصفورٍ أنَّه أوْجَبَ، أو صَحَّحَ هذا الرأيَ؛ يعني: لا محل للجملةِ المستثناةِ من الإعراب[٤]. وعَلَّلَه بعدمِ الرَّبطِ للحالِ، ثُمَّ قالَ: فإنْ قيلَ: إذا عادَ الضميرُ على البعضِ المضافِ لضميرِ المستثنى منه حَصَلَ الرَّبطُ في المعنى، فالجوابُ أنَّ ذلكَ غيرُ مُنْقاسٍ[٥].

قالَ أبو حيَّان: قالَ ابنُ عصفورٍ: والصحيحُ أنَّه لا يكونُ لها موضعٌ مِنَ الإعرابِ؛ لأنَّكَ إذا جعلتَها حالاً احتاجتْ إلى رابطٍ يربُطُها بذي الحالِ ولا رابطَ؛ لأنَّ الضميرَ في (عدا، وخلا، وحاشا) ليسَ عائداً على المستثنى منهم وإنَّما هوَ عائدٌ على البعضِ المفهومِ، وهوَ مضافٌ إلى القومِ، ولا يُقالُ: إذا كانَ البعضُ مُضافًا إلى القومِ فقدْ حصَلَ الرَّبطُ؛ لأنَّه كالمُصَرَّحِ بهِ وكأنَّكَ قلتَ: عدا بعضُهم زيداً؛ لأنَّ هذا هوَ ربطٌ بالمعنى، والرَّبطُ بالمعنى لا ينقاسُ "[٦].

(١) انظر: ص ١٠٤. وينظر: الارتشاف ٣/١٥٣٧، والجنى الداني ٤٣٧، والخلل في الكلامِ على الجملِ ٥٤.

(٢) ينظر: التصريح ٢/٥٨٥-٥٨٦.

(٣) التذييل والتكميل ج ٣ ل ٤٩ ب.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ج ٣ ل ٤٩/ب، والنكت الحسان ١٠٤، والمغني ٥٠٥، وتوضيح المقاصد ٢/١٢٢، والمساعد ١/٥٨٩، وشرح الأشموني ٢/١٦٣، وحاشية الخضري ١/٢١٠.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ٢/١٦٣.

(٦) التذييل والتكميل ج٣ ل ٤٩/ب. وينظر: الخلل ٥٤-٥٥.

والذي وجدتُه في (المقرب) عكسُ ما نُقلَ عنهُ، حيثُ لَمْ يذكُرْ إلاَّ النصبَ على الحاليَّة، وأمَّا في (شرح الجمل) فهوَ تَبَعٌ للسيرافيِّ في إجازة أنْ تكونَ الجملةُ في موضعِ الحالِ، أوْ لا موضعَ لها منَ الإعرابِ. فلعلَّ ما نُقلَ عنه قَدْ وَرَدَ في بعضِ المصنَّفاتِ التي لَمْ أقفْ عليها.

قالَ في شرحِ الجملِ: " وتكونُ الجملةُ التي هيَ ليسَ زيداً، ولا يكونُ زيداً في موضعِ الحالِ، أو لا موضعَ لها منَ الإعرابِ، كما تقدَّمَ في خَلاَ، وعَدَا "(١).

وقالَ: " ويكونُ موضعُ (خَلاَ، وعَدَا، وحاشا) إذا كانتْ أفعالاً النصبَ على الحالِ، كأنَّكَ قلتَ: قامَ القومُ مُخالِينَ زيداً ومُعادِينَ زيداً... وقدْ يجوزُ أنْ تكونَ الجملةُ لا موضعَ لها منَ الإعرابِ، بَلْ هيَ جملةٌ مُستأنَفَةٌ جاءتْ إثْرَ جملةٍ لتدلَّ على الاستثناءِ... "(٢).

وذَكَرَ في المقرَّبِ أنَّ الجملةَ المستثناةَ بـ(خَلا وعَدَا وحاشا) في موضعِ نصبٍ على الحالِ. وإنْ دَخَلَتْ (ما) على شيءٍ منها كانتْ مصدريَّةً، والمصدرُ في موضعِ الحالِ، على حَدِّ قولِهم: أتيتُه ركْضاً، وكذلكَ الجملةُ المستثناةُ بـ(لَيْسَ ولا يكونُ) هيَ في موضعِ الحالِ، كأنَّكَ قلتَ: قامَ القومُ ليسَ بعضَهم زيداً، ولا يكونُ بعضَهم زيداً(٣).

والوجهُ الآخرُ عندَ السيرافيِّ: أنْ تكونَ في موضعِ نصبٍ على الحالِ، والماضي يقعُ موقعَ الحالِ، كأنَّكَ قلتَ: خالِينَ زيداً، وعادِينَ زيداً(٤).

قالَ أبو حيَّان: وينبغي أنْ يُستثنى هذا منْ قولِهم: إنَّ الفعلَ الماضي لا يقعُ حالاً

(١) شرح الجمل ٢/ ٢٦١.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٦١.

(٣) ينظر: المقرب ١/ ١٧٣ - ١٧٤.

(٤) ينظر: الاستغناء في الاستثناء ٣٣، والتذييل والتكميل ج/ ٣ ل ٤٩ ب، وارتشاف ٣/ ١٥٣٧، ومنهج السالك ١٧٤، والجنى الداني ٤٣٧، والمعني ٥٠٥، والحلل ٥٥.

إلاَّ معَ (قَدْ) ظاهرةً أو مقدَّرةً[١]. وزادَ الصبَّانُ: أو يُقالُ: محلُّ ذلكَ الأفعالُ المتصرِّفةُ[٢].

قالَ السيرافيُّ: "والوجهُ الآخرُ: أنْ تكونَ الحالُ للأولِ ويكونَ مِنْ كلامٍ واحدٍ، ويكونَ التقديرُ في قامَ القومُ ليسَ زيداً: قامَ القومُ خالينَ مِنْ زيدٍ، وعادينَ مِنْ زيدٍ، وقدْ يقولُ القائلُ: جاءني عمرٌو وليسَ معه زيدٌ، علَى الحالِ، كما تقولُ: جاءني عمروٌ ومعه زيدٌ. ويجوزُ إسقاطُ الواوِ، فيقال: جاءني عمروٌ ليسَ معه زيدٌ. ويلزمُ في الاستثناءِ إسقاطُ الواوِ مِنْ (ليسَ) لأنَّها تنوبُ عَنْ (إلاَّ) ولا يدخلُ في (إلاَّ) الواوُ، فَلَمْ يدخلْ في (ليسَ) للاستثناءِ"[٣].

ومِمَّن ذهبَ مذهبَ السيرافيِّ فأجازَ الوجهينِ القرافيُّ في الاستغناءِ[٤] وابنُ هشامٍ في المغني[٥] وأوضحِ المسالكِ[٦]، والأزهريُّ في التصريحِ[٧].

واقتصرَ الرضيُّ على ذِكْرِ الحاليَّةِ فقط[٨]، وكذا صنعَ الجاميُّ في الفوائدِ الضيائيَّةِ[٩].

واكتفَى آخرونَ بذكرِ الخلافِ دونما تصحيحٍ أو ترجيحٍ[١٠].

(١) النكت الحسان ١٠٤. وينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٨٩، والتصريح ٢/٥٨٦، وحاشية الخضري ١/٢١٠.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/١٦٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه ج ٣ ل ١٢٨/ب. وينظر: الاستغناء للقرافي ٣٣.

(٤) ينظر: الاستغناء في الاستثناءِ ٣١، ٣٦.

(٥) ينظر: المغني ٥٠٥.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٢/٢٨٤.

(٧) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/٥٨٥ ـ ٥٨٦.

(٨) ينظر: شرح الكافية ٢/٨٩ ـ ٩٠.

(٩) ينظر: الفوائد الضيائية ١/٤١٧ ـ ٤١٨.

(١٠) ينظر ـ على سبيلِ المثالِ ـ: الارتشاف ٣/١٥٣٧، وتوضيح المقاصد ٢/١٢٢، والجنى الداني ٤٣٧، ورسالة في جملِ الإعراب ٦٨، والحلل ٥٤ ـ ٥٥، والمساعد ١/٥٨٨، وشرح الأشموني ٢/١٦٣، وحاشية الخضري ١/٢١٠.

ومنَ العربِ مَنْ يُجيزُ الوصفَ بـ (ليسَ، ولا يكونُ) إذا كانَ الموصوفُ نكرةً، وموضعُهما منَ الإعرابِ موضعُ الاسمِ الموصوفِ؛ فإذا قلتَ: ما أتتني امرأةٌ لا تكونُ فُلانةً فموضعُ (لا تكونُ) رفعٌ؛ لأنَّها صفةٌ لـ(امرأة)، وإذا قلتَ: ما مررتُ بامرأةٍ لا تكونُ فُلانةً فموضعُها خفضٌ، وإذا قلتَ: ما رأيتُ امرأةً لا تكونُ فُلانةً فموضعُها نصبٌ.

وإذا وُصفَ بهما رَفَعَا ضميرَ الموصوفِ المطابقِ له، فيبرُزُ نحو: ما جاءتني امرأةٌ ليستْ، أو لا تكونُ فُلانةً، وما جاءني رجالٌ ليسوا زيداً، أو نساءٌ لسنَ الهنداتِ.

وإنَّما أجازوا الوصفَ بهما؛ لأنَّهما منْ ألفاظِ الجحدِ المحْضِ، وهوَ معنى الاستثناءِ، وليسَ ذلكَ في (عدا، وخلا) إلاَّ بالتضمُّنِ، فَلَمْ يُوصفْ بهما؛ لأنَّهما ليسا موْضعيْ جَحْدٍ، فلا يُقالُ: ما أتتني امرأةٌ عَدَتْ هنداً، أو خَلَتْ هنداً (١).

والذي أميلُ إليه هو ما ذهبَ إليه السيرافيُّ ومَنْ تبعَه منْ جوازِ كونِ الجملةِ استئنافيَّةً لا محلَّ لها منَ الإعرابِ، أو في موضعِ نصبٍ حالٌ، على التأويلِ باسمِ الفاعلِ، وكلا الوجهينِ حسنٌ منْ حيثُ المعنى، وعدمِ مخالفةِ القواعدِ النحويَّةِ.

٧ ـ الجملة التفسيرية(٢)

عَرَّفَ ابنُ هشامٍ الجملةَ التفسيريَّةَ بقوله: " هيَ الفضلةُ(٣) الكاشفةُ لحقيقةِ ما

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ج ٣ ل ١٢٨ ب، واللاستغناء ٣١، والمغني ٥٠٥. والهمع ٣ / ٢٩٠.

(٢) للجملة التفسيريَّة حالتان؛ إحداهما أنْ تكونَ مقترنةً بحرفِ تفسيرٍ، وللتفسيرِ حرفان، الأول: (أيْ): وتدخل على الأسماء وأشباه الجمل، فيكونُ ما بعدَها عطفَ بيانٍ، وعلى الجمل فتكونُ الجملةُ بعدَها تفسيريَّةً لا محلَّ لها، وعلى الكلماتِ مُرادًا لفظُها ـ على الحكايةِ ـ فتكونُ في محلِّ رفعٍ خبرًا. الأخرى (أنْ) ولا يدخلُ إلاَّ على الجملِ، ويُشترطُ أنْ يتقدَّمَه جملةٌ تامَّةٌ فيها معنى القولِ لا لفظه، أو لفظُ القولِ إذا قُصدَ به معنًى آخر. والحالةُ الثانيةُ: أن تكونَ مجرَّدةً منْ حرفِ التفسيرِ، وهي غالبًا ما يكونُ لها في الإعرابِ وجهٌ آخرُ. انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٧٦ ـ ٨١.

(٣) كونُها فضلةً لا يعني جوازَ الاستغناءِ عنها وحذفِها، ولا سيما إذا كانتْ تُفسِّرُ محذوفًا. إعراب الجمل وأشباه الجمل ٧٦.

تليه "[1]. واحترَزَ بلفظ (الفضلة) ـ كما يقولُ ـ عن الجملة المفسِّرة لضمير الشأن؛ فإنَّها كاشفةٌ لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضعٌ بالإجماع؛ لأنَّها خبرٌ في الحال أو في الأصل[2]، وعن الجملة المفسِّرة في باب الاشتغال في نحو: (زيداً ضربتُه)؛ فقدْ قيلَ: إنَّها تكونُ ذاتَ محلٍّ. قالَ: « وهذا القيدُ أهملُوهُ ولا بُدَّ منهُ »[3]. ومعنى الفضلة: هي التي لا محلَّ لها منَ الإعراب [4].

كما قيَّدَ سيبويه هذا الضابطَ فقالَ في باب ما تكونُ (أنْ) فيه بمنزلة (أيْ): "وذلكَ قولُه ـ عزَّ وجلَّ: ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا ﴾[5] زَعَمَ الخليلُ أنَّه بمنزلة (أيْ)؛ لأنَّكَ إذا قلتَ: انطَلَقَ بنو فلانٍ أنِ امشوا، فأنتَ لا تريدُ أنْ تُخبرَ أنَّهم انطَلَقوا بالمشْي "[6].

ومعنى ذلكَ أنَّ (أيْ) التفسيريَّةَ أو الجملةَ التفسيريَّةَ تكونُ فضلةً؛ لأنَّ (أنْ) التي للتفسير لا تكونُ إلاَّ بعدَ كلامٍ تامٍّ، كما أنَّ (أيْ) لا يُفسَّرُ به إلاَّ بعدَ كلامٍ مستغنٍ ولا تكونُ في موضعِ المبنيِّ على المبتدأ[7].

وقالَ ابنُ مالكٍ والمراديُّ: " هيَ الكاشفةُ لحقيقة ما تلتْهُ ممَّا يفتقرُ إلى ذلكَ "[8].

(١) المغني ٥٢١.

(٢) أي: مقصودةٌ في الكلام؛ بناءً على أنَّه يُحتاجُ إلى المسند وهوَ عمدةٌ، كما أنَّه يُحتاجُ إلى المسند إليه وهوَ عمدةٌ. والعمدةُ لا يصحُّ الاستغناءُ عنهُ فوجبَ أنْ يكونَ لها محلٌّ. انظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٨٧. وقولُه: (خبرٌ في الحال) نحو: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ والخبرُ في الأصل نحو: ظننتُه زيدٌ قائمٌ.

(٣) المغني ٥٢٦.

(٤) انظر: حاشية الدسوقي ٢ / ٥٦.

(٥) من الآية ٦ من سورة ص.

(٦) الكتاب ١ / ٤٨٠.

(٧) ينظر: التعليقة لأبي علي الفارسي ٢ / ٢٧١.

(٨) التسهيل ٢١٣، شرح التسهيل ٢ / ٣٧٥، ورسالة في جمل الإعراب ١٢٠.

فأطلَقا ولَمْ يُقيِّدا كما قيَّدَ سيبويه وابنُ هشامٍ ذلكَ بالفضلة[١]. ولذا قالَ الدماميني: هذا غيرُ مطَّردٍ؛ لدخولِ الجملةِ المخبَرِ بها عنْ ضميرِ الشأنِ، نحو: هوَ زيدٌ قائمٌ، فإنَّها كاشفةٌ لحقيقةِ ما تلتْهُ، وليستْ مفسِّرةً في اصطلاحِهم؛ لأنَّها ذاتِ محلٍّ منَ الإعراب[٢].

والجملةُ التفسيريَّةُ تفسِّرُ الجملةَ كثيراً، وقدْ تفسِّرُ المفردَ[٣] كقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[٤].

قالَ ابنُ عطيَّةَ: "وقولُهُ (خلقَه منْ ترابٍ)[٥] تفسيرٌ لـ(مَثَلِ آدمَ) الذي ينبغي أنْ يُتصوَّرَ... ولا يجوزُ أنْ يكونَ (خَلَقَه) صلةً لـ(آدم) ولا حالاً منه، قالَ الزجَّاجُ: إذِ الماضي لا يكونُ حالاً أنتَ فيها، بلْ هوَ كلامٌ مقطوعٌ منه مضمَّنٌ تفسيرَ المثلِ"[٦].

وقدِ اختُلِفَ في الجملةِ الفضلةِ المفسِّرةِ منْ حيثُ موضعُها منَ الإعرابِ؛ سواءٌ كانَ ما تُفسِّرُه له محلٌّ أمْ لا؛ فالمشهورُ أنهَّ لا محلَّ لها منَ الإعرابِ، وهو مذهبُ جمهورِ النحويينَ[٧]، ومنهمُ ابنُ مالكٍ[٨].

(١) لذا قالا: إنهُ لا موضعَ للجملةِ المفسِّرةِ منَ الإعرابِ. ولو قيَّدا هذا الضابطَ لفرَّقا بينَ ما يُقالُ عنهُ لا محلَّ لهُ منَ الإعرابِ، وبينَ ما يُمكنُ أنْ يكونَ لهُ محلٌّ منَ الإعرابِ. انظر: رسالة في جملِ الإعرابِ ص ١٢٠ الحاشية رقم ١١٧.

(٢) تعليق الفرائد ٦/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٣) انظر: الارتشاف ٣/ ١٦١٦.

(٤) الآية ٥٩ من سورة آل عمران. وقيل: مستأنفةٌ معناها الطلبُ، أي: آمنوا، بدليلِ (يغفرْ) ـ بالجزمِ ـ كقولِهم: (اتَّقَى اللهُ امرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثبْ عليه)، أي: ليتَّقِ اللهَ وليفعلْ يُثبْ.

(٥) في هذه الجملةِ وجهانِ أحدُهما: أنَّها مفسِّرةٌ لوجهِ التشبيهِ بينَ المَثَليْنِ، فلا محلَّ لها ـ حينئذٍ ـ من الإعرابِ. والآخرُ: أنَّها في موضعِ نصبٍ على الحالِ من آدمَ عليه السلامُ، و(قَدْ) معه مقدَّرةٌ، والعاملُ فيها معنى التشبيهِ. ينظر: البحر المحيط ٢/ ٤٧٨، والدر المصون ٣/ ٢١٨.

(٦) المحرر الوجيز ٣/ ١٠٩ وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٢٢.

(٧) انظر: الارتشاف ٣/ ١٦١٧، والمساعد ٢/ ٤٩، والحلل في الكلامِ على الجملِ ٤٥ ـ ٤٦، وتعليق الفرائد ٦/ ٢٦٠، وشرح قواعد الإعرابِ للكافيجي ١٨٨، وموصِّل الطلابِ إلى قواعدِ الإعرابِ للأزهري ٦١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٥.

وذهبَ أبو علي الشلوبينُ[1] ـ رحمه الله تعالى ـ إلى أنَّها على حسبِ ما كانتْ تفسيراً لهُ؛ فإنْ فسَّرتْ ما لهُ محلٌّ كانَ لها محلٌّ منَ الإعرابِ، وإلاَّ فلا محلَّ لها[2]؛ فهيَ في مثلِ: (زيداً ضربتُه) لا محلَّ لها منَ الإعرابِ؛ لأنَّها فسَّرتْ جملةً مقدَّرةً، والتقديرُ: ضربتُ زيداً ضربتُه، ولا محلَّ للجملةِ المقدَّرةِ التي هيَ (ضربتُ) لأنَّها مستأنَفَةٌ، والمستأنَفَةُ لا محلَّ لها، فكذلكَ تفسيرُها لا محلَّ لهُ[3].

وفي نحوِ ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[4] لها موضعٌ منَ الإعرابِ كما للمفسَّرِ؛ فـ (خلقناهُ) المذكورةُ مفسِّرَةٌ لـ (خلقْنا) المقدَّرَةِ، وتلكَ الجملةُ المقدَّرةُ في موضعِ رفعٍ لأنَّها خبرٌ لـ (إنَّ)[5] وقولُه: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[6] فقولُه: (لهم مغفرةٌ) في موضعِ نصبٍ؛ لأنَّه تفسيرٌ للموعودِ بهِ، ولو صرَّحَ بالموعودِ بهِ لكانَ منصوباً.

وهذا التفصيلُ في الجملةِ التفسيريَّةِ ذهبَ إليهِ الشلوبينُ فقالَ: « وعلى هذا مسألةُ

(١) هوَ عُمَر بن محمد بن عمر بنعبد الله الأزديّ. من كبارِ العلماءِ بالنحوِ واللغة. وُلدَ بإشبيلية، وتُوفي بها سنةَ (٦٤٥ هـ). له مصنفاتٌ منها: " التوطئة "، " شرح المقدمة الجزولية "، " القوانين ".
(إنباه الرواة ٢ / ٣٣٢ ـ ٣٣٥، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٥١ ـ ٤٥٢ ،والنجوم الزاهرة ٦ / ٣٥٨)

(٢) انظر: التذييل والتكميل ج٣ لوح ٩٩، والحلل في الكلام على الجملِ ٤٥، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٨٨، وتعليق الفرائد ٦ / ٢٦١.

(٣) انظر: شرح قواعدِ الإعراب للقوجوي ٥١، وشرح قواعدِ الإعراب للكافيجي ١٩٠، وموصل الطلاب إلى قواعدِ الإعراب ٦٢.

(٤) الآية ٤٩ من سورة القمر. والآيةُ منْ شواهدِ سيبويه قالَ: " وأمَّا قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ فإنَّما جاءَ على (زيداً ضربتُه) وهو عربيٌّ كثيرٌ " الكتاب ١ / ١٤٨، والشاهدُ في الآيةِ أنَّ كلمةَ (كُلَّ) جاءتْ مفعولاً بهِ لفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُه المذكورُ، والتقديرُ: إنَّا خلقْنا كلَّ شيءٍ خلقناهُ بقَدَرٍ.
وقالَ الزمخشريُّ: " (كلَّ شيءٍ) منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفسِّرُه الظاهرُ " الكشاف ٤ / ٤٨.

(٥) ينظر: الحلل في الكلامِ على الجملِ ٤٦.

(٦) الآية ٩ من سورةِ المائدة.

أبي عليٍّ[١] (زيدٌ الخُبزَ يأكلُه) فـ (يأكلُه) مفسِّرٌ للعاملِ في الخبزِ، ولهُ موضعٌ مِنَ الإعرابِ؛ لأنَّه خبرٌ عنْ زيدٍ، فكذلكَ مفسِّرُه، وبيانُ ذلكَ ظهورُ ذلكَ في المفسَّرِ[٢]، وهذا دليلُ قولي على ما تقدَّمَ. وكذلكَ مسألةُ الكتابِ[٣]: (إنْ زيداً تُكرمْهُ يُكرمْكَ)؛ فـ (تُكرمْه) تفسيرٌ للعاملِ في (زيد)، وقدْ ظَهَرَ الجزمُ، وهذا بديعٌ "[٤].

ومِمَّا احتجَّ بهِ الشلوبينُ ومَنْ وافقَه جزمُ الفعلِ المفسِّرِ في مثلِ قولِ الشاعرِ:

فَمَنْ نحنَ نُؤمِنْهُ يَبِتْ وهْوَ آمِنٌ ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ منَّا مُفَزَّعا[٥]

لأنَّ جزمَ المفسِّرِ هُنا يعني أنَّه تابعٌ للمفسَّرِ المجزومِ، وأنَّ جملتَه تابعةٌ للجملةِ المفسَّرَةِ، فهيَ بدلٌ أو عطفُ بيانٍ[٦].

ذكرَ ابنُ هشامٍ قولَ الشلوبينِ ثُمَّ ردَّهُ قائلاً: "وكأنَّ الجملةَ المفسِّرةَ عندَه عطفُ بيانٍ أو بدلٌ، ولَمْ يُثبتِ الجمهورُ وقوعَ البيانِ والبدلِ جملةً، وقدْ بيَّنتُ أنَّ جملةَ الاشتغالِ ليستْ مِنَ الجملِ التي تُسمَّى في الاصطلاحِ جملةً مفسِّرةً، وإنْ حصلَ فيها تفسيرٌ، ولَمْ يثبتْ جوازُ حذفِ المعطوفِ عليهِ عطفَ البيانِ، واختُلفَ في

(١) يعني الفارسي. انظر: المسائل البصريات ٤٦٦.

(٢) معنى قولِه (وبيَّنَ ذلكَ ظهورُ الرفعِ في المفسَّرِ) أي إذا قلنا (يأكلُه)؛ لأنَّ معنى كونِ الجملةِ في محلٍّ كذا أنَّها لوْ حلَّ المفردُ محلَّها لكانَ معربًا.

(٣) الذي في كتابِ سيبويه: ١ / ٤١: " وإنْ شئتَ قلتَ: (زيداً ضربتُه) وإنَّما نصبُه على إضمارِ فعلٍ هذا يُفسِّرُه، كأنَّكَ قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُه، إلاَّ أنَّهم لا يُظهرونَ هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيرِه، فالاسمُ - ها هُنا - مبنيٌّ على هذا المضمرِ ".

(٤) التذييل والتكميل ج٣ لوح ٩٩ - ١٠٠، والحلل في الكلامِ على الجملِ ٤٧. وانظر: رسالة في جملِ الإعرابِ ١٢٢ - ١٣٠، والمغني ٥٢٦، والمساعد ٢ / ٤٩.

(٥) البيتُ من (الطويل) وهو لهشامٍ المريِّ كما في الخزانة ٩ / ٤٠. والشاهدُ فيه قولُه: (فمن نحن نؤمنْه) حيثُ وقعَ الضميرُ المنفصلُ فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُه الفعلُ المذكورُ، فلما حُذفَ الفعلُ برزَ الضميرُ وانفصلَ، وتقديرُ الكلامِ: فمن نؤمنْه نؤمنْه. وانظر البيتَ في الكتابِ ١ / ٤٥٨، والمقتضب ٢ / ٧٥، والإنصاف ٢ / ٦١٩، والهمع ٤ / ٣٢٥، وشرح شواهدِ المغني ٢ / ٨٢٩، والدرر ٥ / ٧٧

(٦) ينظر: إعراب الجملِ وأشباهِ الجملِ ٨٤.

المبدلِ منه "(١).

وقدْ ناقضَ ابنُ هشامٍ قولَه بأنَّ جملةَ الاشتغالِ ليستْ منَ الجملِ المفسِّرةِ حيثُ قالَ في بابِ الاشتغالِ في شرحِ قطرِ النَّدَى: "يجوزُ في الاسمِ المتقدِّمِ أنْ يُرفَعَ بالابتداءِ، وتكونَ الجملةُ بعدَه في محلِّ رفعٍ على الخبريَّةِ، وأنْ يُنصبَ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا يُفسِّرُه الفعلُ المذكورُ، فلا موضعَ للجملةِ ـ حينئذٍ ـ لأنَّها مفسِّرةٌ"(٢).

وقدِ اختارَ السيوطيُّ رأيَ الشلوبينِ في جعْلِ الجملةِ التفسيريَّةِ على حسبِ ما تُفسِّرُه، فقالَ: "والقولُ بأنَّ المفسِّرةَ لا محلَّ لها هوَ المشهورُ، وقالَ الشلوبينُ: إنَّه ليسَ على ظاهرِه، والتحقيقُ أنَّها على حسبِ ما كانتْ تفسيراً له؛ فإنْ كانَ المفسَّرُ لهُ موضعٌ فكذلكَ هيَ، وإلاَّ فَلا. وممَّا لهُ موضعٌ قولُه: (وَعَدَ اللهُ الَّذينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ)(٣) فقولُه: (لهم مغفرةٌ) في موضعِ نصبٍ؛ لأنَّه تفسيرٌ للموعودِ به، ولو صرَّحَ بالموعودِ به لكانَ منصوبًا، وكذلكَ ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾(٤) فـ(خلَقْناه) فَسَّرَ عاملاً في (كلَّ شيءٍ) ولهُ موضعٌ كما للمفسَّرِ؛ لأنَّه خبرٌ لـ(إنَّ) وهذا الذي قالَه الشلوبينُ، وهوَ المختارُ عندي، وعليهِ تكونُ الجملةُ عطفَ بيانٍ أو بدلاً "(٥).

والذين خالفوا الشلوبينَ قالوا: لو صحَّ هذا الزعمُ لجازَ حذفُ المبدلِ منه، أوِ المعطوفِ عليهِ عطفَ بيانٍ، وهو ممَّا لَمْ يثبتْ.

---

(١) المغني ٥٢١.

(٢) شرح قطرِ الندى ١٩٣. وانظر: أوضح المسالكِ ٢ / ١٦٠، وشرحَ شذورِ الذهبِ ٤٢٦ حيثُ كرَّرَ فيهما ـ أيضًا ـ هذا المذهبَ.

(٣) الآية ٩ من سورةِ المائدة.

(٤) الآية ٤٩ من سورةِ القمرِ.

(٥) الهمع ٤ / ٥٦ ـ ٥٧.

أمَّا جزمُ الفعلِ المفسِّرِ في هذه الشواهد فليسَ لأنَّه تابعٌ للمحذوف، بلْ لأنَّه في التقديرِ فعلُ شرطٍ حُذفتْ أداتُه لدلالة أداة الشرط عليها، وبذلك يكونُ التقديرُ: مَنْ نؤمنْه نؤمنْه يبتْ وهوَ آمنٌ، وقدْ حُذفَ ـ أيضاً ـ جوابُ الشرطِ الثاني لدلالة جواب الشرط الأول عليه.

ولذا فإنَّ الجملةَ ـ فيما احتجُّوا به ـ ليستْ بدلاً أو عطفَ بيانٍ، ولا مفسِّرَةً، وإنَّما هيَ جملةُ الشرطِ المحذوف. أمَّا الجملةُ الشرطيَّةُ التي حُذفَتْ أداتُها وجوابُها فهيَ اعتراضيَّةٌ، وليستْ توكيداً لفظيًّا، وإنْ كانتْ في التقديرِ منْ لفظِ الأولى؛ لأنَّ التوكيدَ والحذفَ منَ المؤكِّد متنافيان(١).

وقالَ القوجويُّ: "هذا الاستدلالُ مبنيٌّ على ثبوتِ الجزمِ لكونها مفسِّرةً للمجزوم، وذلكَ غيرُ ثابتٍ، على أنَّ ذلكَ لا يقتضي أنْ يكونَ جميعُ المفسِّرِ مثلَ ذلكَ؛ لأنَّ المطلوبَ هوَ القاعدةُ الكليَّةُ، والمثالُ الجزئيُّ لا يشتبهْ... وقال بعضهم: الأولى في الاستدلالِ أنْ يُثبتَ بما قالَه فحولُ النحاةِ في تعريفِ المفسِّرِ وهوَ أنَّ المفسِّرَ ما يتجانسُ والمفسَّرَ في جميعِ الأحكامِ "(٢).

وقالَ الكافيجي: " وإذا أمعنتَ النظر فيما حكمَ فيه الأستاذُ بالإعراب، تجزمُ أنَّه نازلٌ منزلةَ المفرد ـ وهوَ السببُ في إعرابِ الجملة ـ فيكونُ خارجًا عنْ تعريفِ الجملة المفسِّرَة، على ما قصدَه المصنِّفُ، فلا يقعُ التفصيلُ في موقعه "(٣).

يعني أنَّ هذه الأمثلةَ ترجعُ عندَ التحقيقِ إلى تفسيرِ المفردِ بالمفرد، وهو تفسيرُ الفعلِ بالفعلِ، لا الجملة بالجملة؛ بدليلِ ظهورِ الجزمِ في الفعلِ المفسِّرِ. ولأنَّ جملةَ الاشتغالِ ليستْ منَ الجملِ التي تُسمَّى في الاصطلاحِ (جملةً تفسيريَّةً) وإنْ حصلَ بها التفسيرُ، كما قالَ المصنِّفُ في المغني(٤).

(١) انظر: إعراب الجملِ وأشباه الجملِ ٨٤ ـ ٨٥.

(٢) شرح قواعد الإعراب ٥١.

(٣) شرح قواعد الإعراب ١٨٩.

(٤) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٦٣، وانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ / ٧٣.

ويُمكنُ الجوابُ عنه بأنَّ الشلوبينَ أرادَ المفسِّرَةَ بالمعنى اللغويِّ دونَ الاصطلاحيِّ وهوَ متناولٌ لجملةِ الاشتغال. قالَه الشنواني(١).

ولعلَّ مجيءَ الجملةِ المفسِّرةِ جملةً هوَ الذي جعلَ النحويينَ يختلفونَ في تصنيفِها: أبدلٌ هيَ، أم نعتٌ، أم عطفُ بيانٍ، أم توكيدٌ؟ والجملةُ في كلِّ هذا تابعةٌ لما قبلَها ومتعلِّقةٌ به، فكيفَ تكونُ الجملةُ كاشفةً لحقيقةِ ما قبلَها وتُصنَّفُ على أنَّها لا محلَّ لها منَ الإعرابِ؟ وكأنَّ الجملةَ لا موضعَ لها لأنَّها جملةٌ، لا لأنَّها لا تؤدِّي وظيفةً في السياقِ. وقدْ تقدَّمَ قولُ ابنِ هشامٍ بأنَّه لَمْ يُثبتِ الجمهورُ وقوعَ عطفِ البيانِ والبدلِ جملةً.

فالمانعُ هُنا كما يقولُ ابنُ هشامٍ مجيءُ الجملةِ المفسِّرةِ جملةً، لا لأنَّها لا تقومُ مقامَ الاسمِ، أوِ اللفظِ كما صرَّحَ هوَ. فإذا كانتِ الجملةُ تأتي تأكيداً للجملةِ، وتأتي صفةً لمفردٍ فإنَّه لا مانعَ أنْ تأتيَ بدلاً منْ جملةٍ أو عطفَ بيانٍ لها، أو مفسِّرةً تابعةً لها في الإعرابِ.

والجملةُ المفسِّرةُ لَمْ تُركَّبْ في موضعِها تركيبَ إفرادٍ يسلبُها تمامَ فائدتِها، بلْ هيَ في موضعِ الفضْلاتِ كما عرَّفَها النحاةُ الذينَ تعرَّضوا لها، ولهذا فإنَّ حقَّها حقُّ الفضْلاتِ في الإعرابِ(٢). وهذا هوَ الذي تطمئنُّ إليه النفسُ بعدَ هذا البحثِ. واللهُ أعلمُ بالصوابِ.

٨ ـ الجملةُ الواقعةُ بعدَ (آيَة) بمعنى عَلامَة

وكذلكَ اختُلِفَ في الجملةِ الواقعةِ بعدَ (آية) بمعنى علامة؛ نحو قولِ الشاعرِ:

أَلكِنِي إلى سَلْمَى بِآيَةِ أَوْمَأتْ بِكَفٍّ خَضيبٍ تَحْتَ كُفَّةِ مِدْرَعِ(٣)

(١) انظر: حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب للأزهري ١١١.

(٢) إعراب النصّ. دراسة في إعرابِ الجملِ التي لا محلَّ لها من الإعراب ١٣٣.

(٣) هـذا بيـتٌ من بحر الطويل، لـم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ٣/٢٥٨، والهمع ٤/٢٨٨،=

وقولِ أميَّةَ بن أبي الصَّلْتِ:

بِآيَةِ قَامَ يَنْطِقُ كُلُّ شَيْءٍ وَخَانَ أَمَانَةَ الدِّيكِ الغُرابُ(١)

فذهبَ سيبويه إلى أنَّ (آيَة) تُضافُ ـ باطِّرادٍ(٢) ـ إلى الجملةِ الفعليَّةِ بدونِ حرفٍ مصدريٍّ، فقالَ في بابِ ما يُضافُ إلى الأفعالِ منَ الأسماءِ: " ومِمَّا يُضافُ إلى الفعلِ ـ أيضًا ـ قولُكَ: ما رأيتُه مُنْذُ كانَ عندي، ومُذْ جاءني، ومنهُ ـ أيضًا ـ (آية)، قالَ الأعشى:

بِآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِها مُدَاما(٣)

وقالَ يزيدُ بنِ عمرِو بنِ الصَّعِق:

أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بِآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا(٤)

= والدرر ٥ / ٣٤.

وكُفَّةُ القميصِ: ما استدارَ حولَ الذيلِ، أو كُلُّ ما استطالَ كحاشيةِ الثوبِ، والمدرع: ضربٌ من الثيابِ التي تُلبسُ، وقيلَ: جُبَّة مشقوقةُ المقدَّمِ. ينظر: اللسان (درع) ٨ / ٨٢، و (كفف) ٩ / ٣٠٤.

(١) البيت من بحرِ الوافرِ، لأميَّةَ بنِ أبي الصَّلتِ، كما في ديوانه ص ١٩، وكتابِ أميَّةَ بن أبي الصلتِ ـ حياته وشعره ص ٣٣٨.

وهو في الشعرِ والشعراءِ ١ / ٤٥٩، وتذكرة النحاة ٦٨٤ برواية: *وخانَ خيانةَ... *، والخزانة ١ / ٢٤٩.

(٢) قالَ أبو حيَّانَ: ومذهبُ سيبويه أنَّ إضافةَ (آية) إلى الفعلِ يطَّردُ في الكلامِ وفي الشعرِ. الارتشاف ٤ / ١٨٣٢. وينظر: رسالة في جملِ الإعراب ٨٤.

(٣) البيتُ من الوافرِ، ويُنسبُ للأعشى. ولم أقفْ عليه في ديوانه.

(شُعْثًا): متغيرة من السفرِ والجهد. و (السنابك): جمع سُنبكٍ، وهو مقدَّمُ الحافرِ.

شبَّه ما يتصبَّب من عرقِها ودمعِها ممتزجًا بالدمِ على سنابكِها بالمُدامِ وهي الخمر.

وهوَ في الكتاب ١ / ٤٦٠، والكامل ٣ / ١٣٥٤، والمفصل ٩٨، وشرح المفصل ٨ / ١٨، وشرح الكافية ٣ / ١٧٣، وشرح التسهيل ٣ / ٢٥٩، والارتشاف ٤ / ١٨٣٢، والمغني ٥٤٩، ٨٣٦، والهمع ٤ / ٢٨٧، والخزانة ٦ / ٥١٢، ٥١٥، والدرر ٥ / ٣٣.

(٤) البيتُ من بحرِ الوافرِ، وهوَ ليزيدَ بن عمرو بن الصعق، يُعيِّرُ تميماً بحبِّ الطعامِ. وللبيتِ قصةٌ ذُكرتْ في الكاملِ للمبرد ١ / ٢٢٣، ومجمع الأمثال ١ / ٩، والخزانة ٦ / ٥٢١ ـ ٥٢٢. =

فـ (ما) لغو . . . " (١). فهذا نصٌّ منه ـ رحمه اللهُ ـ على أنَّ (ما) زائدةٌ، وأنَّ الإضافةَ إلى الفعلِ نفسِه.

فعلى هذا المذهبِ تكونُ الجملةُ في موضعِ جَرٍّ بإضافةِ (آية) إليها، التقديرُ: بآيةِ محبَّتِهم.

ونسبَ ابنُ هشامٍ إلى ابنِ جنِّي القولَ بأنَّ (آية) لا تُضافُ إلى الفعلِ، وإنَّما تُضافُ إلى المفردِ نحو: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾(٢)، وأمَّا ما وردَ مِنْ قولِه: بآيةِ أوْمَأتْ، ومِنْ قولِ الآخرِ: بآيةِ قامَ ينطقُ كُلُّ شيءٍ، ومِنْ قولِ الآخرِ:

بآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا كَأنَّ عَلَى سَنَابِكِها مُدَامَا

فهوَ على إضمارِ (ما) المصدريَّة. وقالَ: الأصلُ في * بآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا* ـ مثلاً ـ: بأيةِ ما تُقْدِمونَ، أي: بآيةِ إقدامِكم، ومثلُه تقدَّرُ البقيةُ: بآيةِ إيمائها، وبآيةِ قيامٍ، كما قالَ:

... ... بآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعامَا(٣)

أي بآيةِ حُبِّهم(٤).

فعلى هذا لا موضعَ للجملةِ مِنَ الإعرابِ؛ لأنَّها وقَعَتْ صلةً لـ (ما) المصدريَّة(٥).

= والبيت في: الكتاب ١ / ٤٦٠، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٢٦٠، والمفصل ٩٨، وشرح المفصل ٣ / ١٨، وشرح الكافية ٣ / ١٧٣، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٩٤٧، وشرح التسهيل ٣ / ٢٥٩، والارتشاف ٤ / ١٨٣٣، والمغني ٥٤٩، ٨٣٦، والمساعد ٢ / ٣٥٨، والهمع ٤ / ٢٨٨، والدرر ٥ / ٣٥.

ويُروى صدرُ البيتِ: * ألا أبلِغْ لديكَ بني تميم *، كما يُروى عجزه: * بآيةِ ذكرِهم حبّ الطعامِ * ولا شاهدَ فيه حينئذٍ.

(١) الكتاب ١ / ٤٦٠.

(٢) من الآية ٢٤٨ من سورة البقرة.

(٣) ينظر: المغني ٥٤٩.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٤٨، ولارتشاف ٤ / ١٨٣٣، والمغني ٥٤٩، والمساعد ٢ / ٣٥٧.

(٥) ينظر: رسالة في جملِ الإعراب ٨٥.

ونسبَ صاحبُ الدررِ إلى الدماميني قولَه: زَعَمَ سيبويه أنَّ (ما) في قولِ الشاعرِ:

ألاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَميمًا بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعامَا

زائدة، ولا حاجةَ إلى ذلكَ إلاَّ على تقديرِ كونها لا تُضافُ إلى مفردٍ وليسَ كذلكَ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾[1] بلْ ذلكَ هوَ الأصلُ والغالبُ، فإذا أمكنَ لَمْ يجُزِ العدولُ عنه[2].

وممَّنْ وافقَ سيبويه فأجازَ إضافةَ (آية) إلى الجملةِ الفعليَّة أبو الحسنِ الأخفشُ[3]، وأبو القاسمِ الزمخشريُّ[4]. وابنُ مالكٍ في شرحِ الكافية الشافية[5]. أمَّا في التسهيلِ فظاهرُ كلامه يُوحي بقلَّة ذلكَ حيثُ قالَ: " وقدْ تُضافُ (آية) بمعنى علامة إلى الفعلِ المتصرِّف[6] مجرَّدًا أو مقرونًا بـ(ما) المصدريَّة، أو النافية "[7].

ومثَّلَ في الشرحِ[8] لإضافتها إلى الفعلِ المجرَّدِ بقولِ الشاعرِ:

أَلِكْنِي إِلى سَلْمَى بِآيَةِ أَوْمَأَتْ بِكَفٍّ خَضيبٍ تَحْتَ كُفَّةِ مِدْرَعِ

وإلى المقرونِ بـ(ما) المصدريَّة بقولِ الشاعرِ:

ألاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَميمًا بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعامَا

وإلى المقرونِ بـ(ما) النَّافية، بقولِ الشاعرِ:

أَلِكْنِي إِلى قَوْمِي السَّلامَ رِسالَةً بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعافًا وَلا عُزْلا

(١) من الآية ٢٤٨ من سورة البقرة.

(٢) ينظر: الدرر ٥ / ٣٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١ / ٢٦٠.

(٤) ينظر: المفصل ٩٧.

(٥) ينظر: ٢ / ٩٤٧.

(٦) يعني: أنَّها لا تُضافُ إلى فعلٍ غيرِ متصرفٍ كعسى وليس.

(٧) التسهيل ١٥٩.

(٨) ينظر: ٢ / ٢٥٩.

وكذلكَ أجازَ إضافتَها إلى الفعلِ ابنُ عصفورٍ (١) وابنُ هشامٍ(٢).

وعلَّلَ مَنْ أجازَ إضافةَ (آية) إلى الجملةِ الفعليَّةِ بمشابهتِها الوقتَ؛ لأنَّ الأوقاتَ علاماتٌ يُوقَّتُ بها الحوادثُ، ويُعيَّنُ بها الأفعالُ "(٣).

قالَ ابنُ يعيش: " قدْ أُضيفَ إلى الفعلِ غيرُ الزمانِ ممَّا هوَ جارٍ مجراه ومشبهٌ له، قالوا: أتيتَني بآيةِ قامَ زيدٌ، فأضافوا (آية) إلى الجملةِ من الفعلِ والفاعلِ؛ لأنَّها بمنزلةِ الوقتِ؛ وذلكَ أنَّ الآيةَ العلامةُ، والأوقاتُ علاماتٌ لمعرفةِ الحوادثِ وترتيبِها في كونِها ما يتقدَّمُ منها وما يتأخرُ، وما يقترنُ وجودُه بوجودِ غيرِه، والمقدارُ الذي بينَ وجودِ المتقدِّمِ منها والمتأخرِ، فصارَ ذكرُ الوقتِ عَلَمًا له؛ ألا ترى أنَّها تكونُ علاماتٍ لحلولِ الديونِ وغيرِها، فصحَّ إضافةُ الآيةِ إلى الفعلِ كما تُضيفُ الوقتَ؛ لأنَّهما في التحصيلِ يؤولانِ إلى شيءٍ واحدٍ "(٤).

واختلَفَ النقلُ عنِ المبردِ في هذه المسألةِ؛ فنسبَ إليه ابنُ السراجِ القولَ بشذوذِ إضافة (آية) إلى الفعلِ(٥). يعني أنَّه غيرُ مطَّردٍ، بلْ يُقتصرُ فيه على السَّماعِ.

ونقلَ عنه البغداديُّ إجازةَ ذلكَ على بُعدٍ، وإنَّما جازَ على بُعدِه للزومِ الإضافةِ؛ لأنَّ (آية) لا تكادُ تُفرَدُ إذا أردتَ بها العلامةَ(٦).

ولَمْ أقفْ على نصٍّ له في هذا سوى ما في الكاملِ فإنه قالَ: " ومِمَّا يُضافُ إلى الفعلِ... (آية) في قولِه:

(١) ينظر: المقرب ١/٢١٥.

(٢) ينظر: المغني ٥٤٩.

(٣) ينظر: المفصل ٩٧، وشرح الكافية للرضي ٣/١٧٣.

(٤) شرح المفصل ٣/١٨.

(٥) ينظر: الأصول ٢/١٢. وينظر ـ أيضًا ـ: المساعد ٢/٣٥٨، والهمع ٤/٢٨٩.

(٦) الخزانة ٦/٥١٣.

بآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا كَأنَّ عَلَى سَنَابِكِها مُدَامَا "(١)

ولَمْ يحكمْ عليه بشذوذٍ أو قلَّةٍ، وفي رأيي أنَّ هذا هوَ المعوَّلُ عليه.

وخالَفَ الرضيُّ سيبويهِ فجعَلَ (ما) مصدريَّةً لا لغواً؛ حيثُ قالَ: يجوزُ إضافةُ (آية) إلى الجملةِ الفعليَّةِ مصدَّرةً بحرفٍ مصدريٍّ(٢).

وأمَّا أبو القاسمِ الزجاجيُّ فيَرَى أنَّ إضافةَ (آية) إلى الفعلِ "غيرُ جائزةٍ، ولا صحيحةٍ؛ لأنَّها ليستْ بوقتٍ فتدخل في جملةِ أسماءِ الزمانِ.. ولا هيَ متعلِّقةٌ منَ الفعلِ بشيءٍ... فأمَّا قولُ الشاعرِ:

ألاَ أبلِغْ لديْكَ بني تَميمٍ بِآيَةِ مَا تُحبُّونَ الطَّعامَا

فليستْ هذه إضافةً صحيحةً إلى الفعلِ، وإنَّما هيَ إلى المصدرِ؛ لأنَّ (ما) بتأويلِ المصدرِ، فكأنَّه قالَ: بآيةِ محبتِهم الطعام. كما تقولُ: أعجبني ما صنعتَ، أي: أعجبني صنعُكَ... وأمَّا قولُه:

بآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ زُوراً كَأنَّ عَلَى سَنَابِكِها مُدَامَا

فإنَّه أرادَ: بآية ما تُقدمونَ الخيلَ ليجعلَ (ما) مع الفعلِ بتأويلِ المصدرِ، كما ذكرناه في البيتِ الأولِ، فاضطُرَّ فحذفَها منْ لفظِه ضرورةً وهوَ ينويها..." (٣).

واستشهدَ ابنُ مالكٍ لسيبويهِ بقولِ الشاعرِ:

أَلِكْنِي إلى قَوْمِي السَّلام رِسالَةً بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلا عُزْلا(٤)

(١) الكامل ٣/١٣٥٣-١٣٥٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٣/١٧٣.

(٣) الإيضاح في علل النحو ١١٦-١١٧.

(٤) البيتُ من الطويل. لعمرو بنِ شأسٍ الأسديِّ.

(ألكْني): يعني تحمَّلْ رسالتي، والألوكُ: الرسالة. (ولا عُزلا): العُزلُ: جمعُ أعزلَ، وهوَ منْ لا سلاحَ معه.

والبيتُ في الكتاب ١/١٠١، وشرح أبياته للنحاس ٩٦، والخصائص ٣/٢٧٤، والمنصف ٢/١٠٣، وشرح التسهيل ٣/٩٧، ٢٥٩، والارتشاف ٤/١٨٣٤، والمغني ٥٤٩، والمساعد ٢/٣٥٨، والمقاصد النحوية ٣/٥٩٦، وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٥، والهمع ٤/٢٨٨، والخزانة ٦/٥١٣، والدرر ٥/٣٦.

حيثُ جاءتْ (ما) في الشاهدِ نافيةً لا مصدريَّةً، إذْ لو كانتْ مصدريَّةً للزمَ العطفُ على مثبتٍ وهوَ غيرُ جائزٍ. كما أنَّه لا يصحُّ تقديرُ (ما) المصدريَّةِ قبلَ (ما) النافيةِ(١). فدلَّ على صحَّةِ إضافةِ (آية) إلى الفعلِ مقرونًا بـ (ما) النافيةِ، ومستغنيًا عن (ما) المصدريَّةِ.

وحاولَ الدماميني الإجابةَ عنْ ذلكَ فقالَ: يصحُّ ذلكَ فيه بأنْ تجعلَ (ما) مصدريَّةً، و (لا) النافيةُ محذوفةٌ لدلالةِ ما بعدَها عليها، والمعنى: بآيةِ كونهم لا ضِعافًا ولا عُزلاً (٢).

وفيه تكلُّفٌ؛ لأنَّ (لا) النافيةَ إنَّما تُحذفُ إذا كانتْ داخلةً على مضارعٍ جوابًا للقسمِ(٣).

كما اعترضَ ابنُ هشامٍ على ابنِ جنِّي في إضافةِ (آية) إلى المفردِ بأنَّ في قولِ الشاعرِ: " بآية يقدمون " حذفَ موصولٍ حرفيٍّ غيرِ (أنْ) وبقاءَ صلتِه وذلكَ غيرُ جائزٍ، بخلافِ (أنْ) فإنَّها تُحذفُ وجوبًا في مواضعَ (٤).

ومِمَّا يُستدلُّ بِه ـ أيضًا ـ لسيبويه عدمُ تصريحِهم بالمصدرِ أصلاً(٥)، وإضافتُها إلى الجملةِ الاسميَّةِ في قولِ الشاعرِ:

بآيَةِ الخالِ منْها عِنْدَ بُرْقُعِها وَقَوْلُ رُكْبَتِهَا قِضْ حِينَ تَثْنِيها(٦)

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٢٥٩ . وينظر: المغني ٥٤٩، والحلل ٦٢ .

(٢) ينظر: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب للدماميني (مخطوط) ل ١٩٨ / ب .

(٣) ينظر: الخزانة ٦ / ٥١٣، وحاشية الدسوقي ٢ / ٨٩ .

(٤) ينظر: المغني ٥٤٩ .

(٥) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٨٣٤، والحلل في الكلام على الجمل ٦٣، والهمع ٤ / ٢٨٨ .

(٦) البيتُ من البسيطِ، لمزاحم بنِ عمرو السلوليِّ.

وقوله: (قِضْ): حكايةُ صوتِ الركبةِ إذا صاتتْ. يُقالُ: قالتْ ركبتُه: قِضْ.

والبيتُ في الارتشاف ٤ / ١٨٣٤، واللسان (قضض) ٧ / ٢٢٣، والهمع ٤ / ٢٨٩، والدرر ٣ / ٣٧ .

فأضافَها إلى الجملة الاسميَّة، فكذلكَ تُضافُ إلى الجملة الفعليَّة(١).

وبهذا يُعلمُ أنَّ ما ذهبَ إليه سيبويه ومَنْ تبعَه هو الصحيحُ.

٩ ـ الجملةُ الواقعةُ بعدَ (ذي) في قولهم: اذهبْ بذي تَسْلَمُ

ومنَ الجُملِ المُختلَف فيها عندَ النحويينَ الجملةُ الواقعةُ بعدَ (ذي) في قولِ العربِ: " اذهبْ بذي تَسْلَمُ ". والخلافُ فيها على قولين:

القولُ الأولُ للجمهورِ، وهوَ أنَّ (ذو) في قولهم: (بذي تَسْلَمُ) هيَ بمعنى صاحب، كهيَ في قولهم: بذي سَلامَةٍ، وهوَ مضافٌ إلى الفعلِ، والمعنى: اذهبْ في وقتٍ صاحبِ سَلامَةٍ، فتكونُ الجملةُ على هذا المذهبِ في موضعِ جَرٍّ بالإضافة(٢). أي أنَّ الباءَ للظرفيَّة بمعنى (في)، والموصوفُ نكرةٌ، أي: اذهبْ في وقتٍ صاحبِ سلامةٍ، أي: في وقتٍ هوَ مَظِنَّةٌ للسلامة(٣).

وقيلَ: إنَّ الباءَ للمصاحَبَة، أي: مقترنًا بوقتٍ ذي سَلامةٍ، كما تقولُ: افعلْه بسعادتكَ.

وقيلَ: هيَ للقسمِ، أي: بحقِّ سلامتكَ، وقدْ حكى القَسَمَ به ابنُ السكيتِ في إصلاحِ المنطق(٤).

وقيلَ: هوَ خبرٌ في معنى الدعاء؟ أي: واللهُ يُسلِّمُكَ. قالَه السيرافيُّ(٥).

وقالَ السهيليُّ: " هوَ عندي على الحكاية؛ حكَوا قولَ الداعي: (تَسْلَمُ) كما تقولُ: (تعيشُ) و (تَبْقَى)، فقولُهم: اذهبْ بذي تسلمُ، أي: اذهبْ بهذا القولِ منِّي... "(٦).

(١) ينظر: الخلل في الكلام على الجمل ٦٣، والهمع ٤ / ٢٨٨.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٨٣٥، والخلل في الكلامِ على الجملِ ٥٩ ـ ٦٠، ورسالة في جملِ الإعرابِ ٨٦، والهمع ٤ / ٢٨٩.

(٣) ينظر: المغني ٥٤٩، والمساعد ٢ / ٣٦٠، والهمع ٤ / ٣٨٩.

(٤) إصلاح المنطق ٢٩٢، وينظر: لسان العرب (سلم) ١٢ / ٢٩٢.

(٥) ينظر: شرح الكتاب ل ٤ / ب. وينظر: الهمع ٤ / ٣٨٩.

(٦) نتائج الفكر ٩٥.

ويختلفُ فاعلا (اذهبْ) و(تَسْلَمُ) بحسبِ المخاطبِ، نحو: اذهبْ بذي تَسْلَمُ، واذهبي بذي تسلمينَ، واذهبا بذي تسلمانِ، واذهبوا بذي تسلمونَ، واذهبْنَ بذي تَسْلَمْنَ (١).

وتقديرُ سيبويه في هذا ونحوِه منَ المضافِ أنَّ الفعلَ يُقامُ مَقامَ مصدرِه في الإضافة، كأنَّه قالَ: بذي سلامتكَ. وهوَ قولُ أبي العباسِ المبردِ أيضًا(٢)، وشَرَحَه في: (يَوْمَ يَقُومُ زيدٌ) ونحوِه، حيثُ قامتِ الأفعالُ مَقامَ مصادرِها، وكذلكَ قولُه: اذهبْ بذي تسلمُ؛ قامَ الفعلُ مقامَ مصدرِه... وقالَ: (ذو) لا تقعُ مفردةً أبدًا فجاءتْ إضافتُها إلى ما يُضافُ إليه غيرُها فوقعتْ على الفعلِ خاصّةً(٣).

قالَ سيبويه: " ومِمَّا يُضافُ إلى الفعلِ ـ أيضًا ـ قولُه: لا أفعلُ بذي تَسْلَمُ، ولا أفعلُ بذي تسلمانِ، ولا أفعلُ بذي تسلمونَ. والمعنى: لا أفعلُ بسلامتكَ(٤)، و(ذو) مضافةٌ إلى الفعلِ كإضافةِ ما قبلَه، كأنَّه قالَ: لا أفعلُ بذي سلامتكَ، فـ (ذو) ـ ههنا ـ الأمرُ الذي يُسَلِّمُكَ، وصاحبُ سلامتكَ " (٥).

وذهبَ الرضيُّ مذهبَ سيبويه في إضافةِ (ذو) معربًا كإعرابِه في نحوِ (ذو مالٍ) بالألفِ والواوِ والياءِ إلى الفعليَّةِ في قولِهم: اذهبْ بذي تسلمُ، واذهبا بذي تسلمانِ، واذهبوا بذي تسلمونَ (٦).

ويرى أبو الحسنِ الأخفشُ وابنُ مالكٍ في شرحِ الكافيةِ الشافيةِ أنَّ إضافةَ (ذو) إلى الجملةِ الفعليَّةِ مخصوصٌ بهذا الفعلِ، وهوَ معَ هذه الخصوصيَّةِ نادرٌ؛ لأنَّه ليسَ

(١) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٨٣٦، والمساعد ٢ / ٣٦٠، وشفاء العليل ٢ / ٧٢٠، والهمع ٤ / ٣٨٩.

(٢) ينظر: المقتضب ٣ / ١٧٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (مخطوط) ج ٤ ل ١٨ / ب (بتصرف)، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ٢ / ٧٦٣.

(٤) يعني: أنهم أضافوا (ذا) ـ بمعنى صاحب ـ إلى الفعلِ لفظاً، وإلى المصدرِ تقديراً. ينظر: شفاء العليل ٢ / ٧٢٠.

(٥) الكتاب ١ / ٤٦١.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٣ / ١٧٤.

شيءٌ منَ الأسماءِ يُضافُ إلى الفعلِ غيرُ أسماءِ الزمانِ كقولكَ: هذا يومُ يُفعلُ، أي: يُفعلُ فيه(١).

وقالَ ابنُ مالكٍ: "

و (اذهبْ بذي تَسلمُ) نادراً أتَى وثَنِّ واجْمَعَنْ فكُلٌّ ثَبَتَا

يُقالُ: (اذهبْ بذي تَسْلَمُ) أي: بصاحبِ سَلامَتِكَ. وفي التثنيةِ والجمعِ: (اذهبا بذي تَسْلَمانِ) و (اذهَبُوا بذي تَسْلَمونَ) فأضافوا (ذا) بمعنى: صاحبٍ إلى هذا الفعلِ خاصَّةً. ولا يُفعلُ ذلكَ بغيرِه"(٢).

أمَّا في شرحِ التسهيلِ فقدْ عبَّرَ عنه بالشذوذِ(٣).

ولعلَّ هذا الشذوذَ وعدمَ القياسيَّةِ حاصلانِ بخروجِ هذا الاسمِ عنْ الدلالةِ على الزمانِ؛ فليسَ ذا دلالةٍ على الزمانِ، أو قائماً مقامَ أسماءِ الزمانِ حتَّى يكونَ لإضافتِه إلى الجملةِ سبيلٌ، ولكنَّه كذلكَ جاءَ عنِ العربِ فحُملَ على السماعِ(٤).

وقدْ حاولَ بعضُ النحاةِ ـ كأبي سعيدٍ السيرافيِّ وابنِ هشامٍ ـ دفعَ الشذوذِ عنه، وحملَه على القياسِ فقالوا: الموصوفُ بـ (ذي) الوقتُ، أي: اذهبْ في الوقتِ ذي السلامةِ، أي: في وقتٍ تسلمُ فيه، والباءُ بمعنى (في)، فلا تكونُ الإضافةُ شاذَّةً؛ لأنَّه كالزمانِ المضافِ إلى الفعلِ"(٥).

القولُ الثاني في المسألةِ: أنَّ (ذي) موصولةٌ، على لغةِ طيِّءٍ، وأُعربتْ على لغةِ بعضِهم، و(تَسْلَمُ) صلةٌ لـ (ذي)، والمعنى: اذهبْ في الوقتِ الذي تسلمُ فيه، ثُمَّ حُذفَ الجارُّ اتِّساعاً فأُوصلَ الفعلُ بصلةِ (تسلمه) ثُمَّ حُذفَ الضميرُ(٦)، وهوَ مصدرٌ،

(١) ينظر: معاني القرآن ١ / ٢٦٠، وينظر ـ أيضاً ـ: لسان العرب (سلم) ١٢ / ٢٩١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٤٦.

(٣) ينظر: ٣ / ٢٦٠.

(٤) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٢١٥.

(٥) ينظر: شرح الكتاب ل ٤ / ب، والمغني ٥٤٩. وينظر: شرح الكافية للرضي ٣ / ١٧٤.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٨٣٦، والحلل في الكلام على الجمل ٥٩، والمساعد ٢ / ٣٦٠، والهمع ٤ / ١٦٨.

كأنَّه قالَ: بالسلامةِ الذي تسلمه، وذُكِّرَ لأنَّه أرادَ السلامَ، وإنْ لَمْ يُستعملْ"(١).

وعلى هذا المذهبِ لا موضعَ للجملةِ منَ الإعرابِ، ولا إضافةَ في (ذي)، ولا شذوذَ(٢). وإلى نحوِ هذا ذهبَ بعضُ النحويينَ، منهم ابنُ الطراوةِ(٣).

والمرادُ بإعرابِها على لغةِ بعضِهم أنَّه خُولفَ بينَ لفظِها في هذا المَثَلِ وبينَ لفظِها في سائرِ المواضعِ، فإنَّها تُستعملُ في هذا المَثَلِ بالياءِ وفي غيرِه بالواوِ في الرفعِ والنصبِ والجرِّ(٤).

ويفترضُ صدرُ الأفاضلِ سؤالاً ثُمَّ يُجيبُ بنفسِه عليه فيقولُ: " فإذا قلتَ: اذهبْ بذِي تسلمُ، احتملَ أنْ تكونَ بمعنى صاحبٍ، وأنْ تكونَ بمعنى الذي. فإنْ سألتَ: لو كانَ (ذو) ها هُنا بمعنى الذي لكانَ في موضعِ الجرِّ على صورةِ الرفعِ، وهذا لأنَّهم يقولونَ: مررتُ بذو قالَ ذاكَ، ورأيتُ ذو قالَ ذاكَ، وهؤلاءِ ذو قالوا ذاكَ، وكأنَّه سوَّى فيه بينَ الأحوالِ للتفرقةِ بينَ (ذو) بمعنى صاحب، و (ذو) بمعنى الذي.

أجبتُ: منهم مَنْ يُثنِّي ويجمعُ، والعربُ تُجريه في الإعرابِ مُجرَى (ذو) بمعنى صاحبٍ قياسًا على تأنيثه؛ فإنَّهم بأجمعِهم يقولونَ: مررتُ بذاتِ قالتْ ذاكَ، فمَنْ جعَلَه بمعنى الصاحبِ قالَ: معناه بصاحبةِ هذه الكلمةِ، وهي (تَسْلَمُ)، ومحصولُه اذهبْ بالسلمِ الذي تسلمُه، وهذا لأنَّ السلامَ والسلامةَ بمعنًى واحدٍ، وبالأمرِ الذي تسلمُ به، ومحصولُه اذهبْ بالأمرِ الذي يُسَلِّمُكَ "(٥).

فأمَّا توجيهُ الجمهورِ فحسَنٌ منَ الناحيةِ الصناعيَّةِ، لكنْ يؤخذُ عليه أنَّ المعنى في العبارةِ خلافُ ما زعَموا. قالَه الدكتورُ فخرُ الدين قباوة(٦).

(١) ينظر: شرح السيرافي ل ٤/ب، وشرح المفصل ٣/١٩.

(٢) ينظر: الحلل ٥٩، ورسالة في جمل الإعراب ٨٧.

(٣) ينظر: الارتشاف ٤/١٨٣٦، والحلل في الكلام على الجمل ٦٠، ورسالة في جمل الإعراب ٨٧.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (مخطوط) ل ٤/ب. وانظر: النكت للأعلم ٢/٧٦٣-٧٦٤.

(٥) التخمير ٢/٤٨-٤٩

(٦) إعراب الجمل وأشباه الجمل ٢١٦.

وأمَّا التوجيهُ الآخرُ المنسوبُ لابنِ الطراوةِ فضُعِّفَ بأنَّ استعمالَ (ذي) موصولةً مختصٌّ بطيِّء. ولَمْ يُنقلِ اختصاصُ هذا الاستعمالِ بهم(١).

وأنَّ الأشهرَ في (ذو) الطائيَّةِ البناءُ لزومُ الواوِ في جميعِ الأحوالِ، ولَمْ يُسمعْ هُنا إلاَّ الإعرابُ(٢).

كما أنَّ حذفَ الضميرِ العائدِ على الاسمِ الموصولِ غيرُ قياسيٍّ؛ إذْ إنَّ حذفَ العائدِ المجرورِ هوَ والموصولُ بحرفٍ متَّحدِ المعنى مشروطٌ باتِّحادِ المتعلَّقِ نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾(٣) والمتعلَّقُ هُنا مختلفٌ، وأنَّ هذا العائدَ لَمْ يُذكرْ في وقتٍ "(٤). وقدْ تكونُ في بعضِ العباراتِ مخالفةً للمعنى المقصودِ بهذا التفسيرِ(٥).

١٠ ـ الجملةُ الواقعةُ بعدَ (حتَّى) الابتدائيَّة

ومِنَ الجملِ المُختلفِ فيها الجملةُ الواقعةُ بعدَ (حتَّى) الابتدائيَّة:

فعندَ جمهورِ النحويينَ أنَّه لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ نحو قولِ جريرٍ:

فَمَا زَالَتِ القَتلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ(٦)

فـ(حتَّى) حرفُ ابتداءٍ، و (ماءُ) مبتدأ، و (أشكلُ) خبرُه، والجملةُ الاسميَّةُ لا

(١) ينظر: المغني ٥٦٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/ ١٧٤ ، والمغني ٥٦٠.

(٣) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنون.

(٤) المغني ٥٥٠. وينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٢١٦.

(٥) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٢١٦.

(٦) البيتُ من (الطويل)، وهو في ديوان الشاعر ص ٣٦٧ من قصيدةٍ يهجو فيها الأخطلَ.

وقولُه: (تَمُجُّ): تقذفُ. وفي الديوان: (تمورُ دماؤها) بمعنى تتحركُ بسرعة. والأشكلُ: الذي تُخالطُه حُمرةٌ. والمعنى: تغيَّرَ ماءُ دجلةَ من كثرةِ دماءِ القتلى. والشاهد في البيت قولُه: (حتَّى ماء دجلةَ أشكل) حيثُ وقعَ بعدَها جملةٌ مستأنفةٌ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ على مذهبِ جمهورِ النحاة.

وانظر البيتَ في الأزهية ٢١٦، وشرح المفصل ٨/ ١٨، ولسان العرب (شكل) ١١/ ٣٥٧، والمغني ١٧٣، ٥٠٦، والجنى الداني ٥٥٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٦، والهمع ٤/ ١٦٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٧، وشرح الأشموني ٣/ ٣٠٠، والخزانة ٩/ ٤٧٧، ٤٧٩، والدرر ٤/ ٣٢.

محلَّ لها مِنَ الإعرابِ؛ لكونها ابتدائيَّةً، وكقولِ امرئِ القيسِ:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ(١)

فجملةُ: (الجيادُ ما يُقدنَ بأرسانٍ) لا موضعَ لها مِنَ الإعرابِ.

قالَ سيبويه: " والرفعُ جائزٌ كما جازَ في الواوِ وثُمَّ، وذلكَ قولُكَ: (لقيتُ القومَ حتَّى عبدُ اللهِ لقيتُه) جعلتَ (عبد الله) مبتدأً، وجعلتَ (لقيتُه) مبنيًّا عليه، كما جازَ في الابتداءِ؛ كأنَّكَ قلتَ: لقيتُ القومَ حتَّى زيدٌ ملْقِيٌّ، وسرَّحتُ القومَ حتَّى زيدٌ مُسَرَّحٌ، وهذا لا يكونُ فيه إلاَّ الرفعُ؛ لأنَّكَ لَمْ تذكرْ فعلاً، فإذا كانَ في الابتداءِ: (زيدٌ لقيتُه) بمنزلةِ: زيدٌ منطلقٌ، جازَ ههُنا الرفعُ "(٢).

وقالَ في موضعٍ آخرَ: "واعلمْ أنَّ (حتَّى) يُرفعُ الفعلُ بعدَها على وجهينِ: تقولُ: سرتُ حتَّى أدخلُها، تعني أنَّه كانَ دخولٌ متَّصلٌ بالسيرِ كاتِّصاله به بالفاءِ إذا قلتَ: سرتُ فأدخلُها، فـ(أدخلُها) ههنا على قولكَ: هوَ يدخلُ، وهوَ يضربُ، إذا كنتَ تُخبرُ أنَّه في عملِه، وأنَّ عملَه لَمْ ينقطعْ. فإذا قالَ: حتَّى أدخلُها، فكأنَّه يقولُ: سرتُ فإذا أنا في حالِ دخولٍ، فالدخولُ متصلٌ بالسيرِ كاتِّصاله بالفاءِ، فـ(حتَّى) صارتْ ههنا بمنزلةِ (إذا) وما أشبهها مِنْ حروفِ الابتداءِ؛ لأنَّها لَمْ تجئْ على معنى إلى أنْ، ولا معنى كيْ، فخرجتْ مِنْ حروفِ النصبِ كما خَرَجتْ (إذَنْ) منها في قولِكَ: إذَنْ أظنُّكَ.

(١) البيتُ من (الطويل)، وفي الديوان ٩٣: (مَطَوْتُ) بدلَ (سَرَيْتُ): يعني: مددتُ في السيرِ وطوَّلتُ.
والأرسانُ: جمعُ رَسَنٍ، وهو الحبلُ والزمامُ يُجعلُ على الأنفِ. يقولُ: سَريتُ بهم حتّى كلَّت المطيُّ وأعْيَتْ.
وقولُه: (وحتَّى الجيادُ ما يُقدنَ بأرسانٍ) أي: لا تحتاجُ من الإعياءِ والتعبِ إلى أرسانٍ تُقادُ بها. وكانوا يركبونَ المطيَّ ويقودونَ الخيلَ.
والبيتُ في: الكتاب ١/٤١٧، ٢/٢٠٣، ومعاني القرآن للفراء ١/١٣٣، والمقتضب ٢/٤٠، وشرح المفصل ٥/٧٩، ٨/١٩، والهمع ٥/٢٥٩، والدرر ٦/١٤١.

(٢) الكتاب ١/٥٠.

وأمَّا الوجهُ الآخرُ، فإنَّه يكونُ السيرُ قدْ كانَ وما أشبهه، ويكونُ الدخولُ وما أشبهه الآنَ، فمنْ ذلكَ: لقدْ سرتُ حتَّى أدخلُها ما أُمنعُ؛ أي: حتَّى إنِّي الآنَ أدخُلها كيفَما شئتُ... ولقدْ مرِضَ حتَّى لا يرجونَه، والرفعُ ههنا في الوجهينِ جميعًا كالرفعِ في الاسمِ. قالَ الفرزدقُ:

فيا عجبًا حتَّى كُلَيْبٌ تسبُّني كأنَّ أباها نهشلٌ أو مجاشعُ(١)

فـ(حتَّى) ههنا بمنزلةِ (إذا) وإنَّما هيَ ههنا كحرفٍ منْ حروفِ الابتداءِ... ويدلُّكَ على (حتَّى) أنَّها حرفٌ منْ حروفِ الابتداءِ أنَّكَ تقولُ: حتَّى إنَّه ليفعلُ ذاكَ، كما تقولُ: فإذا إنَّه يفعلُ ذاكَ... "(٢).

وذهبَ الرمَّانيُّ والهرويُّ والجرجانيُّ وابنُ يعيش والرضيُّ والمراديُّ وابنُ هشامٍ وغيرُهم منَ النحويينَ إلى أنَّ (حتَّى) حرفُ ابتداءٍ(٣) واستئنافٍ كما ذكرَ سيبويه؛ يُستأنفُ الكلامُ بعدَها، ولا يتعلَّقُ منْ حيثُ الإعرابُ بما قبلَها كما تَعَلُّقِ الفعلِ المنصوبِ؛ لأنَّ (حتَّى) المنصوبَ ما بعدَها منَ الفعلِ حرفُ جرٍّ متعلقٌ بما قبلَها(٤).

(١) البيتُ من (الطويل)، وهو في الديوان ٣٦١ من قصيدةٍ يهجو بها جريرًا. و(كُليب): رهطُ جرير، و (نهشل ومجاشع): ابنا دارم وهم رهط الفرزدق. والشاهدُ فيه أنَّ (حتَّى) هنا ابتدائيَّةٌ دخلتْ على الجملةِ الاسميَّةِ كما هيَ في حالةِ رفعِ الفعلِ بعدَها تكونُ ابتدائيَّةً.
والبيتُ في: الكتاب ١/٤١٣، والمقتضب ٢/٤١، والأصول ١/٤٢٥، وشرح المفصل ٨/١٨، ٦٢، ورصف المباني ٢٥٧، وشرح شواهد المغني ١/١٢، ٣٧٨، والخزانة ٩/٤٥٧، ٤٧٦، ٤٧٨، والدرر ٤/١١٢.

(٢) الكتاب ١/٤١٣.

(٣) ليسَ معنى أنَّها حرفُ ابتداءٍ أنَّه يجبُ أنْ يليَها المبتدأ والخبرُ، بلِ المعنى أنَّها صالحةٌ لذلكَ، يُستأنفُ الكلامُ بعدَها فيقعُ بعدَها جملةٌ اسميَّةٌ أو جملةٌ فعليَّةٌ مصدَّرةٌ بمضارعٍ مرفوعٍ كقراءةِ نافعٍ بقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ البقرة ٢١٤. فهوَ في الاستئنافِ مثلُ قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾. جاءَ بعدَ (حتَّى) جملةٌ شرطيَّةٌ مستأنفةٌ.

(٤) انظر: معاني الحروف للرماني ص ١٢٠، والأزهية للهروي ص٢١٥، وشرح المفصل ٨/١٨، وشرح الكافية للرضي ٤/٥٩، والجنى الداني ٥٥١، ٥٥٢، والمغني ١٧٦.

قال الجرجانيُّ: «وتكونُ (حتَّى) حرفًا يُبتدأ ما بعدَه كقولِ الشاعرِ:

فَمَا زَالَتِ القَتلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

ماءُ دجلةَ: مبتدأ، وأشكلُ: خبرُه، وليسَ لها عملٌ»(١).

وتحدَّثَ ابنُ يعيشَ عنِ القسمِ الثالثِ لـ (حتَّى) فقالَ: " وأمَّا القسمُ الثالثُ فأنْ تكونَ حرفاً منْ حروفِ الابتداءِ ليُستأنفَ بعدَها الكلامُ ويُقطعَ عمَّا قبلَه كما يُستأنفُ بعدَ (أمَّا) و (إذا) التي للمفاجأة و(إنَّما) و (كأنَّما) ونحوِها منْ حروفِ الابتداءِ فيقعُ بعدَها المبتدأ والخبرُ، والفعلُ والفاعلُ منْ نحوِ قولِكَ: سرحتُ القومَ حتى زيدٌ مسرحٌ، وأجلستُ القومَ حتى زيدٌ جالسٌ، قالَ جريرٌ:

فَمَا زَالَتِ القَتلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

فقولُه (ماء) رفْعٌ بالابتداءِ، و(أشكلُ) الخبرُ. وقالَ الفرزدقُ:

فيا عجبًا حتَّى كُلَيْبٌ تسبُّني كأنَّ أباها نهشلٌ أو مجاشِعُ

والمرادُ: يسبُّني الناسُ حتَّى كليبٌ تسبُّني، فوقعَ بعدَها المبتدأُ والخبرُ، وأمَّا البيتُ:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

فالشاهدُ فيه قولُه: (وحتَّى الجيادُ ما يُقدْنَ بأرسانٍ) فـ (حتَّى) حرفُ ابتداءٍ؛ ألا ترى أنَّها ليستْ حرفَ خفضٍ لوقوعِ المرفوعِ بعدَها، وليستْ حرفَ عطفٍ لدخولِ حرفِ العطفِ عليها وهوَ الواوُ "(٢).

وذهبَ الزجَّاجُ إلى أنَّ (حتَّى) جارَّةٌ، والجملةُ بعدَها في محلِّ جرٍّ بها(٣).

- وإلى مذهبِ الزجَّاجِ أشارَ المراديُّ(٤) بقولِه:

---

(١) التلخيص ١٥٠.

(٢) شرح المفصل ٨/١٨-١٩.

(٣) ينظر: المغني ١٧٦، وشرح قواعدِ الإعراب لابنِ هشام ٤٠، والحلل في الكلام على الجمل ٦٤.

(٤) أبو عبدِ الله محمد بن محمد بن عمران، الشهير بـ (المجراديّ) السلويّ. توفي سنة ٧٧٨ هـ. (إيضاح المكنون ٢/٣٩٧، ومعجم المؤلفين ١١/٢٨٦).

وقالَ أبو إسحاقَ: جَرٌّ مَحَلُّها إذا وَقَعَتْ مِنْ بَعْدِ (حَتَّى) وأُبْطِلا[1]

وتابَعَه في ذلكَ ابنُ دُرُسْتُوَيْه[2]. وخالَفَهما الجمهورُ.

وقدْ رَدَّ مذهبَهما ابنُ هشامٍ وغيرُه بأمرين:

الأول: أنَّ حروفَ الجرِّ لا تُعَلَّقُ عنِ العملِ أي: لا تُمنعُ عنِ العملِ، بلْ تَعْمَلُ، فلو جُعِلَتْ حرفَ جرٍّ لكانَ (ماءُ) ـ في البيتِ الأولِ مثَلاً ـ مجروراً، وليسَ كذلكَ في المشهورِ. ولو قلتَ: (ماء) مبتدأ، و (أشكل) خبرُه، والجملةُ في موضعِ جرٍّ بـ (حتَّى) لعلَّقتَ العملَ عنها مِنْ غيرِ مانعٍ[3]، وهو الخلافُ المفروضُ[4]. وإنَّما تدخلُ على المفرداتِ، أو ما في تأويلِ المفرداتِ. فعُلِمَ أنَّها ليستْ بحرفِ جرٍّ، لعدمِ صلاحيَّةِ الموضعِ.

الثاني: أنَّهم إذا أوقعُوا بعدَها (إنَّ) كسروها فقالوا: (مَرِضَ زيدٌ حتَّى إنَّهم لا يرجونَه). فلوْ كانتْ حرفَ جرٍّ لما وجبَ كسرُ (إنَّ) بعدَها، واللازمُ باطلٌ، فالملزومُ كذلكَ[5]، والقاعدةُ أنَّ حرفَ الجرِّ إذا دخلَ على (أنَّ) فُتِحَتْ همزتُها كقولِه

(١) ينظر: مبرز القواعد الإعرابيَّة من القصيدة المجراديَّة ص ١٤٢. ويعني بقوله: (أُبطلا): أنَّ هذا المذهبَ قدْ أُبطلَ من قبلِ الجمهورِ.

(٢) أبو محمد عبدُ الله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْه بن المرزبان الفارسي. شديدُ الانتصارِ للبصريينَ. أخذَ عنِ المبردِ وابنِ قتيبةَ. من كتبِه: " الكتَّاب" و "تصحيح الفصيح" لثعلب و "الإرشاد" في النحو. تُوفي سنةَ (٣٤٧هـ). (طبقات النحويين واللغويين ١١٦، وتاريخ العلماء النحويين ٤٦، ونزهة الألباء ٢١٣ ـ ٢١٤، وبغية الوعاة ٢ / ٣٦).

(٣) لأنَّ التعليقَ مِنْ خواصِّ الأفعالِ اتفاقًا، فلا يجوزُ في غيرِها، سواءٌ أكانَ اسمًا أم حرفًا، لكنَّها قدْ عُلِّقَتْ عنِ العملِ بناءً على أنَّ عملَها قدْ بَطَلَ مِنْ حيثُ اللفظُ، وإنْ كانَ معتبرًا بحسبِ المعنى عندَهما. شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٥٣.

(٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب للقوجوي ٤١، وحاشية العمراني على مبرز القواعد الإعرابية ١٤٣.

(٥) أمَّا الملازَمَةُ فلأنَّ حرفَ الجرِّ إذا دخلَ على (إنَّ) المكسورةِ فُتحتْ همزتُها. وأمَّا بطلانُ اللازمِ فباستقراءِ الأئمَّةِ مِنْ كلامِ العربِ، مِنْ أنَّ (إنَّ) إذا وقعتْ بعدَ (حتَّى) لَمْ يُسمعْ فيها إلاَّ الكسرُ. انظر: حاشية العمراني على مبرز القواعد الإعرابية ١٤٣، وحاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب ص ٨٨.

تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ﴾(١)؛ لأنَّ الجارَّ لا يدخلُ إلاَّ على المفردِ، و (أنَّ) بالفتحِ معَ معموليها في تقديرِ المفردِ، بخلافِ (إنَّ) بالكسرِ؛ فلهذا وجبَ أنْ تكونَ مفتوحةً. فالحاصلُ أن (حتَّى) إذا كانتْ جارَّةً أوْ عاطفةً يجبُ أنْ تكونَ (إنَّ) بعدها مفتوحةً، وإذا كانتْ ابتدائيَّةً فبالكسرِ(٢)؛ لكونِ ما بعدَها مَظِنَّةَ الجملةِ، كما أنَّ (أنَّ) بالفتحِ مظنَّةُ المفردِ ـ ومعلومٌ أنَّ الجملةَ منْ حيثُ النظرُ إلى ذاتِها بلا اعتبارِ وقوعِها موقعَ المفردِ، لا تصلُحُ للإعرابِ أصلاً، فضلاً عنْ صلاحيَّةِ الجرِّ ـ في نحوِ قولكَ: مَرِضَ زيدٌ حتَّى إنَّهم لا يرجونَه(٣).

والدليلُ الثاني ـ وإنْ كانَ يُشاركُ الدليلَ الأولَ في إثباتِ المطلوبِ ـ إلاَّ أنَّ فائدتَه المبالغةُ في الردِّ على الخصمِ، والفرقُ بينَ الدليلَيْنِ أنَّ الاستدلالَ الأولَ باعتبارِ حالِ (حتَّى) الابتدائيَّةِ، والثاني ـ وهوَ الأظهرُ ـ استدلالٌ بملاحظةِ حالِ متعلَّقِها(٤).

وردَّ الأزهريُّ في (موصِّلِ الطلابِ إلى قواعدِ الإعرابِ) هذينِ الأمرينِ فقالَ: في كُلٍّ منْ هذينِ الدليلَيْنِ نظرٌ. أمَّا الأولُ فإنَّ الزجَّاجَ وابنَ دُرُسْتُوَيْهِ لا يُسمِّيانِ ذلكَ تعليقًا(٥)، وإنَّما يقولانِ: الجملةُ بعدَ (حتَّى) في محلِّ جَرٍّ، على معنى أنَّ تلكَ الجملةَ في تأويلِ مفردٍ مجرورٍ بها. وأمَّا الثاني فلأنَّهما يدَّعيانِ أنَّها عاملةٌ في المحلِّ لا في اللفظِ، ولذلكَ لَمْ تُفتحْ همزةُ (إنَّ) بعدَها(٦).

وبالرجوعِ إلى قولِ الزجَّاجِ نراه يقولُ تعليقًا على الآيةِ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ ـ بالرفعِ على قراءةِ نافعٍ ـ: "ورفْعُ ما بعدَ (حتَّى) على وجهينِ، فأحدُ

(١) من الآية ٦ من سورة الحج.

(٢) ينظر: المغني ١٧٤ ـ ١٧٦، وشرح قواعدِ الإعرابِ للقوجوي ٤١.

(٣) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١٥٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٥٤.

(٥) قالَ الشنواني: قد يُقالُ: هو تعليقٌ وإنْ لم يسمِّياه تعليقًا. انظر حاشيته على شرح مقدمة الإعراب ص ٨٩.

(٦) انظر: ص ٥٢ ـ ٥٣.

الوجهين هوَ وجهُ الرفعِ في الآية، والمعنى: سرتُ حتَّى أدخلُها، وقدْ مضى السيرُ والدخولُ؛ كأنَّه بمنزلةِ قولكَ: سرتُ فأدخلُها، بمنزلةِ سرتُ فدخلتُها، وصارتْ (حتَّى) ههنا ممَّا لا يعملُ في الفعلِ شيئًا؛ لأنَّها تلي الجملَ، تقولُ: سرتُ حتَّى إني داخلٌ، وقول الشاعر:

* فيا عجبًا حتَّى كليبٌ تسبُّني كأنَّ أباها نهشلٌ أو مجاشعُ

فعملُها في الجملِ في معناها لا في لفظِها، والتأويلُ: سرتُ حتَّى دخولها، وعلى هذا وجه الآية. ويجوزُ أنْ يكونَ السيرُ قدْ مضى والدخولُ واقعٌ الآنَ، وقدِ انقطعَ السيرُ، تقولُ: سرتُ حتَّى أدخلُها الآنَ ما أُمنعُ، فهذه جملةُ بابِ حتَّى"(١).

فربَّما فُهِمَ مِنْ تأويلِ الزجَّاجِ وقوله: (سرتُ حتَّى دخولها) أنَّه يعني الجرَّ. وأرى أنَّه يعني المعنى لا اللفظَ، كما نصَّ هوَ على ذلكَ بقوله: (فعملُها في الجملِ في معناها لا في اللفظِ) وفسَّرَ ذلكَ أي: سرتُ حتَّى دخولها، أي: في حالِ الدخولِ، وهوَ مسبوقٌ في ذلكَ بقولِ سيبويه السابقِ ذكرُه لا مُخالفٌ له.

ولعلَّ ما نقلَه السيوطيُّ عنْ بعضِ شيوخِه وصحَّحَه في ضابطِ (حتَّى) هوَ الراجحُ، وهوَ أنَّه إذا وقعَ بعدَها اسمٌ مفردٌ ومجرورٌ أو مضارعٌ منصوبٌ فهيَ حرفُ جرٍّ، وإذا وقعَ بعدَها اسمٌ مرفوعٌ أو منصوبٌ فهيَ حرفُ عطفٍ. أمَّا إذا وقعَ بعدَها جملةٌ فهيَ حرفُ ابتداءٍ. وقدْ تقدَّمَ في بابِ الحالِ(٢).

١١ ـ الجملةُ الواقعةُ بعدَ (لَمَّا):

تأتي (لَمَّا) في كلامِ العربِ على ثلاثةِ أوجهٍ؛ إذْ تأتي بمعنى (لَمْ)(٣)

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٦.

(٢) الهمع ٤ / ١٧٠ ـ ١٧١.

(٣) تزيدُ (لَمَّا) على (لَمْ) بالاستمرارِ في النفي، وتنفردُ به دونَها ولذلكَ ـ أيضًا ـ يجوزُ الوقفُ عليها فتقولُ: شارَفَ زيدٌ المدينةَ ولَمَّا، وتريد: يدخلُها

كقولِكَ: (لَـمَّا يأتكَ زيدٌ) تريد: لَمْ يأتكَ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَـمَّا يَدْخُلِ الأَيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[1] معناه: لَمْ يدخلْ. وتكونُ بمعنى (إلاَّ) في موضعينِ: أحدِهما: بعدَ القَسَمِ، نحو: (نَشَدتُكَ باللهِ لَـمَّا فَعَلْتَ) وثانيهما: بعدَ النفي نحو: (ما أتاني مِنَ القومِ لَـمَّا زيدٌ) تريدُ: إلاَّ زيدٌ. و (لَـمَّا) التي بمعنى (إلاَّ) حكاها الخليلُ وسيبويهِ والكسائيُّ، وهيَ قليلةُ الدورِ في كلامِ العرب[2] ومِنها قولُه تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَـمَّا عَلَيْها حَافِظٌ﴾[3]. أمَّا الوجهُ الثالثُ فتختصُّ فيه بالماضي، فتقتضي جملتينِ وُجِدَتْ ثانيتُهما عندَ وجُودِ أولاهما كقولِكَ: (لَـمَّا جاءَني أكرمتُه) وقالَ اللهُ تعالى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾[4]، ومثلُه قولُه تعالى[5]: ﴿إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَـمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا كَشَفْنَا عَنْهُم﴾[6].

وهُنا اختلَفَ العلماءُ في الجملةِ الواقعةِ بعدَها، يعني بعدَ التي تدلُّ على وُجُودِ الثاني لِوُجُودِ الأولِ؛ فذهبَ سيبويهِ وأكثرُ النحويينَ إلى أنَّه لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ؛ لأنَّ (لَـمَّا) عندَه حرفٌ يدلُّ على ربطِ جملةٍ بأخرى ربطَ السببيَّةِ. هكذا نُسِبَ إلى سيبويه[7].

والصحيحُ أنَّ كلامَ سيبويهِ محتملٌ ـ كما قالَ الرضيُّ ـ فإنَّه قالَ: لَـمَّا: لوقوعِ أمرٍ لغيرِه، وإنَّما يكونُ مثلَ (لَوْ). قالَ سيبويهِ: "وما في (لَـمَّا) مغيِّرةٌ لها عنْ

(١) من الآية ١٤ من سورةِ الحجرات.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٥٩٤.

(٣) الآية ٤ من سورةِ الطارق.

(٤) من الآية ٥٥ من سورة الزخرف.

(٥) من الآية ٩٨ من سورةِ يونس.

(٦) ينظر: الأزهية ١٩٧ ـ ١٩٩، وشرح قطر الندى ٤٢ ـ ٤٣، والمغني ٣٦٧ ـ ٣٧٠، والجنى الداني ٥٩٢ ـ ٥٩٣، وشرح التسهيل ٤ / ١٠١ ـ ١٠٢. ورصف المباني ٣٥١ ـ ٣٥٣.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٤٤، والارتشاف ٤ / ١٨٩٦، والجنى الداني ٥٩٤، وشرح قطر الندى ٤٣، والحلل في الكلامِ على الجملِ ٤٢، ورسالة في جمل الإعراب ٨٧، ورصف المباني ٣٥١، وشفاء العليل ٢ / ٩٧١، والهمع ٣ / ٢١٩.

حالِ (لَمْ)، كما غيَّرَتْ (لَوْ) إذا قلتَ: لَوْ ما ونحوَها؛ ألا تَرَى أنَّكَ تقولُ: (لَمَّا) ولا تتبعُها شيئًا، ولا تقولُ ذلكَ في (لَمْ) "(١).

وقالَ في موضعٍ آخرَ: " وأمَّا (لَمَّا) فهيَ للأمرِ الذي قدْ وقَعَ لوقوعِ غيرِه، وإنَّما تجيءُ بمنزلةِ (لَوْ)... "(٢). فشبَّهها بـ(لَوْ)، و (لَوْ) حرفٌ(٣).

ويُعبِّرُ عنها بعضُهم بحرفِ وجودٍ لوجودٍ، وبعضُهم يقولُ: حرفُ وجوبٍ لوجوب، والمعنى قريبٌ(٤).

ومِمَّنْ ذهبَ مذهبَ سيبويهِ في حرفيَّة (لَمَّا) ابنُ خروف(٥) وابنُ مالكٍ في شرحِ الكافيةِ الشافية(٦) والمالقيُّ(٧) وابنُ هشامٍ(٨) والمراديُّ(٩) وابنُ عقيلٍ(١٠)، ورجَّحه أبو حيَّان(١١).

وذهبَ ابنُ السرَّاجِ وأبو القاسمِ الزجَّاجيُّ وأبوعليٍّ الفارسيُّ وابنُ جنِّي وعبدُ القاهرِ الجرجانيُّ وابنُ الناظمِ في شرحِ الألفيةِ(١٢) إلى أنَّ الجملةَ بعدَها في موضعِ

(١) الكتاب ٢/٣٠٧.

(٢) المصدر السابق ٢/٣١٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٣/٢٣٠.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/١٨٩٦، والمغني ٣٦٩، والجنى الداني ٥٩٤، ورصف المباني ٣٥٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٣/٢٣٠، والمغني ٣٦٩، والهمع ٣/٢١٩، وشرح الأشموني ٤/٨.

(٦) ينظر: ٣/١٦٤٤.

(٧) ينظر: رصف المباني ٣٥٣.

(٨) ينظر: شرح قطر الندى ٤٣، والمغني ٣٦٩.

(٩) ينظر: الجنى الداني ٥٩٤.

(١٠) ينظر: المساعد ٣/١٩٩.

(١١) ينظر: الارتشاف ٤/١٨٩٧.

(١٢) ينظر: شرح الألفية ٦٩٣. قال: " ... واحترزتُ بقولي: (ولَمَّا) أختها، أي: أخت (لَمْ) مِنْ (لَمَّا) الحينيَّة، نحو قوله تعالى: (وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا) ومِنْ (لَمَّا) بمعنى (إلاَّ) نحو: عزمتُ عليكَ لَمَّا فعلتَ، أي: إلاَّ فعلتَ... "

جَرٌّ بالإضافة لأنَّ (لَمَّا) عندَهم ظرفُ زمانٍ بمعنى حين (١).

قالَ ابنُ السرَّاجِ: " وتقولُ: لَمَّا جئتَ جئتُ، فيصيرُ ظرفًا "(٢). وقالَ: " لَمَّا: هيَ للأمرِ الذي وقَعَ لِوقوعِ غيرِه، وإنَّما تجيءُ بمنزلة (لَوْ) ويكونُ ظرفًا، يعني إذا قلتَ: لَمَّا جئتَ جئتُ، جَعَلْتَ (لَمَّا) ظرفاً "(٣).

وقالَ الزجَّاجيُّ: " إذا رأيتَ لها جوابًا فهيَ لأمرٍ يقعُ بوقوعِ غيرِه بمعنى (حين) كقولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾(٤) أي: حينَ آسفونا. و ﴿لَمَّا جَاءُ أَمْرُ رَبِّكَ﴾(٥) أي: حينَ جاءَ "(٦).

واستدلَّ أبو عليٍّ لظرفيَّتِها بالفرقِ بينَها وبينَ (لَمْ) مِنْ حيثُ جوازُ حذفِ الفعلِ الذي بعدَها فاتُّسِعَ فيها بأنْ جُعِلَتْ ظرفاً وإنْ وليَها الماضي، فلو لَمْ تكنْ ظرفًا لَمْ يكنْ ثَمَّ فرقٌ بينَها وبينَ (لَمْ) التي لَمْ تَقَعْ موقعَ الأسماءِ فَلَمْ تُشبهها(٧).

أمَّا الجرجانيُّ فقدِ احتجَّ لجرَيانِ (لَمَّا) مَجْرَى الظُّروفِ التي يقعُ فيها ضربٌ مِنَ المجازاةِ بمنزلةِ (حين) بوضعِ الاسمِ موضعَها وكونِها بمعناه، كقولِكَ: (لَمَّا جئتَ جئتُ) أي: حينَ جئتَ جئتُ. أمَّا صيغةُ الحرفيَّةِ فغيرُ مانعةٍ لها مِنَ الاسميَّةِ، ولو كانَ الأمرُ كذلكَ لَوَجَبَ أنْ يُقالَ: إنَّ (عَلَى) و (عَنْ) في قولِهم: (مِنْ عليه، ومِنْ عَنْ يميني) لا يكونانِ اسمينِ لأجلِ أنَّ صورةَ الحرفيَّةِ باقيةٌ، وذلكَ لا يقولُه أحدٌ؛ لأنَّ الفرقَ بينَ الأسماءِ غيرِ المتمكِّنةِ والحروفِ إنَّما هوَ مِنْ جهةِ المعنى دونَ اللفظِ،

(١) ينظر: الارتشاف ٤/١٨٩٧، ورسالة في جملِ الإعرابِ ٨٨، والحلل في الكلامِ على الجملِ ٤٢. وليسَ في هذه المصادرِ أبو القاسم الزجَّاجي ولا الجرجاني.

(٢) الأصول ٢/١٥٧.

(٣) المصدر السابق ٣/١٧٩.

(٤) من الآية ٥٥ من سورة الزخرف.

(٥) من الآية ١٠١ من سورة هود.

(٦) حروف المعاني والصفات ٢٦.

(٧) ينظر: البغداديات ٣١٥-٣١٦. وينظر: إيضاح الشعر ٨٣.

فكُلُّ لفظٍ وقَعَ موقعًا يقتضي الاسمَ حُكِمَ عليه بالاسميَّة، فلمَّا قالوا: (مِنْ عليه) فأدخلوا حرفَ الجرِّ كما يدخلُ في قولِكَ: مِنْ فوقه، وكانَ بمعناه وجَبَ أنْ يُعتقدَ كونُه اسماً، وكذلكَ في قولِكَ: (لَمَّا جئتَ جئتُ) يجبُ أنْ يُقضَى بأنَّها اسمٌ؛ لوجودِ معناه فيها(١).

وكلامُ ابنِ مالكٍ في التسهيلِ يُشعرُ بثبوتِ الحرفيَّةِ والاسميَّةِ لها ـ وهوَ جمعٌ بينَ المذهبَيْنِ ـ حيثُ يقولُ: " إذا وَلِيَ (لَمَّا) فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنًى فهوَ ظرفٌ بمعنى (إذْ)(٢) فيهِ معنى الشرطِ، أوْ حرفٌ يقتضي فيما مَضَى وجوبًا لوجوبٍ"(٣). وهما قولانِ، قائلُ أحدِهما لا يقولُ بالآخرِ(٤)؛ ولذلكَ وصفَ السلسيليُّ عبارةَ ابنِ مالكٍ بأنَّها غيرُ جيِّدةٍ(٥).

نَعَمْ: صَحَّحَ ابنُ مالكٍ في شرحِ الكافيةِ الشافيةِ قولَ سيبويهِ؛ مستدلاً بقولِه تعالى: ﴿وَتِلْكَ القُرَى أَهْلَكْناهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾(٦) لأنَّ المرادَ أنَّهم أُهلكُوا بسَبَبِ ظُلمِهم، لا أنَّهم أُهلكُوا حينَ ظُلمِهم؛ وذلكَ أنَّ ظلمَهم متقدِّمٌ على إنذارِهم، وإنذارُهم متقدِّمٌ على إهلاكِهم، ومُحتجًّا بأنَّ (لَمَّا) تقابلُ (لَوْ)؛ لأنَّ (لَوْ) في الغالبِ تدلُّ على امتناعٍ لامتناعٍ، و (لَمَّا) تدلُّ على وجوبٍ لوجوبٍ. ويُحَقِّقُ تقابلَهما أنَّكَ تقولُ: لَوْ قامَ زيدٌ لقامَ عمرٌو، لكنَّه لَمَّا لَمْ يَقُمْ زيدٌ لَمْ يَقُمْ عمرٌو.

لكنَّه قَوَّى في الوقتِ نفسِه(٧) قولَ أبي عليٍّ بأنَّها قدْ جاءَتْ لمجرَّدِ الوقتِ في

(١) ينظر: المقتصد ٢/١٠٩٢.

(٢) حَسَّنَ ابنُ هشامٍ وغيرُه تعبيرَ ابنِ مالكٍ لها: بمعنى (إذْ)؛ لأنَّها مختصَّةٌ بالماضي، والإضافةِ إلى الجملةِ. المغني ٣٦٩. وينظر: شرح الأشموني ٤/٧، والهمع ٣/٢١٩

(٣) التسهيل ٢٤١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ج/٥ ل ١٨٤ ب.

(٥) ينظر: شفاء العليل ٣/٩٧٢.

(٦) من الآية ٥٩ من سورة الكهف.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤٤.

قولِ الراجزِ:

إنِّي لأرجو مُحْرِزاً أنْ يَنْفَعَا

إيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخاً قَلِعَا "(١)

وكأنَّه رأى أنَّها قدْ تتجرَّدُ للظرفيَّةِ، بناءً على ظاهرِ ذلكَ الشاهدِ، وتأتي للربطِ مع امتناعِ عملِ الجوابِ فيها، كما في صورَتَيْ (ما) و (إذا) فأثبتَ لذلكَ لها الأمرينِ(٢).

وقدْ ردَّ أبو حيَّانُ وابنُ هشامٍ وغيرُهما على القائلينَ باسميَّةِ (لَمَّا) بطائفةٍ منَ الأدلةِ أجمعُها لكَ فيما يلي(٣):

أولاً: قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ المَوْتَ﴾(٤) الآية؛ وذلكَ أنَّها لوْ كانتْ ظرفًا لاحتاجتْ إلى عاملٍ يعملُ في محلِّها النصبَ، وذلكَ العاملُ إمَّا (قَضَيْنا) أوْ (دلَّهم)؛ إذْ ليسَ معنا سواهما، وكونُ العاملِ (قَضَيْنا) مردودٌ بأنَّ القائلينَ بأنَّها اسمٌ يزعمونَ أنَّها مضافةٌ إلى ما يليها، والمضافُ إليه لا يعملُ في المضافِ. وكونُ العاملِ (دلَّهم) مردودٌ بأنَّ (ما) النافيةَ لا يعملُ ما بعدَها فيما قبلَها، وإذا بطَلَ أنْ يكونَ لها عاملٌ تعيَّنَ أنْ لا موضعَ لها منَ الإعرابِ، وذلكَ يقتضي الحرفيَّةَ. قالَه ابنُ هشامٍ(٥).

(١) رجزٌ أنشدَه ابنُ الأعرابيِّ كما في اللسان (قلع) ٨/٢٩١ ولم ينسبْه. وهو ـ أيضًا ـ في شواهد التوضيح والتصحيح ٢٦. وشرح التسهيل ٤/١٠٢، والمساعد ٣/١٩٨. شيخ قلع: يتقلع إذا قام. في اللسان (قلع): قَلِعَ القدم: إذا كانتْ لا تثبتُ عندَ الصِّراعِ فهوَ قَلِعٌ.

(٢) ينظر: المساعد ٣/١٩٩.

(٣) تنظر هذه الردود في النكت الحسان ٢٩٨، والتذييل والتكميل ج/٥ ل ١٨٥ أ، والمغني ٣٦٩، والجنى الداني ٥٩٥، ورصف المباني ٣٥٤.

(٤) من الآية ١٤ من سورةِ سبأ.

(٥) شرح قطر الندى ٤٣.

ثانياً: أنَّه ليسَ فيها شيءٌ مِنْ علاماتِ الأسماءِ.

ثالثاً: أنَّها تُقابلُ (لَوْ)، وتحقيقُ تقابلِهما ـ كما سبقَ عنِ ابنِ مالكٍ ـ أنَّكَ تقولُ: لوْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو، ولكنَّه لَمَّا لَمْ يقمْ لَمْ يَقُمْ.

رابعًا: رَدَّ ابنُ خروفٍ على مُدَّعي الاسميَّةِ بأنَّها لَوْ كانتْ ظرفًا لكانَ جوابُها عاملاً فيها، كما قالَ أبو عليٍّ، ويلزمُ مِنْ ذلكَ أنْ يكونَ الجوابُ واقعًا فيها؛ لأنَّ العاملَ في الظرفِ يلزمُ أنْ يكونَ واقعًا فيهِ. وأنتْ تقولُ: لَمَّا أكرمتَني أمسِ أكرمتُكَ اليومَ. وقالَ تعالى: ﴿وَتِلْكَ القُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾(١) والمرادُ أنَّهم أُهلِكُوا بسببِ ظُلمِهم، لا أنَّهم أُهلِكوا حينَ ظلمِهم؛ لأنَّ ظلمَهم متقدِّمٌ على إنذارِهم، وإنذارُهم متقدِّمٌ على إهلاكِهم.

خامساً: أنَّها تُشْعِرُ بالتعليلِ، كما في الآيةِ المذكورةِ، والظروفُ لا تُشْعِرُ بالتعليلِ.

سادساً: أنَّ جوابَها قدْ يقترنُ بـ(إذا) الفجائيَّةِ كقولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾(٢) وما بعدَ (إذا) الفجائيَّةِ لا يعملُ فيما قبلَها.

والراجحُ عندي ما ذَهَبَ إليه سيبويهِ ومَنْ تبعه؛ وذلكَ لأنَّ في القولِ باسميَّتِها تكلُّفًا، بخلافِ القولِ بالحرفيَّةِ. وكما فَسَّرَ ابنُ الناظمِ ـ في شرحِ التسهيلِ ـ قولَ سيبويهِ على أنَّ اسميَّتَها مشكوكٌ فيها، وحرفيَّتَها ظاهرةٌ؛ لأنَّها دالَّةٌ على معنى الشرطِ، فتقتضي فيما مَضَى وُجُوبًا لِوُجُوبٍ، كما تقتضي (لَوْ) امتناعًا لامتناعٍ، والحكمُ بالظاهرِ راجحٌ(٣).

وقالَ المالقيُّ: " وكُلُّ مبنيٍّ لازمٍ للبناءِ فالحُكمُ عليهِ بالحرفيَّةِ إلاَّ إنْ دلَّتْ دلائلُ مقوِّيةٌ له في حيِّزِ الأسماءِ، فـ(لَمَّا) وإنْ كانتْ بمعنى (حين) لا يُخرجُها هذا

(١) من الآية ٥٩ من سورة الكهف.

(٢) من الآية ٤٧ من سورةِ الزخرف.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ١٠٢.

المعنى إلى الاسميَّة فإنَّ منَ الحروف ما يتقدَّرُ بالأسماءِ وهوَ لازمٌ للحرفيَّة، ومنها ما يتقدَّرُ بالفعليَّة وهوَ لازمٌ للحرفيَّة "(١).

وأمَّا ما أوردَه ابنُ مالكٍ تقويَةً لمذهبِ القائلينَ بالظرفيَّةِ وهوَ قولُ الراجز:

إنِّي لأرجو مُحْرِزًا أنْ يَنْفَعَا

إيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخًا قَلِعَا

فيحتملُ كونُ جوابِ (لَمَّا) محذوفًا لفهمِ المعنى، أي: صرتُ شيخًا قَلِعَا حَصَلَ لي هذا الرجاء(٢).

الخاتمة

مِنْ منطلقِ حبِّي للنحوِ وتقديري لأهلِه انطلقتُ في هذا البحثِ معتمدًا على اللهِ وطالبًا منه العوْنَ والتوفيقَ.

فحاولتُ مِنْ خلالِ الصفحاتِ السابقةِ أنْ أنبِّه إلى أنَّ ثمَّةَ جملاً مختلفًا فيها عندَ النحويينَ: ألها محلٌّ منَ الإعرابِ ؟ أم لا ؟ وأنْ أجمعَ هذه الجملَ المختَلَفَ فيها في مؤلَّفٍ واحدٍ، مقرونةً بشيءٍ منَ الدراسةِ، تحتَ عنوان: "الجمل المختلفُ في إعرابِها".

وقدْ دفعني إلى الكتابةِ في هذا الموضوعِ ما لاحظتُه مِنْ اكتفاءِ كثيرٍ منَ الناسِ ـ حينَ تقسيمِ الجملةِ مِنْ حيثُ موقعُها منَ الإعرابِ ـ بذكرِ ما لهُ محلٌّ منَ الإعرابِ منها، وما ليسَ لهُ محلٌّ.

وأحبُّ ـ في نهايةِ هذا البحثِ ـ أنْ أشيرَ إلى بعضِ الأمورِ:

أولاً: لَمْ يتعرَّض النحويون في بداية النشأةِ الأولى لعلمِ النحوِ إلى موضوعِ إعرابِ الجملِ ودراستِها، حيثُ لمْ تنلْ دراسةُ الجملِ عندَ هؤلاءِ الحظَّ الوافرَ، ولمْ أرَ

(١) رصف المباني ٣٥٤.

(٢) ينظر: المساعد ٣/١٩٩.

كتاباً واحداً يختصُّ بدراسة الجملة النحويَّة سوى بعض التعريفات أو الإشارات التي جاءتْ مبعثرةً في متون الكتب؛ لكنهم عُنوا عنايةً مباشرةً بإعراب أركان الجملة الاسميَّة والجملة الفعليَّة وبيان العُمَد والفضلات، كما أشاروا إلى بعض الجمل التي تحلُّ محلَّ الاسم المفرد في الإعراب، كالصِّفة والخبر، وظلَّت هذه الدراسةُ المحدودةُ الضيِّقةُ حتَّى صنَّفَ المرادي رسالتَه في جمل الإعراب، ثم جاءَ ابنُ هشامٍ وأفردَ للجملة باباً واسعاً.

ثانيًا: على الرغم مِمَّا قامَ به ابنُ هشامٍ وغيرُه مِنَ التوسُّعِ في دراسة الجملة فهيَ بحاجةٍ إلى مزيدٍ مِنَ البحث والدراسة. وبحثي هذا ما هوَ إلاَّ دراسةٌ في هذا الميدان، فيه ما ارتأيتُه، أو هيِّئ لي مِنْ قضايا.

ثالثًا: إنَّ الخلاف في هذه المسائل كلِّها أو غالبها خلافٌ فردي، أو شبهُ فردي قدْ يكونُ مبنيًّا على خلافٍ آخرَ في فهم المخالف لمصطَلَح الجملة المختلف فيها وليسَ من الخلاف العامِّ، فإن المسألةَ قدْ يكون المخالفُ فيها لرأي الجمهور واحداً أو اثنين فقط.

رابعًا: كانَ منطلقي في هذه الدراسة مراجعَ أصليَّةً في علم النحو، وقد عُنيتُ بعرض آراء النحاة بصورةٍ تكفي لفهم آرائهم.

خامساً: شهدت السنواتُ المتأخرةُ شيئًا مِنَ النهوض فيما يتعلَّقُ بدراسة الجملة فأُلفتْ كتبٌ ودراساتٌ في العربية تناولتْ قضايا مهمةً في هذا الجانب.

سادساً: قدْ يستدركُ بعضُ المطَّلعين على هذا البحث بعضَ الأقوال والآراء، وهوَ عندي ضرورةٌ للوصول إلى الحقيقة؛ فإنَّ موضوعَ إعراب الجمل قابلٌ للمناقشة وليسَ قابلاً للرفض، كما أنَّ الدراسات بناءٌ متكاملٌ يشُدُّ بعضُه بعضاً.

وغايةُ رجائي أنْ يكونَ في هذا الجهد المتواضع ما يُفيدُ الباحثينَ في العربية. سائلاً الله ـ عز وجلَّ ـ السدادَ والرشادَ في القول والعمل إنَّه حسبي، وعليه ـ سبحانَه ـ قصدُ السبيل، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعينَ.

المصادر والمراجع

* **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. أبو حيَّان الأندلسي: ت. د. رجب عثمان محمد، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.
* **الأزهيَّة في علم الحروف**. علي بن محمد الهروي: ت. عبد المعين الملوحي، ط ٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠١ هـ.
* **الاستغناء في الاستثناء**. شهاب الدين القرافي: ت. محمد عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.
* **الأشباه والنظائر**. جلال الدين السيوطي: ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥ هـ.
* **إصلاح المنطق**. ابن السكيت: ت. أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، ط ٤، دار المعارف، القاهرة.
* **الأصول في النحو**. أبو بكر بن السراج: ت. د. عبد الحسين الفتلي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥ هـ.
* **إعراب الجمل وأشباه الجمل**. الدكتور: فخر الدين قباوة: ط ٣، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.
* **إعراب القرآن**. أبو جعفر النحاس: ت. د. زهير غازي زاهد، ط ٢، عالم الكتب ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.
* **إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج**: ت. إبراهيم الأبياري، ط ٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٤٠٢ هـ.
* **إعراب النص**. دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب. الدكتور: حسني عبد الجليل يوسف: ط ١، دار الآفاق العربية، القاهرة.

* **الإعراب وبناء الجملة في النحو العربي**. الدكتور: مهدي المخزومي: ط ٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٨ م.

* **أمالي ابن الشجري**. هبة الله بن علي الشجري: ت. د. محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.

* **أمية بن أبي الصلت ـ حياته وشعره**: دراسة وتحقيق بهجة الحديثي، ط ١، بغداد ١٩٧٥ م.

* **إنباه الرواة على أنباه النحاة**. القفطي: ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، دار الفكر العربي، القاهرة ١٤٠٦ هـ.

* **الإنصاف في مسائل الخلاف**. أبو البركات الأنباري: ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ١٩٨٢ م.

* **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٦، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٣٩٤ هـ.

* **إيضاح شواهد الإيضاح**. أبو علي القيسي: ت. د. محمد الدعجاني، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م.

* **الإيضاح العضدي**. أبو علي الفارسي: ت. د. حسن شاذلي فرهود، ط ١، مطبعة دار التأليف، مصر ١٣٨٩ هـ.

* **الإيضاح في شرح المفصل**. ابن الحاجب: ت. د. موسى بناي العليلي، ط ١، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٢ م.

* **الإيضاح في علل النحو**. أبو القاسم الزجاجي: ت. د. مازن المبارك، ط ٤، دار النفائس، بيروت ١٤٠٢ هـ.

* **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. إسماعيل البغدادي: ط١، دار الفكر ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م.

* **البحر المحيط**. أبو حيان الأندلسي: ط ٢، دار الفكر ١٤٠٣ هـ.
* **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. جلال الدين السيوطي: ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ١٣٨٤ هـ.
* **البيان في غريب إعراب القرآن**. أبو البركات الأنباري: ت. د. طه عبد الحميد طه، مصر ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.
* **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين**. أبو المحاسن التنوخي: ت. د. عبد الفتاح الحلو، مطبعة دار الهلال، الرياض ١٤٠١ هـ.
* **التبيان في إعراب القرآن**. أبو البقاء العكبري: ت. علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
* **تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب**. أبو بكر الدماميني: (مخطوط)، نسخة مصوَّرة في مكتبة جامعة الملك سعود (قسم المخطوطات) برقم ٣٤٢ / ٣.
* **التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)**. الخوارزمي (صدر الأفاضل القاسم ابن الحسين): ت. د. عبد الرحمن العثيمين، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٠ م.
* **تذكرة النحاة**. أبو حيَّان الأندلسي: ت. د. عفيف عبد الرحمن، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦ هـ.
* **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**. أبو حيّان الأندلسي: دار الكتب المصرية (مخطوط) برقم ٦٢ نحو. مصوّرة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
* **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. ابن مالك: ت. د. محمد كامل بركات، ط ١، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ.

* **التصريح بمضمون التوضيح**. الشيخ خالد الأزهري: ت. د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط ١، القاهرة ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.
* **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**. الدماميني: ت. د. محمد المفدى، ط١، الأجزاء ١ – ٦، ١٤ز٣ – ١٤١٥ هـ.
* **التعليقة على كتاب سيبويه**. أبو علي الفارسي: ت. د. عوض القوزي، ط١، القاهرة ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.
* **التلخيص (شرح الجمل)**. عبد القاهر الجرجاني: ت. د. عبد الحليم المرصفي، مصر.
* **الجامع الصحيح (سنن الترمذي)**. محمد بن عيسى بن سورة: ت. أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
* **الجامع لأحكام القرآن**. القرطبي: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
* **الجمل في النحو**. أبو القاسم الزجاجي: ت. د. علي توفيق الحمد، ط ٢، مؤسسة الرسالة، دار الأمل ١٤٠٥ هـ.
* **الجمل في النحو**. عبد القاهر الجرجاني: ت. د. عبد الحليم المرصفي، ط ٢، دار الهاني للطباعة، مصر.
* **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**. الدكتور: أبو أوس إبراهيم الشمسان: ط٢، مطابع الدجوي، عابدين ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.
* **الجملة العربية**. دراسة لغوية نحوية. الدكتور: محمد إبراهيم عباده: ط١، مطبعة التقدم، الإسكندرية ١٩٨٤ م.
* **الجملة في الشعر العربي**. الدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف: ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.

* **الجملة النحوية ـ نشأة وتطوراً وإعرابًا**. الدكتور: فتحي عبد الفتاح الدجني: ط٢، مكتبة الفلاح، الكويت ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م.
* **الجنى الداني في حروف المعاني**. المرادي (ابن أم قاسم): ت. د. فخر الدين قباوه، محمد نديم فاضل، ط ٢، بيروت ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.
* **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك**: دار الفكر، بيروت ١١٣٩٨ هـ.
* **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب**: مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.
* **حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام**: ت. محمد شمَّام، ط ٢، دار بو سلامة، تونس ١٩٨٢ م.
* **حاشية الصبان على شرح الأشموني**: دار الفكر، بيروت.
* **حاشية العمراني على مبرز القواعد الإعرابية**: مطبوع مع مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية (سيأتي).
* **حروف المعاني والصفات**. أبو القاسم الزجاجي: ت. د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م.
* **الحلل في الكلام على الجمل**. شهاب الدين العنَّابي: ت. د. إبراهيم أبو عباة، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م.
* **خزانة الأدب**. عبد القادر البغدادي: ت. عبد السلام هارون، ط ٢، مصر ١٩٧٩ م.
* **الخصائص**. أبو الفتح بن جني: ت. محمد علي النجار، ط ٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٢ م.
* **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين

الحلبي: ت. د. أحمد محمد الخراط، ط ١، دار القلم، دمشق ١٤٠٦ هـ/ ١٤١٥ م.

* **الدرر اللوامع على همع الهوامع**. الشنقيطي: ت. عبد العال سالم مكرم، ط١، الكويت ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.

* **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**. الدكتور: علي جابر المنصوري: ط ١، بغداد ١٩٨٤ م.

* **ديوان امرئ القيس**: ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٤، دار المعارف، القاهرة.

* **ديوان أمية بن أبي الصلت**: ت. بشير يمّوت. ط ١، بيروت ١٩٣٤ م.

* **ديوان جرير بن عطية الخطفى**: دار صادر، بيروت.

* **ديوان الفرزدق**: ت. علي فاعور، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧ م.

* **ديوان الكميت بن معروف الأسدي**. ضمن شعراء مقلُّون: ت. حاتم صالح الضامن، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد ١٩٨٥م.

* **ديوان النابغة الذبياني**: ت. كرم البستاني، دار صادر، بيروت.

* **رسالة في جمل الإعراب**. المرادي (بدر الدين الحسن بن قاسم): ت. د. سهير محمد خليفة، ط ١، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.

* **رصف المباني في شرح حروف المعاني**. أحمد بن عبد النور المالقي: ت. د. أحمد الخراط، ط ٢، دار القلم، دمشق ١٤٠٥ هـ.

* **السبعة في القراءات**. ابن مجاهد: ت. د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة ١٤٠٠ هـ.

* **سرّ صناعة الإعراب**. ابن جني: ت. د. حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، دمشق ١٤٠٥ هـ.
* **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. ابن العماد الحنبلي: ط ٢، دار المسيرة، بيروت ١٣٩٩ هـ.
* **شرح أبيات سيبويه**. أبو جعفر النحاس: ت. د. وهبة متولي سالمة، ط ١، القاهرة ١٤٠٥ هـ.
* **شرح الأبيات المشكلة الإعراب (إيضاح الشعر)**. أبو علي الفارسي: ت. د. حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧ م.
* **شرح اختيارات المفضل**. الخطيب التبريزي: ت. د. فخر الدين قباوة، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.
* **شرح أشعار الهذليين**. أبو سعيد السكري: ت. عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني، القاهرة ١٣٨٤ هـ.
* **شرح ألفية ابن مالك**. ابن الناظم: ت. د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
* **شرح التسهيل**. ابن مالك: ت. د. عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط ١، مصر ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.
* **شرح الجمل**. ابن عصفور: ت. د. صاحب أبو جناح، ط ١، بغداد ١٤٠٠ هـ.
* **شرح شذور الذهب**. ابن هشام الأنصاري: ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
* **شرح شواهد المغني**. جلال الدين السيوطي: ت. أحمد ظافر كوجان، دار مكتبة الحياة.

* **شرح قطر الندى وبل الصدى**. ابن هشام الأنصاري: ت. ح. الفاخوري، ط١، دار الجيل، بيروت ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.
* **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**. لمحمد بن مصطفى القوجوي (شيخ زاده): ت. إسماعيل مروة، ط ١، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥ م.
* **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**. محيي الدين الكافيجي: ت. د. فخر الدين قباوة، ط ١، دمشق ١٩٨٩ م.
* **شرح الكافية**. رضي الدين الاستراباذي: ت. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م.
* **شرح الكافية الشافية**. ابن مالك: ت. د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١، دار المأمون للتراث ١٤٠٢ هـ.
* **شرح كتاب سيبويه (مخطوط)**. أبو سعيد السيرافي: مصور عن نسخة دار الكتب، رقم ١٣٧ نحو.
* **شرح المفصل**. ابن يعيش: ط ١، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المثنّى بالقاهرة.
* **شعر نصيب بن رباح**: جمعه د. داود سلوم، ط ١، مكتبة الأندلس، بغداد ١٩٦٧ م.
* **الشعر والشعراء**. ابن قتيبة: ت. أحمد محمد شاكر، دار المعارف ١٩٦٦ م.
* **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**. أبو عبد الله السلسيلي: ت. د. الشريف عبد الله البركاتي، ط ١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ.
* **شواهد التوضيح والتصحيح**. ابن مالك: ت. محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

* **صحيح مسلم**: ت. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
* **طبقات النحويين واللغويين**. الزبيدي: ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف.
* **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**. الدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف: ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة.
* **غاية النهاية في طبقات القراء**. ابن الجزري: عني بنشره ج. برجستراسر، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢ هـ.
* **في بناء الجملة العربية**. الدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف: ط ١، دار القلم، الكويت ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م.
* **في النحو العربي قواعد وتطبيق**. د. مهدي المخزومي: ط٣، ١٩٨٥ م.
* **القواعد الصغرى**. ابن هشام الأنصاري: ت. حسن إسماعيل مروة، ط ١، دمشق ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٨ م.
* **الكافية في النحو**. ابن الحاجب: ت. د. طارق نجم عبد الله، ط١، دار الوفاء، جدة ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٦ م.
* **الكامل في اللغة والأدب**. أبو العباس المبرد: ت. محمد أحمد الدالي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦ هـ.
* **الكتاب**. سيبويه: ط ١، بولاق ١٣١٦ هـ.
* **الكشاف**. أبو القاسم الزمخشري: دار المعرفة، بيروت.
* **لسان العرب**. ابن منظور: دار صادر، بيروت.
* **مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية**. الرسموكي الجزولي: ت. د. فخر الدين قباوه، ط١، دار الأوزاعي، بيروت ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

* **مجمع الأمثال**. أبوالفضل الميداني: ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، دار الفكر ١٣٩٣ هـ.
* **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. ابن جني: ت. علي النجدي ناصف وزميليه، ط ٢، دار سزكين للطباعة والنشر ١٤٠٦ هـ.
* **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. عبد الحق بن عطية: ت. المجلس العلمي بفاس، ط ٢، المغرب ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٢ م.
* **مختصر في شواذ القراءات**. ابن خالويه: نشر. ج برجستراسر، المطبعة الرحمانية، مصر ١٩٣٤ م.
* **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**. الدكتور: محمود أحمد نحلة: ط١، دار النهضة العربية، بيروت ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.
* **المدخل إلى دراسة النحو العربي**. الدكتور: علي أبو المكارم: ط١، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م.
* **المسائل البصريات**. أبو علي الفارسي: ت. د. محمد الشاطر أحمد محمد، ط١، القاهرة ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.
* **المسائل الحلبيات**. أبو علي الفارسي: ت. د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت ١٤٠٧ هـ.
* **مسائل خلافية في النحو**. أبو البقاء العكبري: ت. د. محمد خير الحلواني، ط ٢، دار المأمون للتراث، دمشق.
* **المسائل المشكلة (البغداديات)**. أبو علي الفارسي: ت. صلاح الدين السنكاوي، ط ١، مطبعة العاني، بغداد.
* **المساعد على تسهيل الفوائد**. ابن عقيل: ت. محمد كامل بركات، ط ١، مكة المكرمة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠ م.

* **مسند الإمام أحمد بن حنبل**: ط ١، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥ هـ.
* **مشكل إعراب القرآن**. مكي بن أبي طالب: ت. د. حاتم صالح الضامن، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤ م.
* **معاني الحروف**. أبو الحسن الرماني: ت. د. عبد الفتاح شلبي، ط ٢، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة ١٤٠٧ هـ.
* **معاني القرآن**. أبو الحسن الأخفش: ت. د. عبد الأمير الورد، ط ١، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٥ هـ.
* **معاني القرآن**. أبو زكريا الفراء: ت. أحمد نجاتي ومحمد النجار، ط ٣، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣ هـ.
* **معاني القرآن وإعرابه**. أبو إسحاق الزجاج: ت. د. عبد الجليل شلبي، ط ١، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.
* **معجم المؤلفين**. عمر رضا كحَّالة: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، لبنان.
* **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. ابن هشام الأنصاري: ت. د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط ٥، بيروت ١٩٧٩ م.
* **المفصل في علم العربية**. أبو القاسم الزمخشري: ت. السيد بدر الدين النعساني، ط ٢، دار الجيل، بيروت.
* **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**. بدر الدين العيني: مطبوع بهامش خزانة الأدب، ط١، بولاق ١٢٩٩ هـ.
* **المقتصد في شرح الإيضاح**. عبد القاهر الجرجاني: ت. د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق ١٩٨٢ م.
* **المقتضب**. أبو العباس المبرد: ت. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

* **المقرب**. ابن عصفور الإشبيلي: ت. أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، ط١، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩١ هـ.
* **منثور الفوائد**. أبو البركات الأنباري: ت. د. حاتم الضامن، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.
* **المنصف**. أبو الفتح بن جني: ت. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٣ هـ.
* **المنصف من الكلام على مغني ابن هشام**. أحمد بن محمد الشُمنِّي: المطبعة البهية بمصر.
* **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**. الدكتور: علي زوين: ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٦ م.
* **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**. نور الدين الأشموني: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
* **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**. أبو حيان الأندلسي: ١٩٤٧ م.
* **الموجز**. أبو بكر بن السراج: ت. د. محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.
* **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**. خالد الأزهري: ت. محمد إبراهيم سليم، ط ١، مكتبة ابن سينا، القاهرة.
* **نتائج الفكر**: أبو القاسم السهيلي: ت. د. محمد إبراهيم البنّا، ط ٢، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.
* **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**. ابن تغري بردي: مصورة عن طبعة دار الكتب.

* **النحو الوافي**. عباس حسن: ط ٥، دار المعارف، مصر ١٩٨٠ م.
* **نزهة الألبـاء في طبـقـات الأدباء**. أبو البـركـات الأنبـاري: ت. د. إبراهيم السامرائي، ط ٣، مكتبة المنار، الأردن ١٤٠٥ هـ.
* **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**. الدكتور: مصطفى حميدة، ط ١، القاهرة ١٩٩٧ م.
* **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**. أبو حيان الأندلسي: ت. د. عبد الحسين الفتلي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.
* **النكت في تفسير كتاب سيبويه**. الأعلم الشنتمري: ت. زهير سلطان، ط ١، الكويت ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.
* **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. جلال الدين السيوطي: ت. د. عبدالعال سالم مكرم، ط ١، دار البحوث العلمية، الكويت ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.
* **وفيات الأعيان**. ابن خلكان: ت. د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.